الأزمة السياسية حول جزر أوكيناوا وأثرها في العلاقات اليابانية ـ الأمريكية (١٩٤٥ـ ١٩٧٢) م. في ضوء وثائق الخارجية الأمريكية

إعـــــداد

د/ نادية محمد محمد قضب

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

بكلية الآداب ـ جامعة أسيوط

تاريخ الاستلام : ٢٠٢١/٩/٢٤م

تاريخ القبول : ٢٦/ ٢٠٢١/١٢م

ملخص:

مع الأهمية الاستراتيجية العسكرية الكبرى للجزر اليابانية - أوكيناوا- للإدارة الأمريكية، لم تكن مستعدة للتخلي عن السيطرة عليها، ورفضت الخروج من الجزر، بل وفرضت الولايات المتحدة الأمريكية الوصاية الاستراتيجية على الجزر في عام ١٩٤٨م، وظل الأمريكيون يحكمونها بوصفها قاعدة عسكرية كبرى بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥م)، ولم يكن ذلك يشغل بال اليابانيين كثيرًا آنذاك؛ لانشغالهم في استعادة بنائهم الاقتصادي بعد الحرب، أما أهل أوكيناوا أنفسهم فكانوا متأرجحين في موقفهم؛ ولكن الحكم الأمريكي جعل منهم أشد اليابانيين تمسكًا بقوميتهم، ومن ثم صاروا يطالبون بالعودة للانضمام لبلادهم، غير أن الأهمية الاستراتيجية والعسكرية لمجموعة جزر أوكيناوا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية؛ جعلت لأوكيناوا موقعًا خاصًا في الاستراتيجية الأمريكية.

وظلت تنازع اليابان على البقاء بها وعدم الخروج منها، بل وُصفت في أغلب الوثائق الأمريكية بأنها أزمة غير قابلة للحل، وصارت أكثر الأزمات حدة في العلاقات الأمريكية اليابانية خاصة في أوائل السبعينيات، وكلما اشتد عود الاقتصاد الياباني، وأصبح اليابانيون أكثرة ثقة بانفسهم، أصبحوا أقل تسامحًا في تبعيتهم للسياسة الأمريكية، وأكثر حرجا في كرامتهم من وجود القوات الأمريكية على أراضيهم، ومن ثم ظلت أزمة عودة أوكيناوا تثار بين الحين والآخر لتُلقي بأثرها على العلاقات الأمريكية اليابانية؛ وتطورت الأزمة السياسية بين البلدين حول عودة الجزر إلى اليابان، إلى أن عُقد في عام ١٩٦٠م الاتفاق المعروف بمعاهدة الأمن والتعاون المشترك بين البلدين Treaty Of Mutual Cooperation & Security الذي أكد ورسخُ الوضع الكائن بين البلدين بشأن أوكيناوا.

ثم زادت مخاوف اليابانين مع الحرب الدائرة في فيتنام ١٩٦٥م؛ فكثير من اليابانيين لم يرقهم ما يحدث في فيتنام، ومن ثم خرجت مظاهرات في جميع أنحاء اليابان ضد الوجود الأمريكي العسكري في أوكيناوا؛ حينئذ ثارت أزمة ضم أوكيناوا بشكل حاد رغم عودة جزر بونين إلى اليابان آنذاك؛ فإن ذلك لم يخفف من حدة الأزمة الناتجة عن المطالبة بعودة أوكيناوا، وشعر اليابانيون أن حكم ما يقارب من مليون ياباني يسكنون هذه الجزر من جانب الأمريكيين قد جعل منهم المستعمرة الوحيدة في العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وبات من الضروري ومن الأهمية بمكان حل هذه الأزمة، ورأى اليابونيون أنه في عام ١٩٧٠م - حين يحل موعد نهاية معاهدة الأمن المبرمة لعشر سنوات منذ ١٩٦٠م - ظرفا يحمل في طياته أزمة كبرى في العلاقات اليابانية الأمريكية، لذلك كان من المحتم تفادي تفاقم هذه الأزمة؛ حيث المطالبة بإنهاء معاهدة الأمن، وإنهاء الوجود العسكري الأمريكي باليابان، وعودة مجموعة جزر أوكيناوا لليابان

وتأتي صعوبة إعادة أوكيناوا لليابان من أن القواعد الأمريكية المقامة في أوكيناوا تُعد من أكثر القواعد الأمريكية أهمية في منطقة شرق آسيا بأسرها في وقت كانت فيه حرب فيتنام دائرة على قدم وساق، والمشاعر اليابانية تتجه إلى أن تجديد معاهدة الأمن ١٩٦٠م سيُبقي على هذه القواعد أيضًا حين تعود أوكيناوا للوطن الأم، وهو الأمر الذي خلق هذة الأزمة السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي- موضوع هذه الورقة البحثية - التي تفاقمت مع سوء الإدارة الأمريكية بالجزر، وقيام الولايات المتحدة بتخزين أسلحة نووية على أرض الجزيرة مخالفة بذلك سياسة اليابان النووية، ورغم أن أوكيناوا حصلت على استقلالها، وعادت إلى اليابان في عام ١٩٧٢م، فإن الولايات المتحدة تبقي على قوات عسكرية لها على الجزيرة لا تزال حتى يومنا هذا.

Abstract:

With the great military strategic importance of the Japanese islands - Okinawa - to the American administration, it was not ready to give up control over them, and refused to get out of the islands, and even the United States of America imposed strategic guardianship on the islands in 1948 AD, and the Americans continued to rule them as a major military base after Japan's defeat in World War II (1939 - 1945 AD), and this did not concern the Japanese much at the time; Because they were preoccupied with restoring their economic structure after the war. As for the people of Okinawa themselves, they were vacillating in their position; But the American rule made them the most adherent of the Japanese nationalism, and then they demanded to return to join their country. However, the strategic and military importance of the Okinawa group of islands for the United States of America.

It made Okinawa a special position in the American strategy, and Japan kept quarreling to stay in it and not leave it. Rather, it was described in most American documents as an insoluble crisis, and it became the most severe crisis in American-Japanese relations, especially in the early seventies, and the more the Japanese economy became stronger, and became The Japanese are more self-confident, have become less tolerant of their subordination to American policy, and more critical of their dignity than the presence of American forces on their lands. Hence, the crisis of the return of Okinawa continued to arise from time to time to have an impact on American-Japanese relations; And the political crisis between the two countries developed over the return of the islands to Japan, until the conclusion of the agreement known as the Treaty of Mutual Cooperation & Security between the two countries in 1960, which confirmed and consolidated the existing situation between the two countries regarding Okinawa. Then the Japanese fears increased with the war in Vietnam in 1965 AD.

Many Japanese did not like what was happening in Vietnam, and then demonstrations took place throughout Japan against the US military presence in Okinawa; At that time, the crisis of annexation of Okinawa arose sharply, despite the return of the Bonin Islands to Japan at the time; This did not ease the severity of the crisis resulting from the demand for the return of Okinawa, and the Japanese felt that the rule of the nearly one million Japanese inhabiting these islands by the Americans made them the only colony in the world after World War II, and it became necessary and important to solve this crisis, The Japanese considered that in 1970 AD - when the end of the security treaty concluded for ten years since 1960 AD - comes a circumstance that carries with it a major crisis in the Japanese-American relations.

so it was imperative to avoid the aggravation of this crisis; Where the demand for the termination of the Security Treaty, the end of the US military presence in Japan, and the return of the Okinawa Islands group to Japan The difficulty of returning Okinawa to Japan comes from the fact that the American bases established in Okinawa are among the most important American bases in the entire East Asian region at a time when the Vietnam War was in full swing, and Japanese sentiments were that the renewal of the 1960 Security Treaty would keep these bases also when they return Okinawa to the motherland, which created this political crisis both internally and externally - the subject of this research paper - which was exacerbated by the mismanagement of the American islands, and the United States storing nuclear weapons on the island, in violation of Japan's nuclear policy, and although Okinawa gained its independence , and returned to Japan in 1972, the United States maintains its military forces on the island still to this day.

توطئـــــة:

وصلت طلائع القوات الأمريكية إلى اليابان في فبراير ومارس ١٩٤٥م على إثر موقعة "أيووجميا"، ودخل الجنرال دوجلاس ماك آرثر Douglas Mac Arthur إلى طوكيو رسميًا في الثامن من مارس ١٩٤٥م بعد موقعة أوكيناوا في إبريل- يونيو ١٩٤٥م، وأصبحت المنطقة بعدها ثكنة عسكرية أمريكية، حينئذ أصبحت الأراضي اليابانية لأول مرة منذ عصورها القديمة موطنًا للقوات الأجنبية الغازية، وبر الحلفاء بما وعدوا به؛ فقد ظل الإمبراطور الياباني على عرشه؛ لأنهم وجدوا أن ذلك أكثر جدوى، وأقرب توافقًا في ظل سلطة القائد الأمريكي، ووجه الإمبراطور (هيروهيتو) إلى شعبه خطابًا طالبًا منهم الحفاظ على الاستقرار الجماعي، وإنشاء ملكية دستورية، وإرساء مبادئ الديمقراطية، فأصدر إعلانًا ثوريًا في الإذاعة بمناسبة العام الجديد يدعو فيه إلى التخلي عن الفكرة الخاصة بقدسية الإمبراطور، ثم قام بأول زيارة للجنرال ماك آرثر الذي تولى قيادة قوات الاحتلال باليابان، وطبقًا لإنذار بوتسدام[١] فإن القيادة العليا للقوات المتحالفة بدأت في اتخاذ التدابير اللازمة لنزع السلاح وإقرار النظام الديمقراطي الذي عصف به العسكريون، فقامت القيادة العليا بتسريح الجيش والاستيلاء على مخزون الحرب الاحتياطي، والسيطرة على كافة نواحي النشاط الاقتصادي، وعلاوة على ذلك تم القبض على القادة العسكريين باعتبارهم مسئولين عن الحرب، وتولت القيادة العليا تنظيم شئون اليابان بما فيها الحياة الاجتماعية[٢].

وقُطعت العلاقات الدبلوماسية المباشرة بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان تمامًا، وعلى الرغم من ذلك فإنه سُمح ببقاء وزارة الخارجية اليابانية، وعُقد مؤتمر بموسكو في ديسمبر ١٩٤٥م لإنشاء مجلس متحالف خاص بشئون الشرق الأقصى، ومع ذلك ظلت سلطة الجنرال ماك آرثر مطلقة ومؤثرة من الناحية العملية، فقد قام بإصدار إصلاحات عسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية واسعة النطاق باليابان، وفي بداية عام ١٩٤٦م انكمشت اليابان واقتصرت سيادتها على الجزر الأربع التاريخية، ولم تعد اليابان تلك القوة الكبرى كما كانت من قبل، غير أنه منذ انتخابات

١٩٤٥م نشأ حزب معتدل يمثل البرجوازية اليابانية، وهو الحزب الليبرالي برئاسة "شيجروا يوشيدا "Shigeru Yoshida" الذي استطاع التفاهم مع الأمريكيين، وترتيب أوضاع اليابان بعد الحرب بما حقق لها الازدهار وإعادة البناء، وتحقيق معجزة اقتصادية؛ فقد عُرف "يوشيدا" بأنه صاحب سياسة السلم الاستباقي(٣).

ثم حدث تحول مفاجئ بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه اليابان في مايو ١٩٤٩م لتصبح أكثر تركيزًا، وذلك على إثر تدهور الوضع في الصين الوطنية بزعامة "تشانج كاي تشيك Chiang Kai-shek" في أوائل ١٩٤٩م، ومن ثم كان على فوستر دالاس Foster Dallas وزير الخارجية الأمريكي السعي لتسوية المسألة مع وزارة الدفاع الأمريكية التي لم تكن متحمسة لتوقيع معاهدة سلام مع اليابانيين(٤)، غير أن اندلاع الحرب الكورية في يونيو ١٩٥٠م أدى إلى تعزيز وجهة النظر تلك؛ فقد كان وزير الخارجية الأمريكي يرى أن الحرب الكورية لم تكن لتندلع لولا التنسيق الكوري الشمالي مع الاتحاد السوفيتي والصين وفق الاستراتيجية الشيوعية الدولية آنذاك، وبالتالي صار لزاما على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون لها جبهة يمكن الاعتماد عليها والوثوق بها في الشرق الأقصى، وكانت اليابان هي الدولة الأكثر ترشيحًا لهذا الدور؛ فمن المستحيل أن تحمل الولايات المتحدة عبء الدفاع عن كوريا بدون مساعدة اليابانيين، وعلى الصعيد الآخر إن لم تتمكن الولايات المتحدة من توفير الحماية الكافية لليابان، فثمة قوة أخرى تستطيع القيام بذلك في إشارة لموسكو آنذاك(٥).

وبناء عليه، أعلن مجلس الأمن القومي الأمريكي رغبته في وجود اليابان القوية، وإنهاء كل القيود على المصانع اليابانية، والسماح باستخدام الصناعات الحربية القديمة لأغراض الصناعات غير العسكرية، مع بقاء القوات الأمريكية على الأراضي اليابانية وتحديدَا في أوكيناوا للدفاع عن اليابان، وصدَّق الرئيس ترومان على هذا الإعلان، وهو لا يدعو فقط إلى بقاء القوات العسكرية في أوكيناوا(٦)، ولكنها وضعت في تصورها أيضا وجود قواعد دائمة في اليابان، خاصة القاعدة البحرية الأمريكية في

يوكوسوكا، وصارت اليابان وليست الصين هي الصديق والحليف المنشود للولايات المتحدة من أجل حفظ السلام والاستقرار في آسيا(٧).

وبالفعل على إثر مساعي دالاس لدى حكومته عُقدت اتفاقية سلام بسان فرانسسكو وكذلك معاهدة أمنية بين الطرفين مكونة من خمس مواد، وبمقتضى هذه المعاهدة الأمنية نشأت أزمة سياسية فعلية على الصعيد الداخلي (بين الحكومة والشعب الياباني، وكذلك بين الإدارة الأمريكية وأهالي أوكيناوا)، وكذلك على الصعيد الخارجي (بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان)؛ حيث رسخت السيطرة الأمريكية وبقاء القوات العسكرية الأمريكية في جزر أوكيناوا، وقد ظلت عالقة منذ وقوع جزر الريكيو تحت الاحتلال الأمريكي حتى اتفاق ساتو- نكسون تمهيدًا لعقد الاتفاقية الأمريكية اليابانية بشأن جزر ريوكيو وجزر دايتو التي نظمت عودة جزر أوكيناوا ١٩٧٢م والأمور المتعلقة بها، والسؤال هنا هو: ماهية هذه الأزمة السياسية؟ وأهم مراحل وملامح هذه الأزمة السياسية حول جزر أوكيناوا منذ الاحتلال الأمريكي حتى عودة الجزر إلى اليابان في عام ١٩٧٢م، وما أثرها في العلاقات الأمريكية اليابانية آنذاك؟

وللإجابة عن هذا الأسئلة لابد من التطرق إلى عدة نقاط، وهي:

أولًا: ماهية الأزمة السياسية حول جزر أوكيناوا وجذورها.

ثانيًا: أهمية جزر أوكيناوا السياسية والاستراتيجية.

ثالثًا: أهم مراحل الأزمة السياسية حول جزر أوكيناوا (١٩٤٥- ١٩٧٢م)

١- فرض الوصاية الاستراتيجية الأمريكية على جزر أوكيناوا ١٩٤٨- ١٩٥١م.

٢- أزمة جزر أوكيناوا بعد معاهدة سان فرانسسكو ١٩٥١م

٣- تطور أزمة عودة أوكيناوا باتفاقية ٨ فبراير ١٩٥٢م.

٤- تأزم الموقف في أوكيناوا مع سوء الإدارة الأمريكية بالجزر.

٥- تجدد أزمة جزر أوكيناوا مع اتفاقية الأمن والتعاون المشترك المعدلة ١٩٦٠م.

٦- أزمة أوكيناوا وتخزين الولايات المتحدة الأمريكية أسلحة نووية بالجزيرة.

رابعًا: نهاية الأزمة السياسية حول جزر أوكيناوا بالاتفاقية اليابانية – الأمريكية (١٩٦٧-١٩٧٢م).

أولًا: ماهية الأزمة السياسية حول جزر أوكيناوا وجذورها.

اتفق كل من الرئيس الأمريكي فرانكلن روزفلت "Franklin Roosevelt" ورئيس الوزراء البريطاني وينستون تشرشل "Winston Churchill" خلال مؤتمر القاهرة في ديسمبر عام ١٩٤٣م على وضع خطط استمرار الحرب في المحيط الهادئ، وقاما بالتصديق على استراتيجية الخط المزدوج المتقدم إحداهما من خلاله وسط المحيط الهادئ والآخر من خلاله جنوب غرب المحيط الهادئ، وكان من المفترض أن يتقارب خطا الهجوم في الفلبين منشآن قاعدة متقدمة لتوجيه الهجوم ضد جزيرة فورموزا"Formosa"، ولوزان"Luzon" وسواحل الصين بحلول ربيع عام ١٩٤٥م، بينما تولى قيادة الخط الثاني الجنرال دوجلاس ماك آرثر، كما قام أسطول المحيط الهادئ بالعشرات من عمليات الإغراق وفصل المجموعات، وذلك من خلال دعم ماك آرثر، بينما تولت عناصر القوات الجوية مهمة التصدي للهجمات المضادة المحتملة من جانب البحرية الإمبراطورية، ودفعت سرعة نجاحات الحلفاء إلى إعادة النظر في الخطط المتفق عليها في القاهرة؛ حيث أصبحت فورموزا"Formosa" الهدف الرئيس، ومن ثم كلف رؤساء هيئة الأركان المشتركة نيمتز"Nimitz" بإعداد الخطط لعملية عُرفت بعملية الجسر"Causeway"، وهي عبارة عن هجوم برمائي ضد فورموزا في الأيام الأولى من عام ١٩٤٥م(٨).

ومع إثارة الشكوك حول نجاح هذه الخطة؛ رأى الإميرال إرنست كينج "Ernest King" رئيس هيئة الأركان والعمليات البحرية للولايات المتحدة أن التقدم نحو اليابان كان يجب أن يتبع لوزان، لوجيما، ريوكيو، حيث إن الهدف الرئيس للتقدم في

تلك الجزر الأخيرة هو امتلاك أكبر قواعد جوية للقصف التحضيري على اليابان، وإنشاء "ممر جوي" بين مجموعة الجزر اليابانية والمطارات المعادية في فرموزا ولوزان، وكان قد تم الاتفاق على احتلال قاعدة ثانوية في جزيرة متوسطة تكون سهلة في دخولها، ووقع الاختيار على لوجيما "Lwo Jima"، ومع هبوط الفرق البحرية في لوجيما قامت الإمبراطورية اليابانية بالقطع النهائي لامتدادات النفط والمعادن والمطاط القادمة من أغنياء الجزر الهندية الشرقية، واتفق كبار موظفي الجيش والبحرية اليابانية على النظر في أمر أوكيناوا؛ لكونها الهدف القادم لهجمات العدو، لذلك قاموا بتكثيف أعمال التحصين في أعقاب عملية أوكيناوا؛ للاستيلاء على مواقع إضافية لتكثيف الحصار والقصف الجوي، واندلعت الحرب بين البلدين على جزر أوكيناوا(٩).

وبالفعل تقابل الطرفان في معركة أوكيناوا التي تُعد آخر وأكبر المعارك التي وقعت في جزر المحيط الهادئ خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥م) بين القوات اليابانية والقوات الأمريكية، وقد دارت رحاها في جزر ريوكيو Ryukyu في الفترة بين الأول من إبريل إلى الحادي والعشرين من يونيو ١٩٤٥م، حيث قام الجيش الأمريكي العاشر بغزو الجزيرة مدعومًا بوحدات من الأسطول الخامس، وانتهت المعارك بانتصار القوات الأمريكية، وأصبحت جزر اليابان في متناول القاذفات الأمريكية، وقُدرت الخسائر اليابانية بـ (١١٠) آلاف قتيل و(٢٠١٦) أسيرًا، والخسائر الأمريكية بحوالي (٥٠) ألف قتيل وجريح و(٣٠) سفينة حربية و(٣٥٠) سفينة معاونة، وانتهت باحتلال الأمريكيين جزر أوكيناوا(١٠).

ومع الأهمية الاستراتيجية العسكرية الكبرى للجزر اليابانية –أوكيناوا– للإدارة الأمريكية، لم تكن مستعدة للتخلي عن السيطرة عليها، ورفضت الخروج من الجزر، بل وفرضت الولايات المتحدة الأمريكية الوصاية الاستراتيجية على الجزر في عام ١٩٤٨م، ووعدت اليابان من خلال المعاهدة الأمنية بين البلدين أن تساند المقترحات الأمريكية بأن تكون أوكيناوا أحد أقاليم الوصاية التابعة للولايات المتحدة، ولكن منذ أن

بدا واضحًا أن الأمم المتحدة لن تسمح بهذه الوصاية، أخذ وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس John Foster Dulles في الحديث عن حق اليابان في السيادة على هذه الجزر(١١)، وظل الأمريكيون يحكمونها بوصفها قاعدة عسكرية كبرى بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩– ١٩٤٥م)، ولم يكن ذلك يشغل بال اليابانيين كثيرًا آنذاك؛ لانشغالهم في استعادة بنائهم الاقتصادي بعد الحرب، أما أهل أوكيناوا أنفسهم فكانوا متأرجحين في موقفهم؛ فإذا كان تاريخهم منفصلًا عن الوطن الأم قبل نهاية القرن التاسع عشر؛ فقد كان لهم ملوكهم، وكانوا يكرهون أن يُعاملوا من جانب أشقائهم اليابانيين كمواطنين من الدرجة الثانية، كما أنهم قاسوا كثيرًا في أثناء الحرب، ولكن الحكم الأمريكي جعل منهم أشد اليابانيين تمسكًا بقوميتهم، ومن ثم صاروا يطالبون بالعودة للانضمام لبلادهم، غير أن الأهمية الاستراتيجية والعسكرية لمجموعة جزر أوكيناوا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية؛ جعلت لأوكيناوا موقعًا خاصًا في الاستراتيجية الأمريكية، وظلت تنازع اليابان على البقاء بها وعدم الخروج منها، بل وُصفت في أغلب الوثائق الأمريكية بأنها أزمة غير قابلة للحل(١٢).

وصارت أزمة وجود القواعد العسكرية الأمريكية على أرض اليابان في جزيرة أوكيناوا والتحالف الدفاعي بين البلدين الذي ألزم اليابان بذلك الوجود العسكري – أكثر الأزمات حدة في العلاقات الأمريكية اليابانية خاصة في أول السبعينيات، وكلما اشتد عود الاقتصاد الياباني، وأصبح اليابانيون أكثرة ثقة بانفسهم، أصبحوا أقل تسامحًا في تبعيتهم للسياسة الأمريكية، وأكثر حرجا في كرامتهم من وجود القوات الأمريكية على أراضيهم، ومن ثم ظلت أزمة عودة أوكيناوا تثار بين الحين والآخر لتُلقي بأثرها على العلاقات الأمريكية اليابانية؛ وتطورت الأزمة السياسية بين البلدين حول عودة الجزر إلى اليابان، إلى أن عُقد في عام ١٩٦٠م الاتفاق المعروف بمعاهدة الأمن والتعاون المشترك بين البلدين Treaty Of Mutual Cooperation & Security الذي أكد ورسخُ الوضع الكائن بين البلدين بشأن أوكيناوا(١٣).

غير أن مخاوف اليابانين وغيرهم زادت في عام ١٩٦٥م مع الحرب الدائرة في فيتنام؛ فكثير من اليابانيين لم يرقهم ما يحدث في فيتنام، ومن ثم خرجت مظاهرات في جميع أنحاء اليابان ضد الوجود الأمريكي العسكري في أوكيناوا؛ حينئذ ثارت أزمة ضم أوكيناوا بشكل حاد رغم عودة جزر بونين إلى اليابان آنذاك؛ فإن ذلك لم يخفف من حدة الأزمة الناتجة عن المطالبة بعودة أوكيناوا، وشعر اليابانيون أن حكم ما يقارب من مليون ياباني يسكنون هذه الجزر من جانب الأمريكيين قد جعل منهم المستعمرة الوحيدة في العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وبات من الضروري ومن الأهمية بمكان حل هذه الأزمة، ورأى اليابونيون أنه في عام ١٩٧٠م – حين يحل موعد نهاية معاهدة الأمن المبرمة لعشر سنوات منذ ١٩٦٠م – ظرفا يحمل في طياته أزمة كبرى في العلاقات اليابانية الأمريكية، لذلك كان من المحتم تفادي تفاقم هذه الأزمة؛ حيث المطالبة بإنهاء معاهدة الأمن، وإنهاء الوجود العسكري الأمريكي باليابان، وعودة مجموعة جزر أوكيناوا لليابان(١٤).

وتأتي صعوبة إعادة أوكيناوا لليابان من أن القواعد الأمريكية المقامة في أوكيناوا كانت تُعد من أكثر القواعد الأمريكية أهمية في منطقة شرق آسيا بأسرها في وقت كانت فيه حرب فيتنام دائرة على قدم وساق، والمشاعر اليابانية تتجه إلى أن تجديد معاهدة الأمن ١٩٦٠م سيُبقي على هذه القواعد أيضًا حين تعود أوكيناوا للوطن الأم، وهو الأمر الذي خلق هذة الأزمة السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي– موضوع هذه الورقة البحثية – التي تفاقمت مع سوء الإدارة الأمريكية بالجزر، وقيام الولايات المتحدة بتخزين أسلحة نووية على أرض الجزيرة مخالفة بذلك سياسة اليابان النووية، ورغم أن أوكيناوا حصلت على استقلالها، وعادت إلى اليابان في عام ١٩٧٢م(١٥)، فإن الولايات المتحدة تبقي على قوات عسكرية لها على الجزيرة لا تزال حتى يومنا هذا.

ثانيًا: الأهمية السياسية والاستراتيجية لجزر أوكيناوا.

نشأت أزمة عودة جزر أوكيناوا لليابانيين كنتيجة حتمية ومنطقية نابعة من أهمية تلك الجزر للولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الشرق الأقصى، بل وتتمثل الأزمة في تمسك الأولى بالبقاء وعدم الخروج من الجزر، ورفض اليابان شعبًا ومعارضة وحكومة لهذا الوضع، فقد كسبت جزر أوكيناوا أهميتها الاستراتيجية والسياسية بالنسبة للولايات المتحدة وغيرها من الدول من خلال عدة عوامل منها: قربها من الصين؛ فهي على مسافة طيران قريبة من الصين، وهونج كونج، واليابان، وجُزر الفلبين، وتايوان، وفيتنام، ولذلك شيدت الولايات المتحدة عليها قواعد جوية وقواعد عسكرية أخرى، واستمرت في صيانة هذه القواعد واستعمالها حتى بعد أن تخلت عن إدارة الجزيرة لليابان، كذلك ضاعف من أهمية أوكيناوا أن أصبحت اليابان بعد عام ١٩٤٦م تقع بين كتلتين (الكتلة الأمريكية والكتلة السوفيتية)، وتحيط بها بلاد شيوعية شمالًا وغربًا، بينما جردها تصريح بوتسدام من كافة أساليب الدفاع عن نفسها دون قيد أو شرط؛ إذ قضى بإلغاء جميع قواتها العسكرية (البرية والبحرية والجوية)، وحجَّم دستورها الذي فرضه عليها الجنرال ماك آرثر إنشاء قوات عسكرية، وعندما أبرمت معاهدة سان فرانسسكو في عام ١٩٥١م، امتنع الاتحاد السوفيتي عن التوقيع عليها، ووجدت اليابان أنه لا مناص من توقيع ميثاق الضمان مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ ليمكنها من الحفاظ على كيانها لاسيما وقد أثبت الأحداث التي تلت عقد هدنة ١٩٤٥م أن دولة بلا جيش تغري الطامعين بالسعي لإخضاعها(١٦).

وكذلك تمتعت الصين والاتحاد السوفيتي بميزة كبرى، وهي امتداد أراضيهما امتدادًا عظيمًا في حين لا توجد للولايات المتحدة هذه الميزة، الأمر الذي اقتضى بحث الإدارة الأمريكية عن نقطة ارتكاز برية أمامية للدفاع عن مصالحها بالمحيط الهادئ بعد نهاية الحرب، وهذا ما جعلها تولي قواعدها في اليابان والفلبين أهمية بالغة، والواقع أن الولايات المتحدة لا يوجد أمامها للدفاع عن المحيط الهادئ خيارات أو مجال

للاختيار بالنسبة لبقاء قواتها في اليابان، إذا قد يكون خيرًا لأمريكا لو تولت القوات اليابانية الدفاع عن بلادها مستعينة بالمساعدات الاقتصادية الأمريكية كما هو الحال بالنسبة للدول حلف شمال الأطلنطي، غير أن اليابان مقيدة في سياستها العسكرية باعتبارات أخرى، جاء في مقدمتها المادة التاسعة من الدستور التي تُحرم على الدولة إنشاء قوات عسكرية، ومعارضة فريق كبير من الرأي العام الياباني يمثله الحزب الاشتراكي تعديل الدستور خشية إدخال اليابان في حرب ضروس تقود إلى تدميرها، فالقوات الأمريكية لابد من بقائها بالجزر مادام الخطر قائمًا، فضلًا عن خشيتهم من انتكاس أحوال البلاد الاقتصادية بسبب التوسع في الانفاق على الشئون العسكرية، كما أن الحكومة الكائنة باليابان لا تصلح لتعديل الدستور لافتقارها إلى أغلبية الثلثين في المجلس الأعلى(١٧).

كما تُعد الجزر اليابانية ذات أهمية استراتيجية عليا للمصالح الأمنية للولايات المتحدة تحديدًا في الشرق الأقصى؛ حيث وقوعها على طرق التجارة في شمال المحيط الهادئ، ومخارج ومداخل بحر اليابان، وشرق الصين والبحر الأصفر، وكذلك موانى آسيا شمال منطقة شنغهاي – وسونج، والموانى اليابانية. ومن منطلق الموقع الجغرافي للجزر اليابانية أيضًا يمكن استخدام تلك الجزر من قِبل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية كقاعدة للعمل العدواني مباشرة ضد قواعد الولايات المتحدة في غرب المحيط الهادئ، والتقدم نحو الشرق وإلى منطقة جنوب شرق آسيا، وعلى العكس من ذلك، فإن سيطرة الولايات المتحدة على اليابان بشكل مباشر أو غير مباشر لن تؤدي فقط إلى تهديد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، بل هي قاعدة استراتيجية مهمة للغاية للهجوم أو الدفاع في حالة الحرب، حيث وفرت للولايات المتحدة الأمريكية مواقع استيطانية متقدمة للإنذار المبكر في مواجهة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية في حالة السلم، علاوة على أنها تزود الولايات المتحدة بمناطق التدريب التي يمكن من خلالها إبراز قوتها العسكرية إلى البر الرئيس الأسيوي وإلى جزر اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية المجاورة لها(١٨).

وعلاوة على أهمية اليابان الاستراتيجية بشكل عام بفضل قوتها البشرية وقدراتها الصناعية، وهذه الإمكانات الكبرى لها تأثير كبير على مصالح الولايات المتحدة أو ضدها في حالة نشوب حرب عالمية[١٩]؛ فقد أثبت الصراع العالمي قدرة اليابانيين على شن حرب عدوانية ودفاعية في جهات عدة، فمن غير المتصور أن يتم السماح لإمكانيات القوى العاملة اليابانية بالاستمرار في المساعي السلمية في حالة نشوب نزاع عالمي آخر يقوده اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، بل من المرجح أن اليابان ستقدم الموظفين والقوى العاملة في كل ترسانة للحملات العسكرية الهجومية في المحيط الهادئ والجنوب الغربي، وإذا سيطرت الولايات المتحدة على تلك المناطق، فيمكن توقع أن تُقدِم اليابان –بمساعدة أولية مقررة من الولايات المتحدة – على الأقل لحماية نفسها، وأن توفر لها الضرورات اللوجيستية لإسهام بشكل مهم في العمليات العسكرية ضد السوفييت في آسيا، مما يجبر اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية للقتال على الجبهة الأسيوية وكذلك في أماكن أخرى، وبذلك يتم تشتيت قوى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية[٢٠].

ومن وجهة النظر العسكرية، فإن وضع الولايات المتحدة في الشرق الأقصى مقابل الاتحاد السوفيتي في حالة اندلاع حرب يتطلب على الأقل درجة من الحرية في الساحل الأسيوي؛ حتى يتم إخضاعه بسرعة في حالة نشوب هذه الحرب، وهذا المتطلب وفرته سلسلة الجزر اليابانية وتحديدًا مجموعة جزر أوكيناوا، كما رأت الإدارة الأمريكية إنه ينبغي أن تشكل سلسلة الجزر هذه فعليًا نظامًا من المواقع الأمامية القوية الدفاعية لموقف الولايات المتحدة الاستراتيجي، وكذلك كان لجزر أوكيناوا قيمة هجومية مهمة جدًّا، بل قد يكون الأمر غير مقبول وغير محمود لدى الإدارة الأمريكية إذا لم يكن أي جزء رئيس من سلسة هذه الجزر متاحًا في بداية المواجه،ة وقد أكد وجهة النظر هذه اندلاع الحرب الكورية، وهو ما أدى بدوره إلى تشبث الولايات المتحدة بجزر أوكيناوا أكبر جزر ريوكيو التي تحتلها السلطات العسكرية الأمريكية، وتوجد عليها أكبر

قاعدة عسكرية أمريكية تعد من أكبر القواعد الجوية والبحرية في غرب الباسفيك لأهمية موقع الجزيرة الاستراتيجي بالنسبة للدفاع عن الشرق الأوسط(٢١).

وبمرور الوقت شكلت أوكيناوا أهم قاعدة نشر صورايخ بالستية متوسطة المدى IRBMs للولايات المتحدة في منطقة المحيط الهادئ، ولذلك كانت أحد المتطلبات الرئيسة للأمن النهائي للولايات المتحدة حتى يتم حل أزمة أوكيناوا وعودة الجزر للإدارة اليابانية هو قدرة الولايات المتحدة على الحفاظ على السيطرة الاستراتيجية على المحيط الهادئ، وتطلبت السيطرة الفعالة على ذلك المحيط وجود قواعد تشغيلية آمنة لتيسير الاستغلال الكامل – سواء من الناحية الدفاعية أو الهجومية – من جانب القوات العسكرية للولايات المتحدة، وقد توفر هذا في قواعدها الرئيسة في جزر ريوكيو– كما سلف ذكره – بل أمكنها توسيعها بسرعة في حالات الطوارئ التي لا تعتمد على التصرف السياسي لقوة أجنبية ذات سيادة(٢٢).

وفي حالة الحرب العالمية أو الأعمال العدائية الموسعة التي من الضروري فيها شن هجمات – بما في ذلك الأسلحة النووية – ضد الاتحاد السوفيتي أو الصين أو القوات الشيوعية في أماكن أخرى في الشرق الأقصى، كان من الضروري أن تتمكن الولايات المتحدة من إجراء عمليات من هذه القواعد، ومن ثَمَّ شكل ذلك وضعًا استراتيجيًا مميزًا لا يمكن تقليصه أو التنازل عنه، وإلا تعرض الموقف الاستراتيجي للولايات المتحدة بالكامل في منطقة المحيط الهادئ للخطر الشديد إذا كانت جزر ريوكيو خاضعة لسيطرة اليابان التي كانت تعاني عدم الاستقرار السياسي، وهو الأمر الذي يؤدي إلى رفض استخدام هذه القواعد من قبل قوات التشغيل الأمريكية في وقت حرج، وبموجب أحكام المادة ٣ من معاهدة السلام اليابانية، تمارس الولايات المتحدة جميع صلاحيات الإدارة والتشريع والولاية القضائية على أراضي سكان جزر ريوكيو (٢٣).

ويتعارض الاحتفاظ بهذه السلطة مع رغبة اليابان في إعادتها إلى السيطرة الإدارية على الجزر؛ ومع ذلك، فإن الأسباب الأمنية الغالبة تمنع أي تخفيض في السيطرة الكاملة في Ryukyus التي تمارسها الولايات المتحدة، وفي بيان أيزنهاور – كيشي الصادر في ٢١ يونيو ١٩٥٧ أعاد الرئيس تأكيد موقف الولايات المتحدة بأن اليابان تمتلك السيادة المتبقية على هذه الجزر، ولكنه أشار إلى أنه ما دامت ظروف التهديد والتوتر قائمة في الشرق الأقصى، فإن الولايات المتحدة ترى أنه من الضروري على الدول مواصلة الوضع الكائن، وفي ٢٩ من نوفمبر ١٩٥٧م قدم رئيس هيئة الأركان المشتركة من خلال مذكرة بعنوان "الانتشار المستقبلي للقذائف البالستية المتوسطة المدى" عددًا من التوصيات بشأن نشر الصورايخ البالستية متوسطة المدى IRBMs، وقد كانت أوكيناوا من بين المواقع الموصى بها كجزيرة للصورايخ البالستية متوسطة المدى بشدة؛ فهي من أكثر المناطق أو القواعد المناسبة لهذ الأمر، وقد كان أحد الاعتبارات الرئيسة في اختيار أوكيناوا كقاعدة لنشر الصورايخ البالستية متوسطة المدى هو أنه يمكن نشر IRBM وتشغيله من هذا الموقع دون الحاجة إلى التفاوض مع أي حكومة أخرى.

ورغم هذه الحقيقة، فقد طلبت وزارة الخارجية الأمريكية من وزارة الدفاع أن تقوم بإخطارها قبل أي نشر لصورايخ IRBMs على أوكيناوا أو القيام بأي إجراء مثل بناء المواقع؛ وذلك من أجل إتاحة الفرصة لها للحصول على مشورة السفير الأمريكي في اليابان حول ما إذا كان يعد من المستحسن تزويد الحكومة اليابانية بالمعلومات المسبقة المتعلقة بالنوايا الأمريكية في هذا الأمر، غير أن هيئة الأركان المشتركة تعد أنه ليس من الصواب التشاور مع الحكومة اليابانية بشأن أي أنشطة عسكرية في جزر ريوكيو[٢٤].

وقد كان مبرر وزارة الدفاع في هذا الرأي أن معرفة الشعب والحكومة اليابانية عملية إدخال الصورايخ البالستية متوسطة المدى IRBMs على أوكيناوا قد يكون لها

تأثير غير مرغوب فيه على الوضع السياسي في اليابان، ويؤدي إلى توتر في العلاقات بين البلدين، كما أن هيئة الأركان المشتركة رأت أن هذا (التشاور المسبق) لا يجب أن يكون العامل الحاسم في علاقات البلدين، وبما أنه من غير المحتمل أن تتمكن الولايات المتحدة من إدخال أسلحة نووية إلى اليابان آنذاك، فإن أهمية أوكيناوا كقاعدة للصوراريخ البالستية متوسطة المدى في ازدياد، وقد أكد رؤساء الأركان المشتركة من جديد وجهات نظرهم فيما يتعلق باستمرار أهمية أوكيناوا كقاعدة عسكرية ينبغي أن تظل تحت سيطرة الولايات المتحدة دون أن تتعدى عليها اليابان، ومن هذا المنطلق ظلت الأزمة عالقة بين البلدين قرابة خمسة وثلاثين عامًا؛ حيث بدايات اتفاق ساتو – نيكسون[٢٥].

ثالثا: أهم ملامح الأزمة السياسية حول جزر أوكيناوا.

لم يمر أكثر من عامين على اتفاق بوتسدام حتى عقدت الإدارة الأمريكية اجتماعًا خاصًا بشأن التصرف في أوكيناوا في ٥ إبريل ١٩٤٨م لفرض الوصاية الاستراتيجية عليها، وإقناع المجتمع الدولي بها[٢٦]، وقد كانت أهم الموضوعات المعروضة على الاجتماع هي التوصية بأن تتخذ حكومة الولايات المتحدة قرارًا بالبقاء على أساس طويل الأجل في أوكيناوا، والمسائل ذات الصلة يتم ترتيبها بأي إعلان عام قد يتم إجراؤه لهذا الغرض، وكذلك شكل النظام المقرر إنشاؤه لتنفيذ هذه السياسة؛ وقد كانت القيادات العسكرية تفضل الوصاية الاستراتيجية لأوكيناوا مع الولايات المتحدة باعتبارها السلطة القائمة بالإدارة[٢٧].

١ـ فرض الوصاية الاستراتيجية الأمريكية على جزر أوكيناوا ١٩٤٨ـ ١٩٥١م.

دار نقاش عام بالإدارة الأمريكية حول الصعوبات التي تواجه تحديد الوضع المستقبلي لأوكيناوا، خاصة قبل التسوية السلمية مع اليابان، وأشار السيد راسك إلى الشكوك القانونية المحتملة من قبل الكثير من الدول المهتمة فيما يتعلق بترتيبات الوصاية الاستراتيجية على أوكيناوا إذا ما سعت إليها الإدارة الأمريكية قبل مؤتمر السلام المزعم عقده في ١٩٥١م، وأشار إلى أنه إذا نشأت بعض الصعوبات فيما

يتعلق باتفاق الوصاية على الجزر اليابانية (أوكيناوا)، فإن حجة الولايات المتحدة في التوصل إلى تسوية نهائية قبل مفاوضات السلام ستكون على أسس قانونية ضعيفة، وأضاف أن هناك معارضة تنشأ في الجمعية العامة لاتفاق الوصاية من جانب الدول التي لديها شكوك قانونية حول موقف الولايات المتحدة بالإضافة إلى المعارضة التي قد تأتي من الكتلة السوفيتية، وربما من الصين ودول أخرى في الشرق الأقصى(٢٨).

كما ناقش الاجتماع فرص وإمكانات فرض الوصاية الاستراتيجية على أوكيناوا قبل الانسحاب الأمريكي من اليابان، وتقرر أن هذا الوضع يعطي الاتحاد السوفيتي ودولًا أخرى حق النقض على ترتيبات الوصاية والحماية المقدمة إلى الولايات المتحدة، وتبادلت الآراء حول فرض الوصاية الاستراتيجية مقابل الوصاية العادية، وعما إذا كانت إدارة الأمم المتحدة لا تحدد مزايا الوصاية العادية، والضمانات المتعلقة بأمور مثل القواعد والتفتيش التي ستكون متاحة تحت الوصاية العادية، وعما إذا كان رأى الأعضاء الحاضرين هو وجوب إعادة أوكيناوا في نهاية المطاف إلى اليابان أو عدم رغبتها في ذلك، وانتهت المناقشات إلى أنه إذا لم يتم البت بالتأكيد في عودة أوكيناوا إلى اليابان؛ فمن الصعب التخلي عنها في الوقت الكائن، وتم وضع تصور لمستقبل أوكيناوا في ضوء الخطوات الآتية(٢٩):

- تستمر الولايات المتحدة في احتلال أوكيناوا حتى التسوية السلمية.
- تطلب الولايات المتحدة من مؤتمر السلام عقد وصاية عادية على أوكيناوا.
- تسعى الولايات المتحدة للحصول على موافقة الجمعية العامة على شروط الوصاية.
- تنص شروط الوصاية على أن يحدد أهالي أوكيناوا وضعهم المستقبلي في وقت لاحق.

ويُلاحظ من خلال تلك المقترحات أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تنوي إعادة الجزر لليابان أو حتى فتح باب الحديث عنه رغم أن خيار العودة إلى اليابان مطروح، ولكن ليس العودة المطلقة للجزر، ورأى السيد راسك أن الوصاية لن تكون أنسب وسيلة

للتسوية إذا ما تقرر ضرورة إعادة أوكيناوا في المستقبل إلى اليابان، ورأى أن هذا القرار غير متوافق إلى حد ما مع أهداف سياسة نظام الوصاية كما هو مذكور في الميثاق، وحول مسألة الإعلان العام لسياسة الولايات المتحدة في هذه المرحلة، تقرر أن تطلب الولايات المتحدة في مؤتمر السلام الوصاية على أوكيناوا، ولكن السيد هاملتون رأى أنه من الأفضل ترك الشكل الذي ستحتفظ فيه الولايات المتحدة غير محدد آنذاك(٣٠).

وأثير سؤال جوهري حول ما إذا كانت السلطات العسكرية تستطيع تحقيق كل ما هو ضروري بموجب القرار الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة للبقاء لمدة غير محددة في أوكيناوا، وما إذا كانت هناك ميزة كبرى ستحصل عليها من خلال إعلان عام بهذا الشأن – سواء ذات طبيعة عامة أو وصاية محددة – بعد مزيد من المناقشة، تم الاتفاق على أن ما كان لازمًا في هذه المرحلة وهو القرار الرئاسي الذي ينص على أن الخدمات المسلحة ينبغي أن تسير على افتراض أن الولايات المتحدة ستبقى في أوكيناوا لفترة غير محددة، واتفق كذلك على أنه في ظل هذا المفهوم سيتم الحفاظ على الوضع الكائن حتى معاهدة السلام؛ أي أن قوات الولايات المتحدة تستمر في احتلال أوكيناوا، ولكن لن يتم إجراء أي محاولة للتوصل إلى تسوية نهائية قبل مؤتمر السلام، واقترح أن تقوم الإدارة الأمريكية بإعداد ورقة على غرار نقاط الاتفاق السابقة وإدراج مختلف أنواع الترتيبات الدولية التي قد تقوم بها لتحديد موقعها في أوكيناوا على أساس طويل الأجل(٣١).

٢ـ أزمة جزر أوكيناوا بعد معاهدة سان فرانسسكو ١٩٥١م.

تطورت الأزمة السياسية حول جزر أوكيناوا بعد معاهدة سان فرانسسكو ١٩٥١م تطورًا ملحوظًا؛ حيث رسخت المعاهدة فكرة ضرورة بقاء القوات الأمريكية في اليابان، فبعد هزيمة الأخيرة واستسلامها كان من الطبيعي أن تتم مفاوضات للصلح معها من جانب الدول التي حاربت ضدها، وأهمها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين، ولكن من منطلق حرص الولايات المتحدة الأمريكية على ضم اليابان إلى

المعسكر الغربي الرأسمالي الذي تقوده؛ فقد أرادت أن تقتصر محادثات ومفاوضات الصلح مع اليابان على هذا المعسكر فقط دون المعسكر الاشتراكي الشيوعى الذي يقوده الاتحاد السوفيتي ومن ورائه الصين الشيوعية، ومن ثَمَّ رأت الإدارة الأمريكية أن موقف القواعد العسكرية المنصوص عليه في الفقرتين(٥، ٦) من قرار مجلس الأمن القومي(٣١/١٣) مرضٍ من وجهة النظر العسكرية، وعلى افتراض أن الأحداث تسمح بإبرام معاهدة سلام تحمي بشكل كاف التوجه الغربي لليابان، وتوفير الأموال اللازمة لمواجهة حالات الطوارئ في المستقبل، ينبغي ألا تكون معاهدة السلام على نحو يمنع المفاوضات الثنائية للحصول على حقوق أساسية في الجزر الرئيسة اليابانية ثانيةً[٣٢].

ورأت الإدارة الأمريكية إنه إذا كان من غير العملي أو المستحيل الحصول على قواعد في الجزر اليابانية الرئيسة، فإن القواعد الموجودة في أوكيناوا أو غيرها من جزر ريوكيو بالإضافة إلى قواعد أمريكية أخرى في المحيط الهادئ أو بالقرب منه قد تلبي احتياجاتها الأساسية إذا تم تنفيذ معاهدة سلام يابانية، فإن الاحتفاظ بالنظام الأساسي في غرب المحيط الهادئ – باستثناء الجزر اليابانية الرئيسة، ظل ذا أهمية استراتيجية قصوى، وازدادت الحاجة الاستراتيجية للوقاية من السيطرة غير الودية على فورموزا[٣٣]، كما رأت الإدارة الأمريكية أنه إذا كان من المقرر إجراء مفاوضات سلام في المستقبل القريب، فإنهم يعتقدون أنه لابد أن يكون هناك مجموعة من الضمانات، وينبغي أن تُدرج في مفاوضات السلام حتى لا تتعرض مصالح الولايات المتحدة الأمنية الوطنية للخطر، وحتى يمكن وضع خطط ضد التوسعات الشيوعية في الشرق الأقصى[٣٤].

وقد كان من أهم هذه الضمانات التي طالبت بها الولايات المتحدة الأمريكية أن يكون هناك ضمان مسبق للاستقرار الاقتصادي والنفسي والسياسي لليابان ولديمقراطيتها وتوجهها الغربي، كما يجب أن تكون قوات الأمن الداخلية اليابانية كافية، ليس فقط للحفاظ على النظام، بل للحماية ضد تخريب المنشآت الحيوية، وقد يشمل

ذلك قوى أمن داخلية أقوى مما كان يعتقد أنه ضروري قبل التجاوز الحالي للصين؛ وبما أنه لا يمكن أن يكون هناك ضمان في الوضع العالمي آنذاك لسيادة اليابان، فينبغي أن تكون هناك خطط، مثلما أوصت به هيئة الأركان المشتركة سابقًا، لأن القوات المسلحة اليابانية المحدودة للدفاع عن النفس ستنجح في حالات الطوارئ، كما رأت الإدارة الأمريكية أنه ما دام الوضع العام غير واضح قبل رحيل قوات الاحتلال من اليابان، فيجب عدم تعيين موعد محدد في معاهدة السلام لسحب القوات الأمريكية، بل ينبغي إزالتها تدريجيًا، وإنهاء الاحتلال فقط بعد تحديده، والاتفاق على أن الظروف أصبحت مرضية بشكل كافٍ لتبرير إنهاء الاحتلال [٣٥].

ورغم اقتناع هيئة الأركان المشتركة – من وجهة النظر العسكرية – أن معاهدة السلام سابقة لأوانها، وأن التطورات العالمية لا تزال في حالة تغير مستمر، وأن التدابير التي تؤدي إلى خطر فقدان السيطرة على أي منطقة قد تؤثر بشكل كبير على أمن الولايات المتحدة القومي، فإنه دارت في بدايات عام ١٩٤٩م المساعي على الجانبين لعقد معاهدة تنظم العلاقة بين البلدين، والقيام بتسوية سلمية مع اليابانيين خاصة مع المخاوف والقلق من التأثير السيئ والسلبي للقوات الأمريكية المنتشرة على الأراضي اليابانية، ودارات نقاشات موسعة بالبرلمان الياباني حول تلك التسوية انتهت بموافقة اليابانيين على العرض المقدم من قبل الولايات المتحدة والدخول في مفاوضات للتسوية، وهدفت اليابان من وراء عقد ميثاق الضمان مع الولايات المتحدة إلى تأمين سلامتها سيما بعد استيلاء الشيوعيين على أنظمة الحكم في الصين، وفي كوريا الشمالية وطموحاتها للاستيلاء على جنوبها والهند الصينية والملايو، وجنت الولايات المتحدة من ورائها حماية دفاعها في المحيط الهادئ، إذ لو احتل اليابان عدو لها لانهار دفاعها من أساسه، وتعرضت سلامتها هي والدول الأمريكية الأخرى لخطر جسيم، ويتفق عقد ميثاق الضمان مع سياسة الولايات المتحدة التقليدية التي تقوم على الحيلولة دون أي دولة معادية لها من تثبيت أقدامها في المناطق الغربية من المحيط

الهادئ، ومن أجل حث اليابان على تلك المفاوضات الأحادية أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ترومان في سبتمبر ١٩٥٠م عن ضرورة بدء محادثات الصلح مع اليابان، ولكنه ألمح في الوقت نفسه عن رغبة بلاده في بقاء قواتها في اليابان حتى بعد إتمام الصلح(٣٦).

وبعد أن غدت الولايات المتحدة الأمريكية وحدها في الميدان، كان لزاما عليها أن تعدل عن سياسة الباب المفتوح التي ظلت تنادي بتطبيقها في الصين حتى قيام النظام الشيوعي بالحكم، ومن ثم وقع عليها عبء الدفاع عن المحيط الهادئ، واستندت في ذلك على معاهداتها مع اليابان والفلبين، وعلى مساعداتها الاقتصادية والعسكرية للبلاد التي استقلت حديثا وتقبل هذه المساعدة؛ وذلك برجاء إبعادها عن النفوذ الشيوعي، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت تساورها بعض المخاوف من ناحية احتمال محاولة روسيا استعمال اليابان كقاعدة واسعة لمخابراتها أو احتمال أن يتجاوز التقارب بين روسيا واليابان الحد الذي ترى أمريكا أنه في مصلحتها، فإن مجريات الأمور طمأنت الجانب الأمريكي من هاتين الناحيتين، ونظرت الولايات المتحدة الأمريكية لليابان على أنها الدولة الشرقية الصناعية الكبرى من الناحية العملية، وأنها ستؤدي في المستقبل الدور الرئيس في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية في البلاد الشرقية، كما نظرت اليابان على أنه بحكم مقوماتها سيكون لها مع الوقت وزنًا مهمًا في قيادة الكتلة الأسيوية الإفريقية(٣٧).

ومن أجل بلورة وجهة النظر الأمريكية في ضم اليابان للمعسكر الرأسمالي زار مستشار وزارة الخارجية الأمريكية جون فوستر دالاس اليابان في فبراير ١٩٥١م، وذلك لبدء المفاوضات التمهيدية، وكان هدف تلك المحادثات هو جعل اليابان تشعر بأهمية انضمامها إلى المعسكر الأمريكي بعد انتهاء الحرب الكورية، وكما أعرب ترومان قبل ذلك عن رغبة بلاده في بقاء قواتها في اليابان، فقد أكد ذلك أيضًا وزير خارجيته ولكن بصورة ألطف، إذ صرح أن ذلك الطلب يمكن تحقيقه إذا رغبت اليابان في الانضمام

إلى معسكر الدفاع المشترك الذي تتزعمه أمريكا، وجاء الرد إيجابيًا من رئيس الوزراء الياباني يوشيدا أن الحكومة اليابانية والغالبية العظمى من المواطنين ترحب بهذا العرض وبشدة، وفيما يبدو أن وجهة نظر يوشيدا تعد واقعية إلى حد بعيد، فما كان لليابان أن ترفض مثل هذا العرض الذي يضمها إلى المعسكر الرأسمالي الذي تتحكم زعيمته الولايات المتحدة في مقدرات اليابان وتحتل أرضها بالفعل(٣٨).

ولما كان العرض الأمريكي ليس مجرد انتقال العلاقات مع اليابان من الأوضاع الحربية إلى الأوضاع السلمية، ولكن أيضًا كان مغزاه التطرق إلى ضم اليابان ضمن المنظومة الحربية الأمريكية المحاصرة للمعسكر الاشتراكي مما يعني إعادة تسليح اليابان مرة أخرى بناء على طلب اليابان ذاتها؛ حيث ذكرت الحكومة اليابانية أنه مع دخول معاهدات السلام والأمن المقترحة حيز التنفيذ، أصبح من الضروري أن تقوم اليابان ببرنامج لإعادة التسلح، وأعدت ذلك في مذكرة بعنوان (الخطوات الأولية لبرنامج إعادة التسلح)، وهذا ما أقلق الدول المجاورة التي اكتوت بنيران الإمبريالية اليابانية مثل الفلبين مما دعاها ومعها الهند واستراليا لمعارضة مشروع ضم اليابان لتلك المنظومة(٣٩).

وعلاوة على هذا الموقف الأقليمي من التسليح الأمريكي لليابان وبقائها بأوكيناوا، نشأت أزمة على الصعيد الداخلي باليابان؛ فقد كان هناك معارضة شديدة لذلك المخطط من داخل اليابان أيضًا، تمثلت تلك المعارضة في الأحزاب التقدمية والنقابات العمالية والمثقفين، وقد كانوا جميعًا ينادون بعقد مفاوضات صلح ومعاهدات سلام متعددة الأطراف يشترك فيها إلى جانب دول المعسكر الرأسمالي دول المعسكر الاشتراكي التي حاربت ضد اليابان، وعلى الأخص الاتحاد السوفيتي والصين حتى تأمن اليابان الوقوع في حرب أخرى في المستقبل مع تلك الدول، ولذلك عقد الحزب الرافض للمفاوضات الأحادية مؤتمرًا موسعًا في مارس ١٩٥١م، وقرر المؤتمرون أربعة مبادئ أساسية؛ وهي المفاوضات الشاملة متعددة الأطراف، والتمسك بالحياد بين جميع

الأطراف، ومعارضة وجود قواعد عسكرية أجنبية في اليابان، إلى جانب معارضة إعادة تسليح اليابان، ولكن نظرًا لرجوح كفة الطرف المحافظ من الحكومة وما يدور في كنفها من الرأسماليين الاحتكاريين، فقد تمت بالفعل المفاوضات الأحادية في سان فرانسيسكو، وكانت حجة الحكومة في ذلك أنه لضمان أمن اليابان يجب تدعيم بقاء الجيش الأمريكي وإعادة بناء الجيش الياباني بمساعدة الولايات المتحدة، تلك هي الأهداف التي عدتها المجموعة المحافظة أهدافًا واقعية تستند إلى حقائق واقعية، وتلك هي السياسة التي تبنتها اليابان منذ ذلك الوقت؛ أي أنها تتبع الولايات المتحدة في كل خطواتها وتؤيدها في معظم القرارات التي تتخذها(٤٠).

وبالفعل أجريت مفاوضات الصلح بين اليابان والكثير من الدول في سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة يوم ٤ سبتمبر ١٩٥١م بحضور إحدى وخمسين دولة(٤١)، ووقعت معاهدة الصلح يوم ٨ سبتمبر، وقد تم التوقيع على المعاهدة لليابان من قِبل السادة يوشيدا، وإيكيدا، وتومابيشي، وإيخيمادا، والنائب نيروهوشيجيما، وعضو المجلس مونيوشي توكوغاوا، وكان الموقعون للولايات المتحدة هم السيد آتشيسون، والسيد دولز، والسيناتور جون ج. سباركمان من ألاباما، وألكسندر وايلي من ويسكونسن، وكلاهما عضوان في لجنة العلاقات الخارجية، ولكن – وكما كان متوقعًا – وقعت اليابان معاهدة أحادية مع المعسكر الرأسمالي على أن تصبح المعاهدة سارية منذ ٢٨ إبريل من عام ١٩٥٢م، ويلاحظ هنا أن مدة التفاوض على المعاهدة لم تتعد خمسة أيام، وهكذا انتهى المؤتمر كما أعدت له الولايات المتحدة وإنجلترا، وهو ما أشار إليه الزعيم الهندي نهرو بأن مؤتمر سان فرانسيسكو لم يكن مؤتمرًا للتفاوض، ولكن مؤتمرًا من أجل التوقيع فقط(٤٢).

وعلى أي حال، فقد جاءت تلك المعاهدة في ٧ فصول، تضم ٢٧ مادة، تناولت موضوعات السلام، والحدود، والأمن، والسياسة، وكان من أهم بنود معاهدة صلح سان فرانسيسكو ما يأتي(٤٣):

١- إنهاء حالة الحرب بين اليابان والحلفاء، وتقضي المادة الأولى من اتفاق ١٩٥١م الذي عُقد بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية في سان فرانسسكو بحق الولايات المتحدة الأمريكية في نشر قوات عسكرية باليابان لحمايتها من أي هجوم مضاد، وفيه أهم ما يأتي من مواد، وهي: توزيع القوات المسلحة الأمريكية داخل اليابان، ويكون استخدام هذه القوات لحفظ الأمن والسلام الدولي في الشرق الأقصى، ولتأمين اليابان ضد أي عدوان مسلح، وكذلك الاضطرابات الداخلية التي تقع بتأثير القوى الخارجية.

٢- لن تمنح اليابان – دون موافقة مسبقة من الولايات المتحدة – أي قواعد، أو أي حقوق، أو سلطات، أو سلطة أيًا كانت، أو تتعلق بقواعد أو حق الحامية أو المناورة، أو عبور القوات البرية أو الجوية أو البحرية إلى أي قوة ثالثة.

٣- تحدد شروط وكيفية توزيع قوات الولايات المتحدة الأمريكية في اليابان بواسطة اتفاق بين الحكومتين.

٤- تنتهي هذه الاتفاقية إذا رغب الطرفان في ذلك بعد عمل النظام الكافي لضمان سلامة وأمن الأراضي اليابانية.

٥- الاعتراف بحقوق وسلطات اليابان.

٦- إقرار الحدود اليابانية وذلك بأن تتنازل عن كل مستعمراتها القديمة في كوريا وتايوان وغيرهما، وكذلك تتنازل عن مجموعة جزر تشيشيما، ووضع كل من جزيرة أوكيناوا ومجموعة جزر أوجاساوارا Ogasawara تحت الوصاية الأمريكية.

٧- ينسحب جيش الحلفاء من اليابان في غضون تسعين يومًا من توقيع المعاهدة، على أن ذلك الانسحاب لا يعوق تمركز قوات دول أخرى في اليابان؛ وبالطبع يقصد هنا القوات الأمريكية.

٨- على اليابان ألا تلجأ للوسائل العسكرية لحل النزاعات الدولية.

ولكن ما أخذ على تلك المعاهدة أن دولًا كثيرة لم توقع عليها، وتلك الدول هي الاتحاد السوفيتي، والصين، والهند، وبورما، ويوغسلافيا، وبولندا، والتشيك، ويلاحظ أن معظم – إن لم يكن كل – تلك الدول من المعسكر الاشتراكي، ولذلك عدت تلك المعاهدة أحادية الشكل؛ أي أنها اقتصرت على المعسكر الرأسمالي فقط كما سلف ذكره.

ومما أكد التوجه الرأسمالي لليابان بزعامة شيجرو يوشيدا أنها قامت بعقد معاهدة للصلح مع الصين الوطنية في إبريل ١٩٥٢م وليس مع الصين الشعبية، وبذلك اعترفت اليابان بنظام تشن كاي شيك الموالي للولايات المتحدة، ولم تعترف بالصين الشعبية بزعامة ماوتس تونج، وفيما يبدو أن ذلك كان بضغط من الولايات المتحدة، وهكذا أعلنت اليابان بوضوح انضمامها للمعسكر المعادي للشيوعية الأسيوية، ومن الجدير بالذكر أنه باليوم ذاته الذي تم فيه توقيع معاهدة الصلح اليابانية مع دول المعسكر الرأسمالي وقعت اليابان معاهدة أخرى مع الولايات المتحدة بشكل منفرد أطلق عليها المعاهدة اليابانية الأمريكية لضمان الأمن، ونصت في أهم بنودها على الآتي(٤٤):

١- اعتراف اليابان بتواجد القوات الأمريكية بأراضيها.

٢- عدم الاعتراف بوجود قوات أخرى غير قوات الولايات المتحدة في اليابان.

٣- عند قيام دولة ثالثة بغزو اليابان أو حدوث اضطرابات خطيرة في اليابان، ويحق للجيش الأمريكي التحرك والتدخل بناء على ذلك.

٣ـ تطور أزمة عودة أوكيناوا السياسية باتفاقية ٨ فبراير ١٩٥٢م.

عقدت هذه الاتفاقية في طوكيو في فبراير ١٩٥٢م، وقد كان الأساس في مباحثاتها معاهدة الأمن اليابانية الأمريكية، وأطلق عليها الاتفاقية السياسية اليابانية الأمريكية، وأهم ما نصت عليه تلك الاتفاقية أنه يجب على اليابان أن تمد القوات

الأمريكية الموجودة في الأراضي اليابانية بالتجهيزات والمواقع اللازمة، وأن تتحمل اليابان نفقات هذه القوات، واتفاقية ٨ فبراير ١٩٥٢م خاصة بالمادة (٢) من اتفاقية الأمن المتبادل بين الولايات المتحدة واليابان المنعقدة إثر معاهدة السلام بسان فرانسسكو، وتقضي هذه الاتفاقية بتقديم اليابان كل المساعدات والمواد اللازمة لقوات الولايات المتحدة الأمريكية، وأن تسمح لهذه القوات باستخدام الطرق، والمطارات، والموانى، ووسائل المواصلات، كما نصت على إعفاء مستوردات الجيش الأمريكي باليابان من الرسوم، وكذلك معافاة بعض الأموال الأمريكية من الرسوم، وتنص كذلك على تبادل المجرمين الهاربين من وإلى المناطق الواقعة تحت النفوذ الأمريكي، وكيفية محاكمة رعايا كل من الدولتين(٤٥).

وفي حالة وقوع أعمال عدائية أو تهديدات وشيكة بأعمال عدائية في منطقة اليابان، يجوز للولايات المتحدة أن تتخذ الإجراءات التي قد تكون ضرورية لضمان أمن قواتها في منطقة اليابان، وحكومتا اليابان والولايات المتحدة يجب أن تتشاورا على الفور معًا بهدف اتخاذ التدابير اللازمة للدفاع عن تلك المنطقة، وتنفيذ الغرض من المادة الأولى من المعاهدة الأمنية. ريثما يبدأ نفاذ مثل هذه الترتيبات الأمنية الفردية أو الجماعية المنصوص عليها في المادة الرابعة من المعاهدة الأمنية الأمريكية اليابانية التي نصت بشكل مرضٍ على الحفاظ على السلام والأمن الدوليين في منطقة اليابان من خلال قيادة موحدة، بموجب القائد الذي تعينه الولايات المتحدة، وهذا القائد سوف يمارس القيادة العسكرية على جميع قوات الولايات المتحدة في منطقة اليابان وعلى جميع قوات الأمن اليابانية في اليابان، باستثناء الشرطة المحلية(٤٦)، وتوالت الاتفاقيات(٤٧) اليابانية الأمريكية بعد ذلك.

وقد تم تعديل الاتفاقية في ٢٩ سبتمبر ١٩٥٣م، وشملت بعض التعديلات لمواد الاتفاقية السابقة الخاصة بإعطاء اليابان والولايات المتحدة حق محاكمة أي شخص تابع للطرفين داخل مناطق النفوذ في حالة قيامه بمخالفة القوانين السائدة أو

أعمال التخريب، كما نصت على كيفية تقديم رعايا الطرفين للمحاكمة في جميع الأراضى اليابانية، وقد تكون الاتفاق من تسع مواد وإن كانت لم تنشر، إلا أن بعض الصحف أشارت إلى أهم ما ورد به، نلخصه فيما يأتي:

نصت المادة الأولى من الاتفاق مع أن تتخلى الولايات المتحدة الأمريكية للحكومة اليابانية من كل سلطاتها الإدارية والتشريعية والقضائية في تلك الجزر ابتداءً من ٢٥ ديسمبر ١٩٥٣م، تلك السلطات التي زاولتها بمقتضى المادة (٣) من اتفاقية سان فرانسسكو في ١٩٥١/٩/٨م، كما نصت المادة الثانية على استمرار احتلال القوات الأمريكية لموقعين حربيين في هذه الجزر، واتفق الطرفان في المادة الثالثة على أن تسحب اليابان من التداول العملة اليابانية الخارجية المتداولة بين السكان التي أصدرتها سلطات الاحتلال لتحل محلها العملة المتداولة في الأراضي اليابانية على أن تدفع الحكومة اليابانية (٣) ين مقابل كل ين يسحب من السكان، ونصت المادة الرابعة على أن تتخلى اليابان عن أي مطالبة من السلطات الأمريكية بالأعتراف بشرعية جميع ما صدر من هذه السلطات من إجراءات خلال فترة الاحتلال، أما المادة السابعة فقد نصت هذه الاتفاقية على أن يسرى على هذه الجزر جميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تسري على اليابان أو تغير جرمًا فيها، وقد تقرر إجراء الانتخابات النيابية في هذه الجزر حوالي ٢٠ فبراير ١٩٥٤م لتبعث النتيجة إلى البرلمان في طوكيو(٤٨).

وعلى إثر توقيع الاتفاق، ألقى وزير الخارجية الياباني بيانًا أشار فيه إلى أهم محتويات الاتفاق، وإلى أن استعادة هذه الجزر ما هي إلا استجابة إلى الرغبة الملحة من جانب اليابانيين من سكان هذه الجزر وسكان اليابان جميعًا، وأن شعور الغبطة بهذا الاتفاق يساور كلًا من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، مما يزيد الصداقة بين البلدين توثيقًا، ثم عبر عن أن تطلع الحكومة اليابانية إلى باقي الجزر اليابانية، وفي مقدمة هذه السلسلة من الجزر أوكيناوا الاستراتيجية ومقدار أهميتها للأمن الدولي، ثم ألقى سفير الولايات المتحدة بيانًا عبر فيه عن مقدار سعادته بهذا الاتفاق الذي أعاد

إلى اليابان هذه الجزر، ولخص أهم مواد الاتفاقية، وتمنى لسكان هذه الجزر مزيدًا من الرخاء بعد انضمامها إلى الأراضي اليابانية(٤٩).

وأصدر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية بيانًا بهذه المناسبة أشار فيه إلى الاتفاق، وأن الولايات المتحدة الأمريكية لابد لها من الاستمرار في مزاولة سلطاتها وحقوقها الحالية في بقية الجزر وغيرها من الجزر التي نصت عليها المادة الثالثة من معاهدة الصلح مادامت الأحوال المهددة للأمن قائمة في الشرق الأقصى، وذلك ضمانًا لنجاح التعاون بين الأمم المتحدة في آسيا وغيرها ليسود السلام في المنطقة، وأضاف الوزير أن الولايات المتحدة ستعمل على رفاهية سكان هذه الجزر اقتصاديًا وثقافيًا رغم أن ذلك لم يحدث على أرض الواقع(٥٠).

ويبدو من هذا التصريح أن ما تأمل فيه اليابان من استعادة بقية هذه السلسة من الجزر قريبًا لن يتحقق بسهولة، أو بالسهولة التي تتصورها مادام ذلك مرتبطًا أو متعلقًا بحالة الأمن وتهديد السلام في هذه المنطقة، تلك الحجة التي يتعلل بها كل المحتلون في كل البقاع التي يحتلونها أو يستعمرونها، وأيد هذا الاعتقاد ما قامت وما تقوم به الولايات المتحدة من تحصينات حربية في جزيرة أوكيناوا أهم جزر تلك السلسلة لموقعها الاستراتيجي، إذ حولتها إلى قلعة حربية تكاد توازي حصون سنغافورة في سعتها، وقد تم تعديل الاتفاقية السابقة في ٢٩ سبتمبر ١٩٥٣م لتشمل بعض التعديلات لمواد الاتفاقية السابقة، والخاصة بإعطاء اليابان والولايات المتحدة حق محاكمة أي شخص تابع للطرفين داخل مناطق النفوذ في حالة قيامه بمخالفة القوانين السائدة أو أعمال التخريب، كما نصت على كيفية تقديم رعايا الطرفين للمحاكمة في جميع الأراضي اليابانية، وقد اشترطت أن تسلم اليابان هذه العملة الخاصة بعد سحبها إلى السلطات الأمريكية دون مقابل وأن تدفع الحكومة اليابانية ثلاثة ينات مقابل كل ين تم سحبه من السكان(٥١).

كما رأى كلارك القائد العام العسكري بالشرق الأقصى أنه من غير الحكمة إلى حد كبير أن توافق الولايات المتحدة على استئناف السيادة اليابانية، أو ممارسة اليابان سيادتها في أي جزء من هذا المجال انذاك، وإن مثل هذا الإجراء يؤدي إلى درجة كبرى من الصيانة الفعالة وامتلاك القواعد والمرافق العسكرية الأمريكية المهمة في جزر ريوكيو التي تعتمد على تقديم العون من اليابان الصديقة، كما لا يمكن التنبؤ بالوقت التي تظل فيه المصالح الأمنية الأمريكية ذات أهمية قصوى في تلك المنطقة، وأن أي مزايا سياسية ونفسية يمكن تطويرها في العلاقات بين الولايات المتحدة واليابان من عودة السيادة إلى الأخيرة لن تؤدي بأي حال إلى إطالة عمر الحكومة حتي الوقت الذي قدمت فيه التنازلات لذلك، وفيما يبدو أن هذا الاعتبار ضعيف يستند إليه في حل وسط للمصالح الأمنية الأمريكية الواضحة، فبعد عودة جزر "أمامي" لليابان بقي لدى الولايات المتحدة الأمريكية أكبر جزر ريوكيو وهي جزيرة أوكيناوا، فكان على اليابانيين أن يسعوا كثيرا للحصول على أراضيهم(٥٢).

تلا هذه الاتفاقية مباشرة زيارة وزير خارجية أمريكا لليابان، وعند وصوله بمطار طوكيو وجد قائمة مواد تنتظره للبت فيها مع الجانب الياباني، ربما كان أهمها(٥٣):

١- زيادة الصادرات اليابانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- تخفيف القيود المفروضة على الاتجار مع الصين الشيوعية.

٣- وساطة أمريكا بين اليابان وكوريا الجنوبية

٤- إرجاع بعض الجزر التي تحتلها أمريكا.

٥- السماح بعودة جزر بوستين إليها إذا إن أمريكا لم تكتفِ باحتلالها، بل أجلت عنها سكانها.

٦- الإفراج عن عدد آخر من مجرمي الحرب.

٧- إسهام اليابان في نفقات القوات الأمريكية باليابان وإمكانية إنفاقها.

وقد وجد المستر دالاس هذه المسائل في انتظاره عند وصوله إلى طوكيو بعد ظهر يوم الأحد، حيث ألقى بالمطار بيانًا معدًا لذلك قال فيه: "إنه سعيد بالعودة إلى اليابان، وأنه استبدل استراتيجية الحرب بخطط التعاون، وفيما يتعلق بالاتحاد مع الصين الشعبية فلم يشأ مستر دالاس أن يدلو برأي محدد، بل قال إنه أجدى لليابان أن تركز جهودها في دول جنوب شرق آسيا لتتبع ما تصبوا إليه، وفي أثناء وجوده بالسفارة الأمريكية التي كان يقيم فيها دالاس مرت مظاهرتان صغريتان إحداهما مكونة من (٦٠) شخصًا يمثلون (٨٠٠٠) فرد من سكان جزيرة بونين المرحلين، وقدموا طلبًا لوزير الخارجية الأمريكية للسماح لهم بالعودة إلى الجزر التي كانوا يقيمون عليها، وأُجلوا عنها بناء على أوامر السلطات المحتلة، والمظاهرة الثانية قدمت طلبًا لإنهاء الاحتلال الأمريكي لجزيرة أوكيناوا وإعادتها إلى اليابان.

وعلى إثر ذلك اندلعت اضطرابات باليابان وبجزر أوكيناوا تطالب الإدارة الأمريكية بعودة الجزر إلى الوطن الأم؛ حينئذ استقر الرأي داخل اليابان في أواخر يوليو ١٩٥٥م على سفر وزير خارجية اليابان في زيارة رسمية لمدة ثلاثة أيام في أغسطس ١٩٥٥م يتبادل خلالها الحديث مع وزير خارجية أمريكا وغيره من كبار المسئولين، وتم تبادل الزيارة بالفعل، وبحث ثلاثة موضوعات (سياسية، اقتصادية، حربية)، غير أن قضية أوكيناوا كانت واسطة العقد لتلك القضايا حسب ما تردد من أنباء بشأن استعداد الولايات المتحدة الأمريكية سحب جيشها، ولكن المفاوض الأمريكي حسم هذه الأنباء بأن الإدارة الأمريكية على استعداد أن تسحب جيشها إذا بلغ عدد الجيش الياباني (١٨٠ ألف)، ولكنها على غير استعداد إطلاقًا بسحب قواتها الجوية حتى ولو بلغت القوات اليابانية (١٣٠٠) طائرة خلال خمس سنوات، مما يدل على أن الولايات المتحدة لا تنوي إجراء تعديل جوهري في سياستها الحربية، وربما كان لديها من الأسباب ما يبرر البقاء بالجزر وعدم الاستعداد للمفاوضات، وقد يكون من بين هذه الأسباب ما تعلمه أمريكا من تعثر المفاوضات الدائرة في لندن بين اليابان والاتحاد

السوفيتي وخاصة ما يتعلق منها بمطالب اليابان الإقليمية، أو تستخدمها كورقة في مساومة جديدة قد تضطر إليها مستقبلًا في علاقتها مع اليابان، واستمر الوضع كما هو حتى بعد أن وقعت اتفاقية التعاون والأمن المتبادلة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فبقيت بموجبها القواعد الأمريكية في اليابان، مما أغضب الكثير من اليابانيين فاندلع الشغب.

٤ـ تأزم الموقف في أوكيناوا مع سوء الإدارة الأمريكية بالجزر.

تُركت جزر أوكيناوا تحت الإدارة الأمريكية مباشرة بعد اتفاقية سبتمبر ١٩٥٣م؛ فقد كانت السلطة السياسية والاقتصادية والعسكرية والقانونية والتشريعية للولايات المتحدة، وعدتها نقطة ارتكاز رئيسة لهم في المحيط الهادئ، فكيف كان شكل الإدارة الأمريكية بالجزر؟

ناهيك عن العنف والقهر الأمريكي تجاه سكان أوكيناوا، فقد قبضت الإدارة الأمريكية على زمام الأمور بالجزيرة، وقد ظهر ذلك في ثلاثة مواطن وهي: استيلاء الإدارة الأمريكية على أراضي أهالي أوكيناوا، وتغير النظام السياسي بأوكيناوا وإقالة عمدة ناها رغما عنه، ثم تفاقم عدد القوات العسكرية الأمريكية على أرض الجزيرة.

وفيما يتعلق باستيلاء الإدارة الأمريكية على أراضي الأهالي السكنية والزراعية، وهو الأمر الذي شكل أزمة بين الطرفين (الإدارة الأمريكية وأهالي أوكيناوا) مما أدى إلى أن تتدخل الإدارة الأمريكية لحل هذه الأزمة التي لم تُحل بشكل جذري، وهو الأمر الذي وضحه تقرير اللجنة الفرعية للأسعار التابعة للجنة القوات المسلحة بمجلس النواب بشأن مشكلة أراضي جزر أوكيناوا، حيث كان رد الفعل غير موات في كل من أوكيناوا واليابان؛ بسبب سياسة الإدراة الأمريكية بالجزر، وفيما يبدو أن الأساس الرئيس للاعتراضات هو استيلاء السلطات الأمريكية على أراضي أهالي أوكيناوا عنوة، ولتهدئة التظاهرات ضدهم قامت الإدارة الأمريكية بالجزر بدفع الأموال لهم على أن هذه

الأراضي بالإيجار، وقد بدأت تظهر هذه المشكلة على السطح عندما طُرحت في لجنة الشئون الحربية بالكونجرس الأمريكي، واتجه الرأي بعد تبادل الآراء أن تدفع الولايات المتحدة الأمريكية لأهالي الذين احتلت أراضيهم تعويضًا إجماليا لسنوات كثيرة بدلا من الطريقة المتبعة، وهي الدفع عام بعد عام (الإيجار)، وقد أثار ذلك موجة من التذمر والاعتراض لدى اليابان لأن من شأن هذه الطريقة المقترحة أن تضفي على الاحتلال صفة الدوام مما يتعارض مع الحقوق الإقليمية والمصالح اليابانية التي سلمت بها الولايات المتحدة نفسها في أثناء مفاوضات الصلح في سان فرانسسكو، وقد اشتدت المعارضة لهذا الاتجاه لدرجة أن رجال الحكم اليابانيين في الجزيرة هددوا باستقالة جماعية إذا أخذت الحكومة بهذا الرأي(٥٤).

وقد استجابت الحكومة اليابانية لتذمر الرأي العام الذي سانده الحزب الاشتراكي المعارض؛ فقررت أن تقوم باتصالات مع الحكومة الأمريكية بعد أن وصلها تقرير مفصل عن مناقشات الكونجرس للموضوع، وهذه المناقشات التي انتهت بوضع تقرير أصبح معروفًا بتقرير برايس Price نسبة إلى مستر مليفين برايز Mr. Melvin Price أحد أعضاء الكونجرس(٥٥)، وإذا كان سكان أوكيناوا يقاسون الضنك بسبب احتلال تلك النسبة الكبرى من أراضيهم، فلا شك أن الاستلاء على أراضٍ جديدة سيزيد من متاعب الحياة أمامهم، وقد قاموا بالمظاهرات الصاخبة، وبعثوا بوفودهم إلى طوكيو لحث الحكومة المركزية على معالجة هذا الوضع مع الحكومة الأمريكية حفاظًا على مصالحهم غير أن السلطات الحربية الأمريكية أصبحت تضع يدها على الاعتمادات الواردة بتقرير برايس إذا أقر الكونجرس الأمريكي (٤٠) مليون دولار في صيف عام ١٩٥٤م لدفع إيجار الأراضي إلى أمد طويل، وقد كان الاهالي يطالبون حتى قبل قيام هذه الأزمة بزيادة تسعة أمثال الإيجار الذي يحصلون عليه آنذاك(٥٦).

واذا كانت وفود أوكيناوا قد حصلت أو ظفرت بتصريحات من جانب المسئولين وفي مقدمتهم مستر شيجمتو Shigemto وزير الخارجية الياباني بأنهم

سيبذلون جهدهم لرعاية مصالح سكان الجزيرة، فإن الحكومة الحاضرة أكثر حرصًا على علاقات اليابان بالولايات المتحدة الأمريكية من حرصها على بذل جهود جديدة قد تؤثر على سلامة العلاقات بين البلدين، وقد يضاف إلى ذلك أنها تشعر بأن الوضع القانوني لا يبرر التحمس؛ لأن معاهدة الصلح وإن احتفظت بالسيادة على أوكيناوا لليابان فقد أطلقت يد الولايات المتحدة في إدارة شئونها مما يصعب معه الاعتراض الجدي على المقترحات الأخيرة، وقد أفاض تقرير برايس الذي نشر في واشنطن في بيان أهمية الجزيرة الاستراتيجية والسياسية والنقاط المهمة بالجزر(٥٧).

ومن جانب الإدارة الأمريكية أعجبت وزارة الخارجية بنزاهة وشمولية تقرير لجنة الأسعار الفرعية، ودعمت توصياتها بشكل عام، وأعلنت أنه من المرغوب فيه تنفيذ برنامج لحل هذه المشكلة والعمل على تهدئة ريوكيو والمشاعر اليابانية إلى أقصى حد بشكل متوافق مع المصالح الأساسية للولايات المتحدة، وكذلك ضرورة التوجيه الرئاسي للإدارة المدنية الأمريكية لجزر ريوكيو للعمل على ذلك، واتُخذ قرار تمت الموافقة عليه في ٢ أغسطس ١٩٥٤م بالاستحواذ على "حقوق الإيجار أو حقوق الانتفاع" حيث لا يرغب ملاك الأراضي في البيع المباشر، ولكن لم يتم الإعلان عن هذه السياسة علنًا(٥٨).

ورأت وزارة الخارجية الأمريكية أنه من المفيد إذا تم الإفصاح عن هذه السياسة علنًا، خاصة أن رغبة مالك الأرض في نقل ملكية الرسوم ستكون استثنائية للغاية، ولذلك من المفيد عدم التمييز بين الإدانة والتفاوض، والمشكلة ببساطة تتلخص في أن سياسة الولايات المتحدة هي الحصول على حق استخدام طويل الأجل بدلًا من سند الرسوم، كما رأت وزارة الخارجية أيضا أنه من المفيد في تهدئة المعارضة للولايات المتحدة بأوكيناوا توضيح القدرة التي تكون على استعداد من خلالها للحصول على المصالح طويلة الأجل، وتحديد أن مثل هذه الأمور تتعلق بالسياسة وضمن شروط التوجيه الرئاسي، وأن اكتساب المصالح والاحتفاظ بها باسم حكومة جزر ريوكيو

لاستخدام الولايات المتحدة، مع توضيح حقوق ومصالح الولايات المتحدة بوضوح وتسجيلها؛ حتى لا يكون هناك نزاع يمكن أن ينشأ في وقت لاحق في هذه النقطة، وتطلب ذلك مرسومًا من الإدارة المدنية الأمريكية بالجزر[٥٩].

وطالبت الإدارة الأمريكية تطوير اقتراح اللجنة الفرعية للأسعار بأن يتم وضع الترتيبات التي يمكن بموجبها دفع مبلغ إجمالي لملاك الأراضي، مع موافقتهم وبناءً على طلبهم، ثم يتم إيداع هذه الأموال في صندوق يمكن استخدامه تحت إدارة حكومة جزر ريوكيو لأغراض التنمية في المنطقة، وتحقيق إيرادات من شأنها أن تعطي عائدًا معقولًا للمستثمرين، وكذلك قد يبدو من المرغوب فيه للغاية أن تدلي حكومة الولايات المتحدة ببيان عام في أقرب وقت ممكن، توضح فيه نواياها فيما يتعلق ببرنامج الأراضي إلى أقصى حد ممكن، وكذلك أن تدلي وزارة الدفاع بهذا البيان، وأن يشمل النقاط الثلاث التي تمت مناقشتها أعلاه، [٦٠]، ورغم ذلك فإن أزمة الأراضي في أوكيناوا ظلت كائنة لم تُحل حتى عودة أوكيناوا في ١٩٧٢م.

وعلاوة على استيلاء الإدارة الأمريكية بجزر أوكيناوا على الأراضي الزراعية، وتهجير الفلاح الياباني، وإجباره على ترك أراضيه، والاستيلاء على المحاصيل الزراعية، وأزمة ومحاولة تسعير هذه الأراضي بأسعار مرضية لأهالي أوكيناوا ؛ فهناك مشكلات أخرى متعلقة بالإدارة السياسية بالجزر أدت إلى تأزم الوضع بأوكيناوا، ولتوضيح ذلك الأمر نكتفي بإدارة الولايات المتحدة لأزمة عمدة مدينة ناها عاصمة أوكيناوا – السيد "سيناجا" – للتدليل على العنف والقمع والديكتاتورية التي أُديرت من خلالها أوكيناوا؛ حيث تدخلت لتغيير قواعد الانتخاب بالمحافظة، وكذلك أجبرت أعضاء المجلس التشريعي على سحب الثقة منه، كما أقنعت الأعضاء الآخرين بالتهديد وبالترغيب في عدم الحضور يوم التصويت حتى تم عزل مستر سيناجا من منصبه وتنصيب عمدة جديد يوافق على السياسية الأمريكية.

وقام نظام الحكم في جزيرة ريوكيو على انتخاب عمدة لكل مدينة يساعده في إدارتها شئونها مجلس تشريعي، ويُعد منصب العمدة أهم منصب إداري في الجزيرة، ومنذ أن انتخب مستر سيناجا عمدة لمدينة ناها في ٢٥ ديسمبر ١٩٥٦م، والسلطات الأمريكية غير راضية عنه وعن وجوده في هذا المنصب؛ ويرجع ذلك إلى ميوله السياسية، علاوة على اتهامه باتصاله بالحزب الشيوعي الياباني الذي يقال إنه يقوم بتمويل العناصر اليسارية على الجزيرة، بالإضافة إلى الانتقادات المتوالية التي يوجهها العمدة إلى السياسة الإدارية التي تتبعها السلطات الأمريكية بالجزيرة، ومناهضته لمحاولات الاستيلاء المتكررة من جانب تلك السلطات على الأراضي التي تعد العنصر الأساسي لاقتصاد الجزيرة، ومطالبته المستمرة بزيادة الإيجارات التي تدفعها عن الأراضي المستولى عليها تعويضًا عن الأضرار الناتجة عن هذا الاستيلاء، كما أن المستر سنياجا يعد من أكبر المعارضين لاستمرار احتلال الولايات المتحدة لجزيرة أوكيناوا، فضلًا عن مطالبته الدائمة والمستمرة بإعادتها إلى اليابان، ومنع ترحيل السكان إلى جزر أخرى كجزر الكريسماس والولايات المتحد نفسها(٦١).

وكما سلف الذكر، فإن مشكلة الاستيلاء الأمريكي على الأراضي في جزيرة أوكيناوا من أهم المشكلات التي تواجه السلطات الأمريكية الموجودة بالجزيرة، بل أحد أركان الأزمة الحقيقية؛ إذ يرجع ذلك إلى مقاومة السكان لهذا الاتجاه رغم الإيجارات التي تدفعها السلطة العسكرية لهم؛ لأن السكان اليابايين يرون في ذلك الاستيلاء اعتداء على أرزاقهم؛ إذ إن الريع الزراعي لهذه الأراضي يفوق بكثير الإيجارات التي تدفعها تلك السلطات لهم، وقد استطاع المستر سنياجا في أثناء توليه منصب العمدة أن يحد من هذا الاتجاه إلى حد ما مما أثار حفيظة السلطات الأمريكية عليه وسعيها الحثيث إلى إقصائه من هذا المنصب، وقد قامت السلطات الأمريكية في الجزيرة بعد مناورات داخل المجلس التشريعي لإقصاء مستر سيناجا، ولكنه استطاع أن يعرقل الاتجاه بمقاطعة الأعضاء الموالين له في المجلس حضور الجلسات التي ينتظر أن

يجري فيه الاقتراع العام بسحب الثقة من مستر سيناجا، وبذلك لا يكتمل العدد القانوني لإجراء ذلك الاقتراع(٦٢).

وعلى الرغم من أن عدد هؤلاء الأعضاء (١٢) عضوًا فقط من أصل (٢٩) عضوًا، فإنه نظرًا لأن القوانين التشريعية للجزيرة تنص على أن يكون الاقتراع صحيحًا إذا تم بغالبية حضور ثلثي الأعضاء، وتم التصويت بغالبية الثلثين فقط أيضًا، وأخيرًا لم تجد السلطات الأمريكية إزاء هذا الوضع سواء تغيير التشريعات بحيث يسمح للغالبية الموالية للسلطات الأمريكية وتبلغ (١٧) عضوًا في المجلس عزل العمدة بتوافر الغالبية البسيطة بدلًا من الغالبية المطلقة، وقد أعلنت السلطات الأمريكية بالجزيرة في يوم ٢٣ نوفمبر الماضي التعديلات الجديدة في التشريعات الإدارية التي تحقق أغراضها في إزاحة مستر كامجيرو سيناجا من منصبه، ومنع إعادة انتخابه مرة أخرى موضحة الأسباب التي أدت إلى ذلك وإلى إجراء تلك التعديلات (٦٣).

كان مستر سيناجا عمدة مدينة ناها ضد الوجود الأمريكي برمته؛ ومن ثم كانت سياسته دائمًا تخالف أهداف السلطات الأمريكية بالجزيرة، فقد كان يشجع أهالي أوكيناوا على التظاهر ضد الوجود الأمريكي بالجزيرة، ويندد به في جميع جلساته وخطاباته، وكثيرًا ما كان يطالب السلطات اليابانية باتخاذ موقف من الوضع الكائن بالجزر، ومع اندلاع الاضطرابات بالجزيرة وبموافقة العمدة وأعضاء المجلس التشريعي، رأت هذه السلطات في المذكرة التي نشرتها أن الأحداث الأخيرة والمتكرر من جانب غالبية أعضاء المجلس التشريعي وأفراد الشعب أدت إلى استحالة الاستمرار في الأوضاع الراهنة، وكذلك استمرار مستر سيناجا في منصبه لاسيما أن الوسائل التي يستخدمها ليست من الديمقراطية في شيء، وهي تحكم الأقلية الموالية له في مشيئة الأغلبية المعارضة، وقررت أنه أصبح لزاما على السلطات الأمريكية إجراء هذه التعديلات في التشريعات القائمة لكي تتيح للغالبية التعبير عن آرائها، والتعديلات الأخيرة التي تمت هي(٦٤):

١- لا يلزم الأمر الغالبية المطلقة للاقتراع بعدم الثقة، ويكتفى بالغالبية العادية سواء في تكامل العدد القانوني لانعقاد المجلس أو التصويت.

٢- في حالة خلو منصب العمدة وعدم وجود نائب له يجوز للمجلس التشريعي تعيين عمدة مؤقت إلى أن يتم انتخاب عمدة جديد.

٣- في حالة وجود خلاف في المجلس التشريعي والعمدة؛ للمندوب السامي الأمريكي التدخل لتسوية الخلاف، ويحال أي اعتراض على التسوية من الجانبين إلى المحاكم.

٤- لا يجوز لأي شخص سبق له الاتهام في أي قضية سياسية أو غيرها، أو حفظ، أو نفذ الحكم فيها أن يتولى أو يرشح نفسه لأي منصب إداري في حكومة الجزيرة.

ونتيجة لهذه التغيرات الأربعة التي أجرتها السلطات الأمريكية أمكن الاقتراع بعدم الثقة بسهوله في المجلس التشريعي ضد مستر سيناجا، كما أنها لا تتيح له أن يرشح نفسه مستقبلا لهذ المنصب مرة أخرى أو لغيره من المناصب الإدارية في الجزيرة، إذ إنه سبق وأن حكم عليه عدة مرات في قضايا سياسية قبل الحرب وفي أثناء الاحتلال الأمريكي، وأرسلت السلطات الأمريكية إلى حكومتها في واشنطن: "أنه تم أخيرًا عزل عمدة مدينة ناها المستر سناجا من منصبه بعد الاقتراح بعدم الثقة من المجلس التشريعي بالمدينة، وفي الوقت نفسه تم تعيين المستر إيجاري رئيس مكتب الاستعلامات بحكومة بريوكيو في هذا المنصب مؤقتا إلى أن تم انتخاب العمدة الجديد الذي حُدد للانتخاب يوم ١٢ يناير المقبل ١٩٥٨م"(٦٥). وقد قابلت الدوائر اليابانية هذه الأحداث باستياء عام، واستنكرت تلك التدخلات الأمريكية التي وصلت إلى عزل مستر سيناجا من منصبه في الوقت الذي تسعي فيه اليابان لاسترداد الجزيرة من الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن تلك التصرفات تسيئ إلى الشعور الياباني حكومة وشعبًا(٦٦).

وعن موقف الدوائر اليابانية الرسمية من السياسة الأمريكية؛ فقد قوبلت هذه الأحداث الأخيرة في الدوائر الرسمية السياسية اليابانية بوجوم عام شامل رغم أن ميول مستر سيناجا اليسارية لا تتفق مع سياسة الحكومة، وصرح مصدر في الحكومة أن اليابان رغم سيادتها على الجزيرة المعترف بها في معاهدات الصلح بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها لا تستطيع التعليق رسميًا على الموقف؛ لأن الشئون الإدارية لجزيرة الريوكيو تدخل في اختصاص السلطات الأمريكية، ولكن الدوائر غير الرسمية كان لها رد فعل مختلف؛ فقد تأثرت وخاصة الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي بهذه الإجراءات، وأعربت عن أسفها على تطور الأمور في الجزيرة، وأرسلت عدة برقيات إلى المندوب السامي في الجزيرة وإلى الحكومة الأمريكية، وإلى السفارة الأمريكية في طوكيو، وطالب الحزب الاشتركي الحكومة اليابانية باتخاذ موقف صارم للمحافظة على حقوق اليابانيين بالجزيرة، وعليها أن تسارع في طلب استراد الجزيرة من السلطات الأمريكية(٦٧).

وأجمعت الصحافة اليابانية على أن تصرفات المندوب السامي الأمريكي بالجزيرة التي أدت بدوها إلى عزل مستر سيناجا من منصبه منافية للحقوق الطبيعية للسكان، ولا يمكن الاستناد إلى المبررات العسكرية كسبب لهذه التصرفات التعسفية، وتساءلت الصحافة ما إذا كانت ما تدعيه الولايات المتحدة من مناهضتها للديكتاتورية ومناصرتها للديمقراطية مبررًا لمثل هذه التصرفات رغم أن مستر سيناجا قد تولى منصبه كعمدة بالمدينة لمدينة ناها بعد فوزه في الانتخابات، وأضافت الصحافة قائلة: إنه من المؤسف حقًا أن هذه التصرفات تسيئ إلى شعور اليابانيين، وأنها مما لا شك فيه ستؤدي إلى تشكيك الشعب الياباني في نية الولايات المتحدة الأمريكية من اتخاذ الاحتياجات الدفاعية عن هذه المنطقة كوسيلة لاستمرار هذه الإجراءات وتأخير عودة الجزيرة، كما أنه يضر كثيرًا بالعلاقات الأمريكية اليابانية، ثم تساءلت الصحافة إن كان لنجاح روسيا في إطلاق الأقمار الصناعية والقذائف الموجهة أثر في تغيير استراتيجية

الدفاع الأمريكي وهو الأمر الذي يدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشاء قاعدة للقذواف الموجهة في جزيرة أوكيناوا لتواجه الخطر الروسي، وأضافت بعض الصحف ناصحة الولايات المتحدة أن تكون على حذر شديد، وأن تضع سياستها تجاه هذه الجزر موضع الدراسة لكي لا تكون سببًا مباشرًا في تدهور العلاقات بين البلدين في وقت هي في أشد الحاجة للتعاون والتفاهم المتبادل.(٦٨)

أما عن تعليق الحكومة الأمريكية على تصرفات مستر مور المندوب السامي الأمريكي بأوكيناوا، فكانت كلها قد لاقت الاستحسان من جانب الحكومة، غير أنه كان من الممكن تفادي الضجة في اليابان لو تم إبلاغ الحكومة بواشنطن بخطط المفوض السامي في الوقت المناسب لإعطاء الحكومة اليابانية معلومات موجزة، وتقديم مبررات مقنعة، غير أن مستر مور أرسل رسالته بعد أن نفذ ما أراد، وأشار التحقيق في هذه الواقعة إلى أن البنتاغون بأكمله لم يكن على علم إلا بعد تصريح مور عقب انتخاب العمدة المؤقت بأن الموقف كان غير محتمل، وأن سلامة الجزر الاقتصادية والسياسية كان في خطر باستمرار سيناجا في منصبه، وأعربت الحكومة الأمريكية في هذا الصدد عن ارتياحها إلى النتائج التي أسفرت عنها هذه التعديلات مؤيدة السلطات الأمريكية في تصرفها الأخير بالجزيرة.

وقد قابل سيناجا نفسه هذه التعديلات التي أدت إلى عزله بالهجوم الشديد منددًا بالسياسة الأمريكية بوجه عام، وبتصرفات مستر مور بوجه خاص، قائلًا: إن المندوب السامي ما هو إلا صورة ناطقة عن الديكتاتورية العسكرية التي يسير عليها الحكم في أوكيناوا، وقد كان لعزل المستر سيناجا أثره على سكان جزيرة أوكيناوا، وإن كان غالبتهم قد قابلوه بالوجوم الشديد، وقد قامت عدة مظاهرات صغرى في أثناء انعقاد المجلس التشريعي لمطالبة الأعضاء الموالين للسياسة الأمريكية بعدم التصويت بعدم الثقة في مستر سيناجا (٦٩).

ولاشك أن أساليب الاستعمار لا تختلف كثيرًا من حيث الزمان أو المكان؛ فقد كانت مشيئة المندوب السامي مور الأمريكي في تغيير الأوضاع الكائنة أو القائمة في الجزيرة التي لا تساند السياسة الأمريكية كامل المساندة، وإزاحة المستر سيناجا الذي عارض باستمرار الأوضاع القائمة في الجزيرة، وطالب بحقوق السكان الطبيعية في الدستور الذي تسير عليه أساليب الحكم في الجزيرة متجاهلة رغبة السكان وحقوقهم، وقد استعمل في بادئ الأمر المناورات السياسية في داخل المجلس التشريعي، وعندما لم تنجح لم يكن هناك بد من تغيير التشريعات نفسها لتفي بالغرض نفسه، فتلك ناحية من إدارة السلطات الأمريكية لجزيرة أوكيناوا، وقد ترتب عليها فتور في العلاقات بين البلدين لكثرة الحوادث الناجمة عن وجود القوات الأمريكية، وفشل أمريكا في تجربتها الصاروخية.

ونتيجة لتلك التظاهرات وتطور أزمة عودة جزر أوكيناوا، مع سوء سياسة وإدارة المندوب السامي الأمريكي بالجزر؛ حاولت الإدارة الأمريكية مع الحكومة اليابانية تهدئة الوضع وتلبية جزء من مطالب السكان بأوكيناوا؛ فصرح الجنرال ليمنيتسر أنه بحلول ٣٠ يونيو ١٩٥٦م، سيتم تخفيض القوات البرية للولايات المتحدة في اليابان إلى فرقة واحدة (فرقة الفرسان الأولى)، وقوتها بحوالي (١٠٠٠٠)، إلى جانب تخفيض قوات الدعم اللوجستي بحوالي (٣٣٠٠٠)، وتمركز فرقتين كاملتين في كوريا، وقرابة (٧٠٠٠) من قوات الدعم القتالي والجيش في أوكيناوا، جنبًا إلى جنب مع عناصر من الفرقة البحرية الثالثة التي ستتولى المهمة الأمنية في أوكيناوا وبالتالي، فإن عدد قوات الجيش في FEC بعد ٣٠ يونيو ١٩٥٦ سوف يبلغ (٥٥٠٠٠: ٩٥٠٠٠) من قوات الدعم القتالي، و(٤٠٠٠٠) من قوات الخدمة، وقد تم التفكير في تغيير ضئيل للغاية بالنسبة للقوات الجوية والبحرية في FEC، ومن المتوقع أن تظل قوة كل من الخدمات الثلاثة في الشرق الأقصى اعتبارًا من ٣٠ يونيو ١٩٥٦ عند هذا المستوى تقريبًا لبعض الوقت.(٧٠)

حيث يدير العدد الكبير من قوات الخدمة في اليابان قاعدة لوجستية حيوية تدعم جميع قوات الولايات المتحدة في اليابان وأوكيناوا وكوريا بالإضافة إلى قوات الدفاع الذاتي اليابانية و ٢١ فرقة من جمهورية كوريا، وعلاوة على ذلك توفر هذه القاعدة اللوجستية دعم MDAP للقوات القومية الصينية وبرامج MDAP الأخرى في جنوب شرق آسيا، ولا يمكن لأوكيناوا أن تحل محل القاعدة اللوجستية في اليابان؛ لأنها تفتقر إلى القاعدة الصناعية الحيوية والمخازن الهائلة الموجودة في اليابان، ,لا تمتلك قوات الدفاع الذاتي اليابانية منشآتها اللوجستية الخاصة، ولن يتم توفيرها بموجب الخطة السداسية، ويمكن أن تعمل فقط لمدة أسبوع تقريبًا في حالة الطوارئ بدون القاعدة اللوجستية التي توفرها قوات الولايات المتحدة(٧١).

باختصار، شدد الجنرال ليمنيتسر على رأيه بأنه بحلول ٣٠ يونيو١٩٥٦م، سيتم تخفيض القوات البرية للولايات المتحدة في اليابان إلى الحد الأدنى غير القابل للاختزال، ولا يمكن إجراء مزيد من التخفيض في هذه القوات حتى يتم اتخاذ قرار بسحب جميع القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة من اليابان؛ حيث يتطلب أي تخفيض إضافي لقوات الجيش تقليل الدعم المقدم لخدمات الولايات المتحدة الأخرى في الشرق الأقصى، وإجراء تخفيضات مماثلة في القاعدة اللوجستية الحيوية التي تخدم وتدعم الكثير من الولايات المتحدة وقوات العالم الحر الأخرى في الشرق الأقصى(٧٢).

وفي مناقشاته حول الحقوق الأساسية للولايات المتحدة على المدى الطويل في اليابان، أشار السيد بارسونز إلى عدد من المواقف اليابانية التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند الحديث عن حقوق اليابان في أوكيناوا، فإن الشعب الياباني ليس مقتنعًا تمامًا بأن هناك تعارضًا في مطالبهم ومصالحهم الأساسية مع الولايات المتحدة، كما أن اليابانيين حريصون على أن يكونوا مستقلين عن الولايات المتحدة وعن أي شخص آخر، ويميلوا إلى النظر إلى حقوق الولايات المتحدة الحالية على أنها للدفاع عن اليابان فقط؛ وأنهم مستعدون للمساواة بين حشد القوات اليابانية وتقليص قوات الولايات

المتحدة، وأهداف القوة في خطة السنوات الست، وعلى الرغم من أوجه القصور فيها، فقد تم تطويرها مع فكرة أن قوات الولايات المتحدة قد تتم إزالتها بعد تحقيق هذه الأهداف(٧٣).

خاصة أن اليابانيين ليسوا متحالفين رسميًا مع الولايات المتحدة باستثناء بنود المعاهدة الأمنية، التي يعدها اليابانيون انتقالية بطبيعتها، وأنها اتفاقية لم يتمكنوا من التفاوض عليها بحرية كاملة وقت توقيعها، ويبدو أن مسألة الحقوق الأساسية طويلة الأجل غير محسومة تمامًا، وقد يتراكم الضغط لإجبارنا على الخروج – في ظل هذه الظروف – على الرغم من أنها ليست مسألة تتعلق بإجراء فوري، فمن المهم مواجهة مشكلتين: (١) ما المتطلبات الأساسية طويلة الأجل للولايات المتحدة؟

(٢) والاستراتيجية التي يمكن تأمينها من خلالها(٧٤).

٥- تجدد الأزمة السياسية حول جزر أوكيناوا مع اتفاقية الأمن والتعاون المشترك ١٩٦٠م المعدلة.

رغم محاولات الإدارة الأمريكية لتهدئة الأوضاع في جزر الريكيو، فإن الوضع في أوكيناوا ظل من وجهة نظر القانون الدولي غير طبيعي؛ فهي بعرف المجتمع الدولي والمحلي أرض يابانية، وسكانها مواطنون يابانيون، ولكن السلطة القانونية المطلقة والسلطة التشريعية والإدارية على هذه الأراضي بما فيها مياهها الإقليمية كانت في يد القوات العسكرية الأمريكية، رغم ما تقوم به الإدارة الأمريكية من محاولات لتهدئة الوضع في أوكيناوا، وطالب سكان أوكيناوا وسكان الوطن الأم بنقل السلطات الى أيد يابانية ثم تصفية القواعد العسكرية الأمريكية مرارًا وتكرارًا، وقد حرصت الولايات المتحدة على أن تحتفظ بقواعدها العسكرية في أوكيناوا، ولم تعلن إطلاقا عن نيتها في ترك الجزيرة، ومن ثم دارت المفاوضات بين البلدين لتحديد الوضع في أوكيناوا، ومحاولة وجود أساس مشروع وطيد من خلاله يكتسب الوجود الأمريكي شرعيته.

وقد تمثل ذلك الأساس في اتفاقية الأمن والتعاون المشترك لعام ١٩٦٠م التي تُعد بالأساس تعديلًا لاتفاقية الأمن الموقعة في عام ١٩٥١م التي يعدها اليابانيون اتفاقية أحادية الجانب؛ أي أصدرتها الولايات المتحدة الأمريكية من جانبها فقط، وقد تضمنت معاهدة الأمن التي كانت قصيرة ومختصرة موافقة اليابان في المادة الأولى على استضافة القوات الأمريكية للدفاع عنها ضد الأخطار الخارجية، والسماح للولايات المتحدة بالتدخل في الشأن الياباني الداخلي بناء على طلب صريح من الحكومة اليابانية لإخماد أعمال الشغب والاضطرابات الداخلية واسعة النطاق في اليابان، وتعهدت المادة الثانية بعدم منح أي قواعد، أو أي حقوق، أو سلطات، أو سلطة على الإطلاق، أو العبور من خلال أراضيها سواء القوات البرية أو البحرية لأي طرف ثالث دون الحصول على موافقة مسبقة من الولايات المتحدة الأمريكية(٧٥).

وبناء عليه وصل الطرفان إلى اتفاق حول المعاهدة الأمنية في سبتمبر ١٩٥٨م بعد مداولات ومفاوضات كثيرة، واقترح فوجياما أن توقيع الاتفاقية في واشنطن في العشرين من ديسمبر من العام نفسه، وأن يكون كيشي هو من يوقعها عن الجانب الياباني؛ حيث كان كيشي من أشد المعجبين والمحبين للرئيس أيزنهاور، وأكد ماك آرثر على رأي فوجياما بأن قدوم كيشي يصب في مصلحة الولايات المتحدة، وقد تأخرت زيارة كيشي إلى واشنطن إلى مطلع عام ١٩٦٠م حيث وقع في البيت الأبيض مع وزير الخارجية الأمريكي هيرتر في التاسع عشر من يناير من العام ذاته على المعاهدة التي أطلق عليها معاهدة الأمن والتعاون المشترك، وفي الوقت نفسه وقعت اتفاقية وضع القوات الأمريكية مع أكثر من دولة في الشرق الأقصى عرفت اختصارًا باتفاقية سوفا SOFA. (٧٦).

وتكونت المعاهدة الأمنية من أحد عشر بندًا، أهمها البند الخامس الذي ينص على: أن كل طرف يعد أي هجوم مسلح ضد أي منهم في أي منطقة تحت السيطرة اليابانية هو تهديد لسلامته وأمنه، ويعلن لذلك التزامه بمواجهة ذلك الخطر ضمن

الالتزامات الدستورية والعملية لكل طرف، ويتبع في الأهمية البند السادس الذي سمحت بموجبه اليابان للقوات الأمريكية باستخدام أراضيها، ومنح الولايات المتحدة الحق في استخدام قواعدها لقواتها البرية والجوية والبحرية في اليابان على أن تفصل الترتيبات العملية لهذا البند في اتفاقية منفصلة، وألغت هذه المعاهدة الحق الذي كان متوفرًا للولايات المتحدة في معاهدة ١٩٥١م الذي كان يسمح لها بالتدخل العسكري في داخل اليابان في حالة قيام اضطرابات واسعة النطاق، وحدد عمر المعاهدة بعشر سنوات تنتهي بعدها المعاهدة، إذ من حق كل طرف أن يتحلل من التزامه بها شريطة إبلاغه للطرف الثاني بموقفه هذا قبل عام من نهاية السنوات العشر(٧٧).

أما اتفاقية سوفا فكانت هي التفصيل للبند السادس، وأهم ما تضمنته هو التزام اليابان بتوفير قواعد للقوات الأمريكية، وأن تكون القوات الأمريكية هي المسئولة عن إدارة هذه القواعد، مع عدم مسؤلية الأمريكيين عن إعادة تأهيلها في حالة إعادتها لليابان، ومنح الأمريكيين الحق في استخدام أي مطار أو ميناء دون دفع أجور مقابل ذلك، والسماح للولايات المتحدة بإدخال أي شخص لليابان من القوات المسلحة أو المدنيين أو أسرهم، وتكون الولاية القانونية للأمريكيين على مواطنيها الخاضعين للقانون العسكري الأمريكي، مع الإقرار بالحق القانوني لليابان على المخالفات التي تقع بالأراضي اليابانية أوداخل الحدود اليابانية، وفي حالة تداخل الصلاحيات يكون للقوات الأمريكية الحق الأول، والتزام اليابان بدفع تكاليف البنايات والمطارات، وفرضت اتفاقية سوفا استشارة الحكومة اليابانية قبل إجراء تغيرات رئيسة في انتشار القوات الأمريكية في اليابان، أو في استعمال القواعد اليابانية في العمليات المقاتلة ما عدا إذا كانت في حالة دفاع عن اليابان نفسها(٧٨).

أثار توقيع معاهدة الأمن أزمة سياسية على الصعيد الداخلي باليابان، حيث اعتراض اليساريين عليها؛ إذ رأوا أنها ليس إلا تكريس للمعاهدة السابقة وغير منسجمة مع الدستور الياباني السلمي، وتشدد المعارضة في رفضها للمعاهدة، وهو الأمر الذي

دعا كيشي إلى إقناع ماك آرثر بفكرة حل الدايت في وقت مبكر وإجراء انتخابات جديدة، وكذلك طلب كيشي نقل هذا الموضوع إلى الرئيس الأمريكي ووزير الخارجية في سرية تامة لمعرفة وجهة نظرهما بشأنه، كما كان كيشي على اقتناع أن الشعب الياباني يؤيد الاتفاقية، وأن الأمر يلزم حل الدايت للحصول على تفويض من الشعب الياباني، ليس فقط من أجل التصديق على المعاهدة الأمنية، ولكن للاستمرار في المستقبل في سياسة التحالف مع الولايات المتحدة والدول الغربية، خاصة أنه كان من المتحمل جدًّا أن أحزاب المعارضة ستقاطع جلسات التصويت على المعاهدة، وأن الانتخابات ستكفل موافقة الشعب الياباني بدلًا من تمرير المعاهدة في الدايت في ظل غياب أحزاب المعارضة، وهو الأمر الذي سيضعف من شرعيتها، ولكن فكرته لم تلقَ قبولًا لدى الإدارة الأمريكية التي لم تحبذ حل الدايت، فهذا سيؤدي إلى تأزم الموقف أكثر(٧٩).

وفي العشرين من مايو من العام نفسه كان مقررًا أن يصوت الدايت على المعاهدة للتصديق عليها حتى يمكن نقلها إلى مجلس المستشارين الذي يجب أن يصوت عليها بعد تصويت الدايت في غضون ثلاثين يومًا، وفي حالة عدم تصويته خلال المدة المقررة تصبح المعاهدة نافذة تلقائيا طبقًا للدستور الياباني، وقد جرت المناقشات في الدايت في جو مشحون ومتوتر للغاية، إذ تجمع المعارضون أمام باب رئيس المجلس لمنعه من الدخول إلى قاعة الدايت للحيلولة دون التصويت على المعاهدة، وهو الأمر الذي أدى إلى استدعاء الشرطة لإبعاد النواب المعارضين وإخراجهم بالقوة من قاعة الدايت، وفي غياب تام للأطراف اليسارية والاشتراكية أُجري التصويت على المعاهدة، وقد كان عدد الحضور (٢٧٢) عضوًا جميعهم من أعضاء حزب الأحرار الديمقراطي، وكانت نتيجة التصويت موافقة (٢٤٨) عضوًا وامتناع (٢٥) عضوًا عن التصويت، وقد هددت أحزاب المعارضة بالاستقالة الجماعية ومقاطعة جميع إجراءات الدايت، وقد وجد آرثر أن استدعاء الحكومة للشرطة لطرد عدد من أعضاء

الدايت ستبقى القضية الأكثر جدلا لبعض الوقت، واعتقد أنه من السابق لأوانه التنبؤ بما إذا كانت الصحافة وغضب الجماهير تسبب بمشاكل خطيرة لحكومة كيشي(٨٠).

بعد يوم واحد من التصديق على المعاهدة أكد فوندا (funada) أحد قيادي حزب الأحرار الديمقراطي لآرثر أن اللجوء للشرطة كان السبيل الوحيد للتعامل مع الوضع، ووصف الحديث عن استقالات جماعية للمعارضين من العناصر اليسارية والاشتراكية بالأمر السخيف؛ لأنهم بهذا سيتعرضون إلى هزائم أقسى، ولكنه وجد أن المطالبات بتنحي كيشي داخل حزبه تنمو وتتعزز مع فقدانه للشعبية، لاسيما وأنه يتعرض إلى هجمات قوية من معارضيه لعلاقته السابقة بالجنرال هيديكي توجو hideki togo ودوره في الحرب العالمية الثانية، وأصبح من مصلحة كيشي التنحي عن رئاسته للحكومة. ولقد كان الوضع لكيشي حرجا للغاية، وتأزم الموقف؛ حيث أخذ قادة حزبة يطالبون علنًا باستقالته في الوقت الذي تصاعدت فيه تظاهرات الاشتراكيين واليساريين يومًا بعد يوم ضده، واشتدت هجمات الصحافة المعارضة المنددة بسياسته، ولتهدئة الوضع وحل هذه الأزمة طلب ماك آرثر من حكومته الاتصال بيوشيدا الذي كان في الولايات المتحدة يشارك في احتفالات الذكري المئوية للعلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان يطلب منه التدخل لدفع القياديين المعارضين لكيشي في الحزب على دعمه، وعدم تبني مواقف معارضة أو حيادية تُستغل من الأطراف اليسارية والاشتراكية، إذ إن الأمر كان أكثر من صراع حزبي داخلي، فهزيمة المعاهدة تعني تحقيق الشيوعيين أكبر مكسب لهم في آسيا، وضربة رهيبة للعلاقات بين البلدين، وفيما يبدو أن يوشيدا لم يقم بأي دور لدعم حكومة كيشي(٨١).

لم تؤدِ أزمة التصديق على معاهدة الأمن ١٩٦٠ إلى تأزم الموقف الداخلي باليابان فقط، وإنما ألقت أيضًا بأثرها على العلاقات بين البلدين؛ إذ كان من المقرر زيارة الرئيس الأمريكي أيزنهاور لليابان في الثالث والعشرين من يونيو، ولكن على أثر هذه الاضطرابات تأرجح الموقف الأمريكي بشأن الزيارة خاصة مع موقف حكومة

كيشي المحرج، هل يتم تأجيل الزيارة أم إلغاؤها أم تنفيذ الزيارة دون النظر إلى الأوضاع المتأزمة باليابان، وانتهى الأمر إلى ضرورة سؤال رئيس الحكومة كيشي بشكل شخصي بحت إذا ما كان تأجيل الزيارة أمرًا مرغوبًا فيه من وجهة نظر الحكومة؛ فمن الأفضل أن يكون التأجيل بمبادرة من حكومة اليابان ذاتها، وقد كان هناك اقتراح من جانب الإدارة الأمريكية بتأجيل الزيارة لمدة ثلاث أسابيع نظرًا لانشغال وتكدس جدول أعمال الرئيس الأمريكي أيزنهاور حتى تهدأ الأوضاع، ويزول أي خطر على شخص الرئيس الأمريكي وكيشي، وتفاوض الطرفان في الأمر، وتقرر أن تستمر زيارة الرئيس الأمريكي كما كانت؛ لأن ذلك من شأنه تعزيز المواقف المؤيدة في اليابان للشراكة بين البلدين(٨٢).

وفي تحليل لمجلس الأمن القومي في الحادي والثلاثين من مايو أشار فيه إلى أن كيشي لم يستقل، ولم يحل الدايت، مع الإقرار بأن المعارضين النشطين للمعاهدة الأمنية هم أقلية صغرى من الشعب الياباني. مع ذلك، فإن فرصته في الاحتفاظ بمنصبه آخذه في التناقص نتيجة لتعامله مع ما وصفه التقرير بـ (أحداث الشغب) التي وافقت التصديق على المعاهدة في الدايت، وفشل في الحصول على دعم لقضيته من أجل الاستمرار في منصبه، وبيَّن التقرير أن كيشي كان يعول على زيارة أيزنهاور إلى اليابان لإعاده هيبته لحل الدايت والدعوة الى انتخابات جديدة في الخريف، وأنه في حالة استمرار نشاط المعارضة بالمستوى نفسه قد يضطر كيشي إلى التخلي عن طموحاته في ولاية ثالثه(٨٣).

وقد صرح الأمين العام لمجلس نقابات العمال اليابانية في سوهيو في الثالث من يوينو لوكالة الصحافة أن المجلس سينظم مظاهرة ضخمة عند وصول جميس هاجرتي السكرتير الصحفي للبيت الأبيض خلال زيارته المقررة لليابان في العاشر من يونيو تحضيرًا لزيارة أيزنهاور، وكذلك أبلغت الوزارة السفارة في ٣ يونيو أنها تلقت بلاغًا يفيد بأن عدة آلاف من أتباع Zengakuren (اتحاد جمعيات الحكومة الذاتية الطلابية) يخططون للتظاهر في هانيدا عند وصول هاجرتي، ولا تتوقع نقابات سوهيو المشاركة

في تلك المظاهرة كعنصر منظم، وأكد على خشيته من حدوث عنف جسدي خلال المظاهرات نتيجة أوامر قد تصدر من الحكومة لقمع المتظاهرين، غير أن الحكومة اليابانية شككت في حدوث ذلك(٨٤)، وفي اليوم التالي أضرب عمال السكك الحديدية لمده ثلاث ساعات احتجاجًا على المعاهدة الأمنية، وعلى زيارة أيزنهاور المقررة دون وجود عوائق، وتسبب في إزعاج كبير للركاب، ولم ترد تقارير عن وقوع أعمال عنف كبرى، ولم يتضح رد فعل سلبي خطير من الجمهور، وقد أعلن الاشتراكيون أن خمسة ملايين ونصف المليون شاركوا في الإضراب، في حين قللت الحكومة من شأن الإضراب معلنة أن عدد الذين شاركوا فيه لم يتعد ٧٥٠٠٠ ألف عامل، وأن عدم وجود آثار سلبية لهذه الاحتجاجات يُعد نصرًا للحكومة الاشتراكية(٨٥).

وبعد ثلاثة أيام من الإضراب أعرب أيزنهاور في اتصال هاتفي مع وزير خارجية هيرتر عن انزعاجه من فكرة أن كيشي يريد توظيف زيارته لمصلحة موقفه في الأوضاع الداخلية، وقال أيزنهاور إنه يعلم عدم وجود خطر للإضرار به جسديًا، لكنه تتساءل عن الحرج الذي قد تتعرض له الولايات المتحدة أجمعها امتدادًا لإحراج رئيسها، وشدد أنه إذا أرادت الحكومة اليابانية إلغاء الزيارة فيجب إبلاغه قبل بدء رحلاته الخارجية، وأوضح أنه يجب أن يعرف اليابانيون أنه ذاهب للاحتفال معهم بمئوية العلاقات الدبلوماسية، وليس كأنه مؤيد ومروج للمعاهدة، وقد أعرب هيتر عن اعتقاده بأن الأمور في اليابان تحت سيطره الحكومة اليمنية بما فيه الكفاية، إنه شعر أن زيارة الرئيس كما هو مقرر ستعزز بشكل كبير العناصر في اليابان التي تفضل الشراكة اليابانية الأمريكية، وستكون مساعدة مادية فيما يتعلق بالرأي العام فيما يتعلق بجميع جوانب الشراكة اليابانية الأمريكية بما في ذلك المعاهدة الجديدة (٨٦).

وصل هاجرتي إلى مطار طوكيو في العاشر من يونيو، وعندما عرض عليه الانتقال الى مقر السفارة اليابانية بالهليكوبتر رفض؛ لأنه كان يريد أن يعرف الطريق الذي يمر به الرئيس، وما هو الذي قد يتعرض له الرئيس؟، وقبل خروجه من المطار

تعرض موكبه إلى هجوم الحدود المتظاهرين (Zengakuren students) الذين حاصروا سيارته، ومنعوه من الخروج من المطار، وحاصروه وقلبوا السيارة وهو بداخلها، وقد حاصروه أكثر من خمس عشرة دقيقة، وقام المتظاهرون بتحطيم النوافذ والإطارات حتى وصلت الشرطة، ونقل هاجرتي ومرافقوه إلى طائرة هليكوبتر عسكرية أمريكية تولت نقلهم إلى السفارة(٨٧).

أزعجت هذه الحادثة الخارجية الأمريكية التي أعربت إلى سفيرها في اليوم نفسه عن اعتقادها أن الشرطة اليابانية إما غير راغبة أو غير قادرة على معالجة هذا الوضع، وأنها قد فشلت بشكل مطلق في تأمين الحماية اللازمة لموكب هاجرتي، ورأى هيريتر أنه في ظل هذا الوضع من الأفضل تأجيل زيارة أيزنهاور حتى يتجنب ما قد يتعرض له، ومن ثم انعكس ذلك على الرأي العام الأمريكي ضد اليابانيين، والآثار السلبية الخطيرة الناتجة عن ذلك على العلاقات بين البلدين، وتدمير صرح كامل من الصداقة الوثيقة والشراكة بينهما، وأكد هيرتر فشل الحكومة اليابانية في التعامل مع الموقف، وأن هذا الفشل الذريع للحكومة اليابانية في الاستعداد والتعامل مع وصول هاجرتي سبب في مخاوف كبرى بيننا جميعًا الذين دعموا الزيارة بقوة(٨٨) .

أدت الاضطرابات التي صاحبت وصول هاجرتي إلى حدوث قلق كبير لكل المسئولين الأمريكيين الذين كانوا يريدون إتمام الزيارة، ورأوا ضرورة التأجيل، ولكن لا يرغبون في اتخاذ المبادرة بالتأجيل، ويجب إقناع كيشي بالنظر إلى أمر الزيارة خارج حساباته الشخصية، وينبغي في ضوء ذلك أن يقدم كيشي على طلب تأجيل الزيارة خاصة أن أيزنهاور ليس لديه رغبة في الدخول في نزاع داخلي ياباني ليجد نفسه يستخدم كرمز للقوى المعارضة المتصارعة في اليابان، مؤكدًا ذلك بقوله: "نحن واثقون بأن الحكومة اليابانية لا توجد عندها الرغبة في رؤية كرامة منصب الرئيس الأمريكي يستخدم لهذا الغرض"، وهو الأمر الذي أكده الرئيس الأمريكي أيزنهاور بشكل مباشر في اتصال هاتفي مع وزير خارجيته هيرتر(٨٩).

وقد قدم مجلس الأمن القومي الأمريكي تقريرًا موسعًا حول سياسة الولايات المتحدة اتجاه اليابان في الحادي عشر من يونيو نبَّه فيه المجلس إلى تزايد تاثير الحزب الشيوعي الياباني في تحريك الجماهير، فعلى الرغم من قلته العددية فإنه يمارس تأثيرًا كبيرًا على الرأي العام الياباني، لاسيما من خلال اختراق المنظمات الجماهيرية، ونقابات العمال، والتنظيم، والتعليم، ووسائل الإعلام، وهناك تيار يساري ضمن مجموعة الاشتراكيين لا يقلون نشاطًا عن نظرائهم في الحزب الشيوعي، في غضون ذلك كانت الأوضاع في اليابان تشهد تصاعدًا للتوتر بسبب استمرار المظاهرات والاضطرابات في الخامس عشر من الشهر ذاته؛ حيث هاجم الطلبة مبنى الدايت، وقد قتلت طالبة وجُرح (٦٠٠) متظاهر، وأضرم الطلبة النيران في سيارات الشرطة، وهدموا البوابات المؤدية إلى مبنى الدايت، وقد استخدمت الشرطة خراطيم المياه وقنابل الغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين(٩٠).

وكذلك أضرب (٦٥٠) ألف عامل عن العمل، وخرجوا في مظاهرات ومسيرات حاشدة، وأوقفت النقابات حركة الشحن في السكك الحديدية في اثني عشر مركزًا رئيسًا في أنحاء البلاد، وانخفضت حركة القطارات والحافلات إلى ٢٠% من حركتها في اليوم، وقد عد المحتجون مقتل الطالبة دليلًا على وحشية الشرطة في تعاملها مع المظاهرات السلمية، بينما حملت الشرطة موت الطالبة على المتظاهرين الذين سحقوها حتى الموت بسبب الذعر الذي رافق تراجع المتظاهرين، وفي الوقت ذاته أصدر مجلس الوزراء بيانًا في السادس عشر من يونيو أشار فيه إلى أن أعمال العنف التي قام بها الشيوعيون هي جزء من الخطة الشيوعية العالمية للهيمنة على العالم، وقد رد اليساريون بإلقاء اللوم على كيشي وحكومته لتمريره معاهدة الأمن من الدايت بطريقة غير قانونية، واستخدم القمع العنيف في المظاهرات السلمية، وطلبوا من كيشي تقديم الاستقالة، وتحت الضغط القوي للمعارضة اليابانية قرر مجلس الوزراء الياباني في اليوم نفسه تقديم طلب تأجيل زيارة الرئيس أيزنهاور، وقد أرسل كيشي عبر السفارة الأمريكية رسالة

إلى أيزنهاور نقل فيها طلب تأجيل الزيارة، وكان من أهم المبررات التي وردت في الرسالة قوله: "نظرًا للأنشطة غير المنضبطة لأقلية ضالة وعنيفة، فأنا مضطر وآسف لاتخاذ هذا القرار المؤلم، وقد نقل الأسف العميق للإمبراطور للتأجيل بسبب الظروف الاستثنائية"(٩١).

وفي العشرين من يونيو عام ١٩٦٠م، أي بعد يوم واحد من موعد الزيارة الملغاة لأيزنهاور، دخلت معاهدة الأمن والتعاون المشترك حيز التنفيذ دون موافقة مجلس المستشارين الياباني؛ وذلك لانقضاء ٣٠ يومًا على تصديقها في الدايت دون أن يصوت عليها مجلس المستشارين، لتعد بذلك نافذة بدون تصديقه حسب الدستور الياباني، ومع دخول المعاهدة حيز التنفيذ، وتحت التأثير العاطفي لمقتل الطالبة خلال المظاهرات، أدى ذلك إلى زيادة حدة المظاهرات وحجمها، ففي الثاني والعشرين من يونيو خرجت أضخم مظاهرة في تاريخ اليابان لزيادة عدد المشاركين فيها عن ستة ملايين متظاهر للمطالبة باستقاله كيشي، وبعد مرور (٢٦) يومًا على دخول المعاهدة الجديدة حيز التنفيذ، وتحديدًا في الخامس عشر من يوليو، ووسط غضب يساري وشيوعي متزايد على المعاهدة، وطريقة التصديق عليها، وعلى إثر حملة صحفية موسعة ضد كيشي الذي كانت الضغوط عليه تتزايد من كل جانب، ومع تصاعد الانتقادات في داخل حزبه – اضطر إلى تقديم استقالة حكومته بشكل جماعي، وكأن كل مهمته كانت محصورة في عقد تلك المعاهدة التي أثارت جموعًا كثيرة من اليابانيين لمدة طويلة، وقد كلف أكايدا هاياتو بتشكيل حكومة جديدة لتخلف الحكومة المستقيلة، وبدلًا من أن تضعف هذه الأزمة المحافظين زادت من قوتهم، وبشكل مفاجئ ليفوزوا في الانتخابات اللاحقة التي أجريت في العشرين من نوفمبر ١٩٦٠م بـ ٢٩٦ مقعدًا؛ أي ما نسبته ٥٧%، بمعنى أن حزب الأحرار الديمقراطي حافظ على الأغلبية في مجلس النواب، وليبقى التحالف الياباني الأمريكي أحد أهم المرتكزات الأمنية في منطقة الشرق الأقصى(٩٢).

٦- أزمة أوكيناوا وتخزين الولايات المتحدة الأمريكية أسلحة نووية بالجزيرة.

نصت الفقرة (٣٩) من معاهدة الأمن والتعاون على أنه من المستبعد جدًا أن توافق اليابان على إدخال أسلحة نووية إلى أراضيها خلال الفترة المقدرة للاتفاقية باستثناء حالات الطوارئ القصوى مثل: التهديد المباشر بالهجوم على اليابان نفسها، أو ربما كملاذ أخير لمنع كوريا الجنوبية من السقوط قبل الغزو الشيوعي، فمن المؤكد تقريبًا أن اليابان لن توافق على السماح بشن ضربات نووية من قواعد في اليابان(٩٣).

ولم تُكشف السرية حتى الآن عن اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بشأن موافقة اليابان على تخزين الأولى أسلحة نووية في جزر أوكيناوا من عدمه، ولكن ما وُجد في وثائق الخارجية بشأن هذه الجزئية هو آراء للمسئولين الأمريكان بشأن قبول اليابان تخزين أسلحة نووية على الجزيرة من عدمه، وكذلك مطالبات من قِبل الحكومة اليابانية والشعب الياباني إخلاء الجزيرة من الأسلحة النووية في مفاوضات عودة أوكيناوا ١٩٦٩م التي انتهت بالاتفاقية اليابانية – الأمريكية بشأن جزر أوكيناوا ودايتو ١٩٧١م، وذلك بعد اتفاق ساتو– نيكسون ١٩٦٩م، وكذلك وعود من قبل الإدارة الأمريكية بتنفيذ تلك المطالب دون تحديد موعد واضح، غير أنه هناك عدد من التلميحات عن اتفاق بعدد من الصحف، ولذلك استمر استخدام جزر أوكيناوا لتخزين الولايات المتحدة للأسلحة النووية حتى بعد عودة الجزر لليابان.

ورغم ذلك، فإن مسألة إخلاء جزر أوكيناوا من الأسلحة النووية وعدم التخزين فيها كان على قائمة أي مفاوضات أو لقاءات بين المسئولين اليابانيين والأمريكيين، وازدادت معارضة الرأي العام الياباني بشدة لوجود الأسلحة النووية في التربة اليابانية أو حتى في المياه اليابانية، وبرزت مسألة تخزين أسلحة نووية في أوكيناوا كأزمة ألمَّت بالعلاقات الأمريكية اليابانية في عام ١٩٦٥م، وبشكل خاص خلال ولاية إيساكوساتو الأولى كرئيس للوزراء، فقد أصبحت هذه المعارضة عقبة رئيسة أمام تعهد حملته لإنهاء الاحتلال الأمريكي لأوكيناوا وإعادة الجزيرة إلى السيطرة اليابانية، وأصبحت

الأزمة السياسية حول جزر أوكيناوا أزمة مستمرة أو طويلة المدى؛ حيث كان يعتقد أن الجيش الأمريكي يحتفظ بأسلحة نووية في الجزيرة على الرغم من أنه لم يؤكد أو ينكر وجود الأسلحة، وواجه ساتو معارضة لإعادة الشراء ما لم يتم إزالة الوجود النووي، وكحل وسط قامت الولايات المتحدة بإحضار اليابان إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في مقابل الحصول على أوكيناوا الخاضعة لسيطرة اليابان(٩٤).

ففي برقية من السفارة الأمريكية باليابان إلى وزارة الخارجية، يرى السفير أن "أكبر مشكلة سياسية محلية تواجهها الحكومة في السنوات القليلة المقبلة هي قضية أوكيناوا النووية". وأعرب عن أسفه الشديد لأي شيء يمكن أن يتسبب في تكدير أو تعسر في قضية أوكيناوا الأساسية التي يتعين على الحكومة اليابانية مواجهتها؛ حيث أثيرت المشكلة بشكل واضح في عام ١٩٦٧م بعد اجتماع بونينز في ٢٨ ديسمبر من العام ذاته، وتحدث ساتو إلى ميكي Mickey Mantle بمفرده مع وجود مترجمين فوريين فقط حول الاستخدام المستقبلي المحتمل لبونينز للتخزين النووي، وأوضح ميكي أنه يمكن استيعاب القلق الأمريكي في هذا الوقت من خلال إعطائه مذكرة سرية للغاية، أخبره فيها أنه في حالة الطوارئ التي تتطلب تخزينًا نوويًا، فإننا نرغب في إثارة الأمر، ونأمل أن يتم النظر إلى الطلب في ضوء مختلف عما هو عليه في اليابان بشكل صحيح، وتوقع رد فعل إيجابي، حيث لن يتم تقديم الطلب ما لم يكن ضروريًا للمصالح الأمنية الحيوية للمنطقة بما في ذلك تلك الخاصة باليابان، وأضاف أن الحكومة الأمريكية لا تتوقع أي رد من الحكومة اليابانية على ملاحظته في الوقت الراهن.

قال ميكي: "إنه في ظل حالة الطوارئ التي تفكر فيها حكومة الولايات المتحدة في إمكانية استخدام الأسلحة النووية في هذا المجال، فإن المصالح اليابانية ستكون أيضًا متورطة بعمق لدرجة أن أي طلب من جانبنا للتخزين النووي سيتم النظر فيه في جو مختلف تمامًا عن ذلك السائد الآن. في مثل هذه الأزمة، يجب النظر في مسألة التخزين النووي فيما يتعلق بكل الأراضي اليابانية وليس فقط جزء معين مثل بونينز،

سيكون من الصعب للغاية التمييز في المبادئ بين أجزاء مختلفة من البلاد، كما حاول اليابانيون عدم ربط الأزمة النووية بعودة بونينز، لكنهم حرصوا على الحفاظ على حريتهم في التصرف فيما يتعلق بأوكيناوا". (٩٥)

وفي السنوات التي سبقت هذا الاتفاق اضطر "ساتو" لإرضاء مخاوف الجمهور من أن إدارته قد تفضل استخدام برنامج الأسلحة النووية، ولهذه الغاية قدم المبادئ الثلاثة غير النووية في الحادي عشر من ديسمبر ١٩٦٧م إلى البرلمان، غير أن ساتو كان قلقًا من أن هذه المبادئ فقد تضع قيودًا على الدفاع الياباني وفي خطاب ألقاه في فبراير وضع المبادئ ضمن الإطار الأوسع لسياسته النووية، وكانت الدعائم في تقليد الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار هي: (عدم الحيازة، وعدم الإنتاج، وعدم الإدخال) رغم اعترافه بأنه هراء، ولكن هذا لا ينبغي تفسيره على أنه يعني أن اليابان تريد امتلاك أسلحة نووية(٩٦).

ثم شكلت مسألة تخزين أسلحة نووية بأوكيناوا أزمة حقيقة في الوصول إلى اتفاق بشأن عودة الجزيرة للإدارة اليابانية، واتضح ذلك من مذكرة مساعد الرئيس لشئون الأمن القومي (كيسنجر) إلى الرئيس نيكسون مؤرخة بـ ١٢ مارس ١٩٦٩ قائلا: "ستكون أصعب قضية في المفاوضات هي الحق في استمرار التخزين النووي في أوكيناوا، خاصة أن سياسة الحكومة اليابانية الكائنة والمدعومة على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد تسير في اتجاه منع الأسلحة النووية من أصل ياباني أو أمريكي من الأراضي اليابانية، بل ومن المحتمل أن تسعى الحكومة اليابانية إلى طلب الانسحاب الكامل للأسلحة النووية من أوكيناوا؛ لأن التكاليف السياسية لأي إجراء آخر ستكون باهظة للغاية بحيث لا يمكن المخاطرة بها، وأن فقدان مخزون أوكيناوا النووي من شأنه أن يضعف القدرات النووية للولايات المتحدة في المحيط الهادئ، ويقلل من مرونة الحركة بالمنطقة والمحيط(٩٧)، وهو ما يمثل مصدر قلق كبير لهيئة الأركان المشتركة.

وأن هناك احتمالًا ضئيلًا بأن توافق الحكومة اليابانية على استمرار التخزين النووي – على الأقل لفترة مؤقتة – إذا فعلوا ذلك، فإن الاستياء العام المتوقع على نطاق واسع من هذا القرار يترك شكوكًا خطيرة للغاية فيما إذا كان مجلس الدايت سيوافق، علاوة على ذلك، في ظل الاحتمال الضئيل للغاية المتمثل في الحصول على موافقة يابانية على التخزين النووي، يجب أن ندرك أن المؤيدين اليابانيين لهذا الموقف يعدون هذا بابًا مفتوحًا لقوة نووية يابانية مستقلة، وفضلت هيئة الأركان المشتركة السعي إلى استمرار التخزين النووي في أوكيناوا في الوقت الراهن، وعلى الرغم من اعترافها بالتدهور اللاحق في القدرات النووية إذا وافقت على سحب الأسلحة النووية، فهناك عدة خيارات أقل من التخزين الكامل، وهي قابلة للتفاوض مع اليابان، ومن هذه الخيارات: الحق في إعادة الأسلحة النووية إلى أوكيناوا في حالة الطوارئ الكبرى، هذا مفيد إذا كان هناك تهديد خطير للأعمال العدائية النووية في آسيا، لكن الترتيب يجب أن يكون سريًا للغاية، وجميع البنود المتعلقة بالتخزين النووي في هذه المذكرة أو حتي في المفاوضات من أجل حل الأزمة السياسية حول جزر أوكيناوا لم تُرفع عنها السرية حتى الآن(٩٨).

غير أن المشكلة ظهرت على السطح مرة أخرى مع بدايات عام ١٩٦٩م؛ فقد أوضح أيتشي كيشي أن قضية التخزين النووي تمثل صعوبات كبرى للحكومة اليابانية، وتصريحات الكثير من الأمريكيين البارزين بأن التخزين النووي في أوكيناوا لم يعد ضروريًا بسبب تطوير Polaris وPoseidon(٩٩) وما إلى ذلك، وجعل من الصعب للغاية على حكومة اليابان أن تتعامل مع الأسئلة، حيث لم يكن لديها فهم كافٍ للأسلحة المخزنة أو الأغراض المستخدمة، بل وسأل إيتشي عما إذا كان يمكن إعطاء حكومة اليابان مزيدًا من المعلومات حول هذا الموضوع حتى تكون في وضع يسمح لها بالقول إنها كانت تتعامل مع القضية على أساس حكمها الخاص.

ومن جانبه شرح وزير الخارجية الأمريكي روجرز الصعوبة في الإجابة عن الطلب الياباني – من وجهة نظر التشريعات في القيام بذلك الأمر – وشككت حقًا في مقدار المساعدة التي سيقدمها، كما أوضح روجرز أنه سبق له أن ناقش معه ومع أعضاء آخرين في حكومة اليابان المفهوم الكامل لأهمية الردع المتدرج في المجالين النووي والتقليدي على حد سواء، وما تضمنه هو مسألة مبدأ وليس تفاصيل تشغيلية، وإذا قبلت اليابان تخزين الأسلحة النووية على أراضيها، وتمكنت سياسيًا من الدخول في اتفاقية ضرورية مع الولايات المتحدة لتبادل المعلومات، فسنكون قادرين بعد ذلك على الخوض في مزيد من التفاصيل، وربما التحرك نحو علاقة في هذا المجال مماثلة لما نحن عليه مع دول الناتو(١٠٠).

وفي ٢٦ سبتمبر ١٩٦٩م في مذكرة من مساعد وزير الخارجية لشئون شرق آسيا والمحيط الهادئ (جرين) إلى القائم بأعمال وزير الخارجية (ريتشاردسون) معربا فيها عن قلقه من استمرار التأخير في بدء إزالة أسلحة الغاز المميتة من أوكيناوا، يمكن أن يكون ضارًا في اليابان وأوكيناوا، وربما هنا في الولايات المتحدة، وتم تقليل التأثير السلبي لحادث الغاز في شهر يوليو في أوكيناوا من خلال الإعلان الفوري عن نية لإزالة الأسلحة، وقال جرين: "إنه على الرغم من أننا أبلغنا الحكومة اليابانية بأننا لم نتمكن بعد ذلك من تحديد موعد بدء الإزالة أو المدة التي ستستغرقها، فإن الحكومة اليابانية توقعت بلا شك أننا سوف نتحرك بسرعة معقولة، خاصة أن اليابانيين أثاروا هذه المسألة معنا قبل فترة طويلة، وأنه ينبغي لنا – على الأقل – أن نكون في وضع يسمح لنا بالقول إن الإزالة قد بدأت، فإن المزيد من التأخير أيضًا ينطوي على خطر النقد في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى التأثير في اليابان وأوكيناوا، وكذلك هناك بالطبع تداعيات دولية ومحلية خطيرة في حالة وقوع حادثة ثانية قبل بدء الإزالة"، وأشارت وثائق الخارجية إلى أن وزارة الدفاع لم تعتمد بعد خطة لإزالة هذه الأسلحة، وأنه حتى بعد اعتماد خطة، قد يكون هناك تأخير كبير قبل بدء عملية الإزالة، وفيما

يبدو أن وزارة الدفاع / جهاز الأمن العام أدركت مدى إلحاح المشكلة، ولكن من الواضح أن هذا الاعتراف لا يشارك فيه الجانب العسكري المسئول عن تنفيذ قرارا الإخلاء[١٠١].

وفي مذكرة من مساعد الرئيس لشئون الأمن القومي (كيسنجر) إلى وزير الدفاع مؤرخة بـ ٥ ديسمبر ١٩٧٠م طلب فيها ضرورة إبلاغ الرئيس بخططه المتعلقة بنقل الذخائر الكيميائية من أوكيناوا إلى جزيرة جونستون، وموافقة الرئيس على أن هذه الخطط يجب أن تمضي قدمًا بمجرد صدور تقرير إيجابي من مجلس جودة البيئة للدفاع، بالإضافة إلى ذلك، أوعز الرئيس ببذل جهد لضمان تشييد المرافق المناسبة، ونقل جميع الذخائر في أقرب وقت ممكن، بحيث يظل التأخير بين الشحنات الأولية والنهائية عند الحد الأدنى المطلق، ويفضل ألا يمتد إلى ما بعد الأول من يوليو ١٩٧١م، وقد أشار الرئيس إلى أنه لم يتم تقديم تقييم لأهمية هذه المخزونات المحددة التي طُلبت في ٨ يونيو ١٩٧٠م، وقد طلب كسنجر أن يتم إرسال هذا التقييم للنظر فيه في موعد أقصاه ١٥ يناير ١٩٧١م[١٠٢].

خامسًا: نهاية الأزمة السياسية حول جزر أوكيناوا بالاتفاقية اليابانية ـ الأمريكية.

مرت نهاية الأزمة السياسية حول جزر أوكيناوا بعدة مراحل، أهمها اجتماع أوكيناوا وبونين ١٩٦٧م، واتفاق ساتو – نيكسون ١٩٦٩م، والاتفاقية اليابانية – الأمريكية بشأن جزر أوكيناوا ودايتو والمعروفة باتفاقية عودة أوكيناوا ١٧ يونيو ١٩٧١م، ثم إجراءات العودة على أرض الواقع، عمومًا بدأت نهاية الأزمة السياسية حول جزر أوكيناوا فعليًا في عام ١٩٦٧م وذلك في اجتماع بشأن جزر أوكيناوا وبونين في ١٠ يوليو ١٩٦٧م حضره كل من تاكسو شيمودا Takeso Shimoda سفير اليابان، ووليام ب. بوندي William P. Bundy مساعد وزيرة الخارجية لشئون شرق آسيا والمحيط الهادئ، وصمويل دي بيرجر Samuel D. Berger نائب مساعد وزير الخارجية لشئون شرق آسيا والمحيط الهادئ، وريتشارد دبليو بيتري

Richard W. Petree القائم بأعمال المدير القطري لليابان، وفي هذا الاجتماع طلب السفير الياباني شيمودا معرفة آراء حكومة الولايات المتحدة بشأن أوكيناوا وجزر بونين ومعاهدة الأمن ومسائل أخرى، خاصة وأنه كان قد ناقش هذه الموضوعات مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية قبل مغادرته طوكيو، وكلاهما كان قلقًا للغاية بشأن أوكيناوا، وربما يرغبان في تناول هذا الموضوع خلال زيارتهما للولايات المتحدة هذا الخريف، وكذلك أثير موضوع عودة أوكيناوا خلال اجتماع بين نائب الرئيس همفري ورئيس الوزراء ساتو في شهر يونيو ١٩٦٧م، وأخبر نائب الرئيس ساتو أن وجهات نظر الحكومتين أقرب بكثير من ذي قبل بعد هذا اللقاء(١٠٣).

غير أن بوندي طلب من السفير الياباني تقديم اقتراحات الحكومة اليابانية، وأبدى رغبته في معرفة وجهة النظر اليابانية؛ حيث إن هذين الموضوعين تمت مناقشتهما عدة مرات بين الجانبين على مختلف المستويات، ومن ثم كانت وجهة النظر اليابانية ترى أن أحد الجوانب الأولى لمشكلة أوكيناوا تمثلت في حقيقة أن أوكيناوا هي المنطقة اليابانية الوحيدة التي دارت فيها المعارك البرية خلال الحرب العالمية الثانية مما أدى إلى استمرار السيطرة الأمريكية على الجزر، وأنها كانت أيضًا الجزء الوحيد من الأراضي اليابانية الذي استمر تحت السيطرة العسكرية بعد معاهدة السلام، كما أن الاقتراح الوارد في المادة الثالثة من معاهدة السلام بتسليم جزر الريكيو في الوقت المناسب إلى وصاية الأمم المتحدة لم يتم تنفيذه أبدًا، ويعتقد معظم سكان أوكيناوا أن الوضع الحالي هو إطالة أمد الاحتلال العسكري، وأشار السفير الياباني إلى أنه نُقل عن الوزير دالاس والجنرال ماك آرثر قولهما إن التاريخ يظهر أن الاحتلال العسكري لم ينجح أبدًا على مدى فترة طويلة من الزمن، ومضت على إدارة ريوكيوس الأمريكية حتى تاريخ الاجتماع عشرين عامًا، في حين أن الإدارة الأمريكية كانت حكيمة وكريمة للغاية، وقد سمحت الطبيعة الطيعة لشعب أوكيناوا بدرجة كبرى من النجاح في هذا الاحتلال العسكري، وأن سياسة أوكيناوا للولايات المتحدة تم إنشاؤها من قبل الوزير

دالاس من أجل استقرار الأمن والسلام في الشرق الأقصى، ويبدو أن الاتجاه الحالي للتطورات يقود نحو خلق مشكلات جديدة قد تضر بالمصالح الأسياسية والعلاقات اليابانية– الأمريكية(١٠٤).

وكذلك اتضح من هذا الاجتماع أن اليابانيين على دراية كاملة أن موضوع عودة أوكيناوا له جانبان سياسي وعسكري، ومدركين للأهمية العسكرية والاستراتيجية لأوكيناوا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثَمَّ كان لدى اليابانيين شعور أن الوضع العسكري بالجزر من المرجح أنه لن يتغير، وأن أوكيناوا ستظل مهمة عسكريًا للغاية، وأوجز السفير الياباني مدرستين رئيستين للفكر حول حل الأزمة السياسية حول جزر أوكيناوا؛ الأولى: السماح للولايات المتحدة بالاحتفاظ بقواعدها العسكرية إن أمكن التركيز عليها ضمن حدود جغرافية أضيق؛ حيث يتم إعادة بقية أراضي Ryukyus إلى اليابان، وتصبح القواعد نوعًا من الامتياز، مثل القاعدة اليابانية في بورت آرثر Port Arthur، وتمتلك الولايات المتحدة جميع سلطات السيطرة، ويتبنى هذا المفهوم قادة محافظون مثل عضو الدايت توكونامي(١٠٥).

أما المدرسة الثانية في التفكير بشأن العودة فكانت تعترض على إنشاء نظام جديد للإدارة الأمريكية بالجزر، وتسمح هذه المدرسة بالاستخدام المجاني من قبل الولايات المتحدة لقواعدها العسكرية في الجزر، بما في ذلك إدخال الأسلحة النووية من خلال إنشاء استثناء من متطلبات المعاهدة الأمنية للتشاور المسبق في ظل ظروف معينة، ويتم إعادة جميع الحقوق الإدارية على الجزر إلى اليابان، وقال السفير شيمودا إنه يؤيد المدرسة الفكرية الأخيرة، ويعتقد أن رئيس الوزراء ساتو يفعل ذلك أيضًا على الرغم من أن رئيس الوزراء لا يمكنه التعبير عن رأي علني آنذاك؛ حيث اتخذ رئيس الوزراء موقف الانتظار والترقب، وقام بتشكيل لجنة " أوهاما" لدراسة المشكلة وتقديم تقرير لها(١٠٦).

وفيما يبدو أن هذا الاجتماع أو المحادثة بين الطرفين لم تحسم أمر عودة الجزر أو حتي تحديد موعد أولي لذلك، ولكنه كان وضع النقاط على الحروف؛ حيث اتضحت الرؤية اليابانية بشكل كامل من أزمة أوكيناوا وكل القضايا المتعلقة بها خاصة الموقف السياسي الداخلي باليابان شعبًا ومعارضة، والبرلمان والصحافة، ويمكن عده حجز الأساس في اتفاق ساتو– نيكسون، وكذلك الأساس في الاتفاقية الأمريكية اليابانية بشأن عودة جزر أوكيناوا والدايتو المعروفة باتفاقية العودة، فبناء على هذه المناقشات تمت إعادة صياغة المخطط، وكان من المقرر إذا تم الحصول على الموافقات النهائية داخل الحكومة اليابانية أن يقوم وزير الخارجية ميكي بمناقشتها بالتفصيل خلال زيارته لواشنطن في سبتمبر، وكان السفير شيمودا يأمل أن يكون ميكي في وضع يسمح له بنقل بعض الأفكار الواضحة عن وجهة النظر اليابانية في سبتمبر، وإلا فلن يكون هناك سوى تبادل آخر لوجهات النظر الغامضة.

لم يمر كثير من الوقت على هذه المناقشات حتى تأزمت العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وكذلك اضطرب الموقف في اليابان مرة أخرى مع زيادة الضغوط الشعبية لتقليص الوجود العسكري الأمريكي خلال عام ١٩٦٨م؛ نتيجة لسلسلة من الحوادث، منها عدة حوادث مؤسفة للطائرات (لا سيما تحطم طائرة مقاتلة في كيوشو*)، وكذلك التلوث النووي لميناء ساسيبو*، وافتتاح مستشفى عسكري أمريكي جديد في وسط طوكيو، بناءً على طلب من الحكومة اليابانية، فقد وافقت الولايات المتحدة في أواخر عام ١٩٦٨ على تقليص منشآتها المدنية والعسكرية من حوالي (١٥٠) إلى حوالي (١٠٠) مؤسسة، ومع ذلك، أكد النقاد اليابانيون أن معظم المنشآت التي تم تسليمها هي مرافق ثانوية، وأن الضغوط من أجل المزيد من التخفيضات قوية، وقد أظهر ساتو مهارة كبرى في التعامل مع المشكلات المتعلقة بالقاعدة العسكرية الموجودة بأوكيناوا، وحدث بعض التقدم في القضايا المتعلقة بها، ولكن باستثناء حدوث كارثة جديدة في قاعدة أمريكية، فمن المحتمل أن يتأثر الرأي العام بطريقة ساتو في

معالجة القضية الأساسية أكثر من تأثرها بمضمون حلول معينة، ومع ذلك، مع تصاعد القومية وتزايد أحزاب الوسط في توجيه نداءاتها إلى الناخبين بشأن قضية القواعد الأمريكية باليابان، فإن حكومة الحزب الديمقراطي الليبرالي من المحتمل أن تشعر بأنها مضطرة لزيادة مطالبها من الولايات المتحدة وإعلانها بشكل أكثر إيجابية؛ بسبب الضغوط عليها من قِبل الشعب الياباني والقوى السياسية الأخرى خاصة اليسار منها(١٠٧).

ومن ثم كان الوضع ادعى للمقارنة مع ما حدث في عام ١٩٦٠م عندما أُجبر رئيس الوزراء كيشي على تنحيه، على الرغم من نجاحه في إتمام مصادقة الدايت على المعاهدة الأمنية، تحت ضغوط حزبية داخلية على الاستقالة في أعقاب مظاهرات يسارية عنيفة وحاشدة ضد سياساته وانتشار استياء الرأي العام من بعض أساليبه السياسية، أدت هذه القضية إلى موقف ياباني أكثر حذرًا بشكل عام في العلاقات الأمنية مع الولايات المتحدة، ولفترة من الوقت، ألقت بظلال من الشك على جدوى بنية القاعدة العسكرية الأمريكية في اليابان(١٠٨).

ربما كان السبب وراء حالة الاستياء العام التي انتشرت في اليابان ضد حكومة ساتو، والأزمة الداخلية، وانتشار الفوضي من وجهة نظر الوثائق الأمريكية – أن المزاج السائد في اليابان يناقض هذه الحقائق الصعبة، وهي الاقتصاد المزدهر – وربما بشكل مفرط – وسياسات حكومة ساتو السليمة والفعالة على الصعيدين المحلي والخارجي؛ ولا توجد مشكلات كبرى ومثيرة للجدل بين الولايات المتحدة واليابان، لأنه حتى في أوكيناوا هناك أرضية مشتركة واسعة بين الحكومتين بشأن السياسات والإجراءات، وأن هذه الفوضى الكائنة تتطلب أن يكون هناك نظام سياسي قوي، حيث تعرض ساتو للهجوم من داخل حزبه وخارجه، وهو غير قادر بشكل متزايد على السيطرة على بيروقراطيته المتنافسة أو ممارسة قيادة فعالة في البلاد، وبعد ما يقرب من أربع سنوات في السلطة وجد ساتو منافسيه في حزبه يحاولون طرده من خلال تشويه سمعة السياسات التي

يتفقون عليها أساسًا، وقد تعتمد سيطرة ساتو على الحزب الديمقراطي الليبرالي على تأرجح نسبة المقاعد في انتخابات مجلس الشيوخ التالية، وهو مقياس سياسي غير مستقر وغير عادل إلى حد يبعث على السخرية(١٠٩).

ومن ثم انتقل أحزاب اليسار إلى الهجوم، ودفعت المجموعات الطلابية المتشددة، بدءًا من زيارة إنتربرايز (زيارات السفن النووية الأمريكية لليابان) إلى تكتيكاتها غير القانونية على جبهات متعددة، أما العنصر الجديد المقلق بشكل خاص في هذه الأزمة هو مشاركة كوميتو في المظاهرات الجماهيرية – التي كانت في السابق حكرًا على اليسار – فقد جمعت المعارضة معًا جبهة موحدة تم إنشاؤها حديثًا بشأن بعض القضايا مثل أوكيناوا، حيث يمكنهم الالتحام ضد الوضع الراهن، ولكن ليس بشأن ما يجب القيام به. ولكن، حتى المعارضة لديها قواها الخلافية مع تحرك حزب كوميتو لليسار للاستيلاء على الدعم اليساري الاشتراكي المتراجع، وقد كان للولايات المتحدة دور في السخط الحالي؛ وهو افتراض الكثيرين أن ساتو كان يتصرف ليس لمصالح اليابان الخاصة، ولكن بناءً على طلب من الولايات المتحدة. ولكن الأهم من ذلك من وجهة النظر الأمريكية أن عددًا كبيرًا من اليابانيين لديهم أفكار أخرى حول بقاء الأمريكيين كقوة في آسيا(١١٠).

ومن ثم أراد رئيس الوزراء الياباني ساتو تجنب تكرار ما حدث في عام ١٩٦٠. وقد تجنب المشكلات الكامنة في أي محاولة لإعادة التفاوض بشأن شروط المعاهدة، وبدلًا من ذلك، السماح باستمرار تطبيقها لأجل غير مسمى، واستجابت القوات اليسارية اليابانية بشكل متوقع بخطط شن حملة مدتها عام ضد الحكومة بشأن المعاهدة والقضايا الأمنية ذات الصلة بالقواعد السياسية اليابانية، كان ذلك من شأنه أن يسبب متاعب خطيرة لساتو إذا حاول بالقوة منع المظاهرات التي تبدو مؤكدة الحدوث. لذلك، كان يحاول التعامل مع العلاقات الأمنية مع الولايات المتحدة بطريقة محسوبة لحرمان خصومه اليساريين من الدعم الإضافي، والحفاظ على القبول المحلي لمواقفه في

السياسة الخارجية، فقد كان يأمل من خلال إبراز صورة العقلانية في التعامل مع خصومه المحليين، وإظهار الحزم في التعاملات المستقبلية مع الولايات المتحدة – أن يمر العامان المقبلان دون إلحاق ضرر جسيم بمكانته السياسية، ولموقف حزبه(١١١).

واعتمد نجاح ساتو من عدمه على عدد من الأمور، بما في ذلك التي قد لا يكون له ولا لليابان سيطرة كبرى عليها، ولكن هناك عاملان لهما أهمية قصوى: وضعه السياسي المحلي بشكل عام، وقدرته على التعامل مع القضايا العالقة بين الولايات المتحدة واليابان، وخاصة أوكيناوا وغيرها من المشكلات الأمنية، وكان موقف حكومة ساتو يبدو آمنًا آنذاك؛ حيث يمتلك حزبه الديمقراطي الليبرالي (LDP) أغلبية صلبة تبلغ ٥٧% من المقاعد في مجلس النواب ذي الأهمية القصوى في البرلمان الوطني، ويمكن تأجيل الانتخابات الجديدة في أواخر يناير ١٩٧١. وربما يكون الدعم الأكثر أهمية لساتو داخل البرلمان. وأعيد التأكيد على الحزب الديمقراطي الليبرالي نفسه مؤخرًا في نوفمبر ١٩٦٨ عندما فاز بسهولة بفترة ولايته الثالثة كرئيس للحزب(١١٢).

كما أن أحد المصادر الأساسية لقوة حكومة ساتو في هذا المنعطف هو الوضع الاقتصادي الجيد بشكل عام؛ فقد أدت الطفرة اليابانية التي لا نهاية لها – على ما يبدو – إلى توفير العمالة الكاملة وتحسين مستويات المعيشة لجميع مستويات المجتمع تقريبًا، وكان المستفيد الواضح هو العامل الماهر الذي وفرت نقاباته العمود الفقري لقوة اليسار في أعمال الشغب عام ١٩٦٠. وعلى الرغم من الانتقادات المستمرة للحزب الليبرالي الديمقراطي لفشله في توفير الرعاية الاجتماعية والاحتياجات المماثلة بشكل كافٍ، فقد أصبحت القيادة المحافظة في اليابان محددة في أذهان الجمهور بالازدهار الوطني(١١٣).

كما أن نصيب حزب المعارضة الرئيس –الحزب الاشتراكي (JSP) – ٢٩% من مقاعد مجلس النواب هي في أدنى مستوياتها منذ سنوات، متمسكة بالعقيدة الماركسية، ومنشغلة بالتنافس بين الفصائل، كما فشلت القيادة الاشتراكية مرارًا في

إعلان بدائل واقعية للحزب الديمقراطي الليبرالي. فالسياسات والدعم الشعبي للحزب يتضاءل ببطء، وفي الواقع كان اليسار الياباني عمومًا يعاني من فوضى كبرى، ومنقسمًا إلى قطاعات كثيرة حول قضايا تتراوح من النزاع الصيني السوفيتي إلى التشدد الطلابي في الداخل حتى في النضال ضد المعاهدة الأمنية، وأصبح من الصعب تحقيق التعاون الفعال بين مختلف الأحزاب والمنظمات اليسارية، وأصبح الشيوعيون أقل استعدادًا بكثير من ذي قبل لاستفزاز الحكومة في الشوارع(١١٤).

وعلى الرغم من نقاط ضعف اليسار هذه، فإن التحدي الرئيس قصير المدى لاستقرار حكومة ساتو كان مع تلك الجهود اليسارية للإفادة من السخط العام فيما يتعلق بمختلف القضايا المتعلقة بالأمن، حيث سعوا إلى استغلال الشعور المتنامي بالاستقلال والقومية، كما في حدث في الماضي؛ حيث تكون هناك محاولات من قبل المعارضة واليسار لتعطيل الأعمال التشريعية العادية في البرلمان، إلى جانب إضراب متقطع من قبل النقابات التابعة لهم، وكذلك تتضاعف ضغوط اليسار الرئيسة في المدن الكبرى، حيث يحاول المتظاهرون بقيادة نقابات العمال اليساريين والطلاب المتشددين إرباك الشرطة، وإلحاق الضرر بالمباني العامة، أو الاستيلاء عليها، وقد تكون هناك أيضًا محاولات لاقتحام بعض المنشآت العسكرية الأمريكية المتناثرة في البلاد، والهدف منها هو خلق حالة من التهديد أو الفوضى بما فيه الكفاية للحث على استقالة وزارة ساتو من خلال خططهم العنيفة، ناهيك عن إنهاء المعاهدة الأمنية – بالنسبة لهم، وتعد المعاهدة والقضايا الأمنية ذات الصلة مهمة بشكل أساسي؛ لأنها توفر فرصًا لتكثيف وتوسيع التحدي طويل الأمد الذي يواجه "المؤسسة" اليابانية(١١٥).

توازى كل ذلك مع استفحال أمر سوء الإدارة الأمريكية بجزر أوكيناوا؛ فقد كتب عدد من الصحف عن الأزمة الكائنة بالجزر نتيجة لسياسة الجنرال كاراواي الحاكم العام للجزر انذاك، وتكمن الخطورة هنا أن هذه المقالات الصحفية حول أوكيناوا أثارت اهتمام البيت الأبيض، ولكن هذا الاهتمام لم يأت بعد من الرئيس نفسه،غير أن

فوريستال الذي ادعى مسئوليته عن أوكيناوا، أعلن أن الأمور كانت تسير بشكل سيئ للغاية هناك، وطالب بضرورة استبدال الجنرال كاراواي بشخص مدني، ربما ديمقراطي سابق على سبيل المثال، غير أن وزارة الدفاع لا تريد فعل ذلك، وكذلك وزارة الخارجية لم تتدخل في هذا الموضوع، وذكر باندي أن البيت الأبيض ربما يطلب تقريرًا حول أوكيناوا في لقاء مجلس الأمن القومي الثلاثاء المقبل، وبدا أن فوريستال يعتقد أن الموضوع كان يتحرك بسرعة إلى حد ما، وأنه يرغب في العمل عبر وزارة الخارجية، ولكن باندي لم يحبذ هذه الفكرة، قائلا إنها ستأخذ وقتا طويلًا، وانتهت المناقشة بين فورستال و باندي بضرورة مناقشة مسألة أوكيناوا مناقشتها مع الرئيس، ولكن غير مؤكدًا متى سيتم ذلك(١١٦).

وبعد بعض المناقشات التي حبذ فيها الجميع بشكل عام وجود حاكم مدني لأوكيناوا، قال فوريستال إن الحل المثالي يتمثل في وجود حاكم مدني ونائب عسكري، بحيث يرفع الحاكم المدني تقاريره إلى مكتب وزير الدفاع (بدلا من الجيش)، ويرفع النائب العسكري تقاريره إلى هيئة الأركان المشتركة، ويبدو أن باندي قد وافق على هذا الترتيب، وقد علق أنه بالرغم من أن الجيش لم يكن بريئًا. وبدت المشكلة في أوكيناوا أعمق من مجرد كونها مشكلة تتعلق بالطبيعة العسكرية للإدارة، حيث إن أهالي أوكيناوا كانوا يريدون الخروج من تحت حكم الولايات المتحدة بالفعل، وقد وافق باندي، ولكن بدون حماس، وعلق أنه من الأفضل وجود حاكم مدني محنك يمكنه فعل الكثير لتلبية حاجات أهالي أوكيناوا، وتُركت المسألة لفوريستال المسئول عن تحديد الطريقة المثلى لتناول هذه المشكلة، وإيجاد برنامج مقترح يطور حضارة أوكيناوا(١١٧).

وفيما يبدو أن قضية أوكيناوا أثبتت أنها الأكثر إلحاحًا وإزعاجًا من بين جميع المشكلات الأمنية الأمريكية اليابانية. تشمل القضية كلًا من مسألة العودة إلى الإدارة اليابانية، وأسئلة حول الاستخدام العسكري الأمريكي للجزيرة. أما الأول، فقد ألزم ساتو نفسه أمام الناخبين بالحصول من الولايات المتحدة في عام ١٩٦٩م على جدول زمني

ثابت لعودة أوكيناوا لاحقًا إلى الإدارة اليابانية. وقد ألمح علنًا إلى أن الولايات المتحدة وافقت على هذا الإجراء في وقت زيارته الرسمية لواشنطن في أواخر عام ١٩٦٧م(١١٨).

وقد تفاقمت مشكلات ساتو بانتخاب تشوبيويارا في نوفمبر ١٩٦٨م كرئيس تنفيذي لـRyukyus الذي هزم بسهولة خصمًا محافظًا مدعومًا من الحزب الديمقراطي الليبرالي (الحزب الحاكم)، وشنت حملة شعبية تطالب بالعودة الفورية لـ Ryukyus، واستبعاد الأسلحة النووية من الجزر، والتخفيض التدريجي للوجود العسكري الأمريكي، ونظر اليابانيون إلى انتخاب يارا على أنه مؤشر واضح على رغبة غالبية سكان أوكيناوا في إنهاء الاحتلال الأمريكي، لقد انقض اليساريون على هذه القضية واستغلوها ضد الحكومة اليابانية، بينما كانت قيادة الحزب الليبرالي تبحث عن ملاذ في تصريحات ساتو السابقة وفي مجموعة من المقترحات شبه الرسمية لتحقيق عودة سريعة(١١٩).

كما شكَّلت نهاية الحرب الفيتنامية مصدرًا آخر للضغط من أجل عودة أوكيناوا لليابان؛ حيث قللت إلى حد كبير من مطالب الولايات المتحدة على مجمع أوكيناوا العسكري، ويعتقد الكثيرون أيضًا أن تطوير أسلحة استراتيجية جديدة من قبل الولايات المتحدة قد أدى إلى حد كبير إلى أن قللت من حاجتها إلى قواعد أوكيناوا، وخاصة لنشر أي أسلحة نووية، وغالبًا ما يستخدم النقاد المحافظون مثل هذه الحجج لموقف الولايات المتحدة في الجزيرة، وحجة أخرى قدمها اليساريون، هي أن تفكيك هيكل قاعدة ريوكيو سيؤكد لبكين على حسن نوايا اليابان، ويفتح الطريق لعلاقة أكثر إثمارًا، لكن هذه الحجة ليس لها وزن كبير في الدوائر الأخرى(١٢٠).

من ثم طلبت حكومة ساتو فتح مفاوضات هادفة مع الولايات المتحدة بشأن أوكيناوا، ودعا إلى عقد سلسلة من الاجتماعات الأمريكية اليابانية رفيعة المستوى خلال ربيع وصيف عام ١٩٦٩م، وبعد ذلك ذهب ساتو نفسه إلى واشنطن في الخريف

للتوصل إلى اتفاق نهائي، وقد كان ساتو تحت ضغط سياسي داخلي كبير، فقد كان هناك ضغوط واسعة النطاق في كل من أوكيناوا واليابان من أجل العودة إلى "الوطن"، علاوة على مطالب اليابان بضرورة التزام الولايات المتحدة بالدخول في "مشاورات مسبقة" مع الحكومة اليابانية بشأن أي تغييرات في معدات القوات الأمريكية في اليابان، ويُقصد بها الأسلحة النووية، وكذلك إجراء "مشاورات مسبقة" في حالة العمليات القتالية التي يتم إطلاقها من القواعد الأمريكية في اليابان ضد مناطق خارج اليابان. ورغم أن الولايات المتحدة قد وافقت على أن "التشاور المسبق" يعني "الاتفاق المسبق"، فإن التشاور لم يحدث على أرض الواقع(١٢١).

ومن ثم عانى ساتو كثيرا في التوفيق بين الضغوط اليابانية والمواقف الأمريكية، فقد كان مضطرًا للضغط بشدة من أجل استبعاد الأسلحة النووية من أوكيناوا التي يعتقد جميع اليابانيين تقريبًا أنها مخزنة هناك، ويسعى للحصول على التزام أمريكي باستبعادهم في وقت العودة، وعلى الرغم من أنه قد يقبل ببعض مثل هذا الالتزام المرتبط بتاريخ لاحق، فإنه يفضل ألا يكون بعيدًا جدًا(١٢٢).

في ضوء الظروف المختلفة الموضحة أعلاه، كان فشل ساتو في تحقيق اتفاق مع الولايات المتحدة في عام ١٩٦٩م الذي وعد بعودة أوكيناوا إلى الإدارة اليابانية في أوائل السبعينيات – ضارًا جدًا بموقفه السياسي، وموقف الحزب الليبرالي الديمقراطي، كما أن هذه التطورات تؤثر سلبًا على العلاقات الأمنية الأمريكية اليابانية ككل، وأن التعاون في مجموعة متنوعة من القضايا الأخرى سيضعف أيضًا، وكذلك يؤدي الفشل إلى زيادة الضغط الشعبي من أجل تقليل القواعد العسكرية والوجود الأمريكي في اليابان، وفي أوكيناوا، بل ربما تكون هناك حملة مستمرة ومريرة من التحريض المحلي ضد السلطات المدنية الأمريكية والوجود العسكري الأمريكي، وهو الأمر الذي يؤثر على دور أوكيناوا في دعم القوات الأمريكية في جنوب شرق آسيا وكوريا بشكل خطير(١٢٣).

وابتداءً من أواخر إبريل ١٩٦٩م، مهدت الزيارات ذهابًا وإيابًا بين واشنطن وطوكيو الطريق لمفاوضات عودة أوكيناوا ورحلة رئيس الوزراء الياباني ساتو في ١٩-٢١ نوفمبر إلى واشنطن، كما صمم صناع السياسة في الولايات المتحدة على إبقاء القضايا الاقتصادية على جدول الأعمال، ولكن لم يتم تحديد أي ارتباط رسمي بمفاوضات أوكيناوا وقضاياها النووية ذات الصلة، وبالفعل زار رئيس الوزراء الياباني إيساكوساتو في نوفمبر ١٩٦٩م واشنطن حيث وقع هو والرئيس ريتشارد نيكسون بيانًا مشتركًا أُعلن فيه أن الولايات المتحدة وافقت على إعادة أوكيناوا إلى اليابان – إحدى المناطق اليابانية التي حصلت عليها الولايات المتحدة في أثناء الحرب.

وقد بدأت المفاوضات بين وزير الخارجية الياباني Kiichi Aichi وسفير الولايات المتحدة لدى اليابان U Alexis Johnson منذ عام ١٩٦٨، وعمل الطرفان معًا بشكل جيد، وأقاما علاقة عمل فعالة على أمل التوصل بسرعة إلى تفاهم، وتحركت المناقشات ببطء في البداية لأن الشاغل الرئيس لليابان كان تحديد تاريخ مؤكد للعودة قبل الاتفاق على تفاصيل الاتفاقية التي أصبحت تُعرف باسم سياسة "الصفحة النظيفة"، ساعد دور أيتشي النشط في السياسة الخارجية في تحقيق تقدم كبير في المفاوضات عندما اقترح العودة بحلول عام ١٩٧٢م مقترحًا لجونسون أن القواعد العسكرية يمكنها الحفاظ على جميع الحريات الحالية حتى اتفقت الحكومتان على الإزالة التدريجية دون أي تهديد لأمن الإقليم، وفي مفاوضات تالية مع هنري كيسنجر، صرح كيسنجر أن الوجود العسكري في أوكيناوا كان رادعًا لتطوير الأسلحة النووية. (١٢٤)

وفيما يبدو أن الموقف الأمريكي من عودة أوكيناوا يتمركز بشكل رئيس حول صعوبة فكرة إزالة الأسلحة النووية الأمريكية من أوكيناوا مع تصميم كوريا الشمالية على غزو كوريا الجنوبية، فاستعداد الأمريكيون لإطلاق أسلحة نووية للدفاع عن الجنوب يمكن أن يردع الشمال عن الغزو على الإطلاق، وكذلك كانت الولايات المتحدة قلقة أيضًا من أن يفسر الآخرون عودة أوكيناوا لليابان على أنها انسحاب لها

من آسيا، وعدَّت الولايات المتحدة أوكيناوا جزءًا من اليابان، وتعتزم إعادة السيادة بحلول عام ١٩٧٢، ولكن فقط إذا تم التعامل مع مخاوفها تمامًا بحلول ذلك الوقت(١٢٥).

وفي مؤتمر كيوتو الياباني الأمريكي، جادلت اليابان بأن الاحتفاظ بالأسلحة النووية في أوكيناوا سيكون زائدًا عن الحاجة، وأن هناك مناطق أكثر ملاءمة للوجود العسكري، وساعد الدعم من المتخصصين الأمريكيين في إقناع الإدارة الأمريكية بفوائد عودة أوكيناوا، وكما سلف الذكر، أن الولايات المتحدة لديها مخاوف رسمية بشأن دعم اليابان للولايات المتحدة إذا كانت هناك أزمة في شبه الجزيرة الكورية، ثم جرت محادثات بين كيشي أيتشي ونيكسون، فقد التقى المبعوث الخاص كيشي بالرئيس نيكسون برغبتين مسبقتين، وسعت اليابان إلى استعادة الجزر بحلول عام ١٩٧٢ – على الأقل – مع استمرار وجود القواعد العسكرية الأمريكية على أن تكون خالية من الأسلحة النووية، وأخبر كيشي أيتشي الرئيس نيكسون أن "الكثير من اليابانيين يشعرون أنه إذا كانت اليابان تلعب دورًا أكبر في آسيا، فمن غير المقبول تمامًا أن يظل جزء من بلادهم محتلًا من قبل قوة أجنبية"، واعتقد كيشي أيضًا أن الحفاظ على الوضع الكائن في أوكيناوا تكمن خطورته في التداعيات السياسية، وبالمقابل أكد له الرئيس الأمريكي أنه على دراية جيدة بالموضوع، وأن العلاقات بين اليابان والولايات المتحدة مهمة بالنسبة له(١٢٦).

حينئذ أعلنت الولايات المتحدة لليابان أن العودة ممكنة إذا تم السماح في حالة الطوارئ بالأسلحة النووية في أوكيناوا، وقد تم طرح هذه القضية من قبل الولايات المتحدة كإنذار أخير حتى تمتثل اليابان، لكن الإنذار أثار تعقيدات بشأن ما كان يعد حالة طوارئ تستدعي أسلحة نووية أم لا، وعلى الرغم من أن اليابان لم تكن تعتقد أن مثل هذه الطوارئ ستحدث على الإطلاق، فإن هدفها في نزع السلاح النووي بالكامل قد فشل، كما سعت الولايات المتحدة أيضًا إلى المنافسة العادلة مع مصنعي المنسوجات

الصوفية اليابانية؛ لأن الاقتصاد والحكومة متشابكان، فضغطت أمريكا من أجل لوائح بشأن مصنعي الصوف منذ أن أصبحت قضية العودة مرتبطة بالتجارة، وجرت مناقشات سرية للغاية في البيت الأبيض، وانتهت باتفاق للقاء دول أخرى بشأن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة التي وعدت فيها اليابان بدعم بحث الأمريكيين عن حل عادل(١٢٧).

تلا ذلك مباشرة عقد اتفاقية بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بشأن جزر ريوكيو وجزر دايتو في واشنطن وطوكيو في وقت واحد، وذلك في السابع عشر من يونيو ١٩٧١م، وفيما يبدو أن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ورئيس وزراء اليابان قد استعرضا معًا في ١٩ و٢٠ و٢١ نوفمبر ١٩٦٩ وضع جزر ريوكيو وجزر دايتو المشار إليها باسم "أوكيناوا" في البيان المشترك بين الرئيس الأمريكي ورئيس الوزراء الياباني في ٢١ نوفمبر ١٩٦٩، واتفقا على أنه ينبغي على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة اليابان الدخول على الفور في مشاورات بشأن الترتيبات المحددة لإنجاز العودة المبكرة لهذه الجزر إلى اليابان، مشيرًا إلى أن الحكومتين أجرتا مثل هذه المشاورات، وأعادت التأكيد على أن عودة هذه الجزر إلى اليابان ستتم على أساس لبيان المشترك المذكور؛ بالنظر إلى رغبة الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بجزر ريوكيو وجزر أوكيناوا في التنازل لصالح اليابان عن جميع الحقوق والمصالح بموجب المادة الثالثة من معاهدة السلام مع اليابان الموقعة في مدينة سان فرانسيسكو في ٨ سبتمبر ١٩٥١م، وبالتالي التنازل عن جميع حقوقه ومصالحه في جميع الأراضي بموجب المادة المذكورة؛ وإذ تضع في اعتبارها كذلك أن اليابان مستعدة لتحمل المسئولية والسلطة الكاملة لممارسة جميع سلطات الإدارة والتشريع والولاية القضائية على أراضي وسكان جزر ريوكيو وجزر دايتو؛ فقد اتفقت على ما يأتي(١٢٨):

ناقشت المادة الأولى من الاتفاق الوضع القانوني والإداري لجزر ريوكيو وجزر دايتو؛ حيث نصت على أن تتنازل الولايات المتحدة الأمريكية لصالح اليابان عن جميع الحقوق والمصالح بموجب المادة الثالثة من معاهدة السلام مع اليابان الموقعة في مدينة

سان فرانسيسكو في ٨ سبتمبر ١٩٥١، اعتبارًا من تاريخ دخول هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ، وتولت اليابان – اعتبارًا من هذا التاريخ – المسئولية والسلطة الكاملة لممارسة جميع وأي سلطات إدارية وتشريعات وسلطات قضائية على أراضي وسكان الجزر المذكورة، كما أن مصطلح "جزر ريوكيو وجزر دايتو" هنا يعني جميع الأراضي ومياهها الإقليمية التي تم بموجبها منح الولايات المتحدة الحق في ممارسة جميع وأي سلطات إدارية وتشريعات وسلطات قضائية بموجب المادة الثالثة من معاهدة السلام مع اليابان، وهي غير تلك التي قد سبق وأن عاد هذا الحق في اليابان وفقًا لاتفاق بشأن جزر أمامي، والاتفاق المتعلق Nanpo shoto ولجزر أخرى وقعت بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، على التوالي في ٢٤ ديسمبر ١٩٥٣ و٥ إبريل ١٩٦٨.

وكذلك تم التأكيد على المعاهدات والاتفاقيات والاتفاقيات الأخرى المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، بما في ذلك – على سبيل المثال لا الحصر– معاهدة التعاون والأمن المتبادل بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان الموقعة في واشنطن في ١٩ يناير ١٩٦٠، والترتيبات ذات الصلة بها، ومعاهدة الصداقة والتجارة والملاحة بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان الموقعة في طوكيو في ٢ إبريل ١٩٥٣م، والاتفاقية التي أصبحت سارية على جزر ريوكيو وجزر دايتو اعتبارًا من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

ومنحت اليابان الولايات المتحدة الأمريكية في تاريخ بدء نفاذ هذا الاتفاق استخدام المرافق والمناطق في جزر ريوكيو وجزر دايتو وفقًا لمعاهدة التعاون والأمن المتبادلين بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان التي كانت قد وقعت عليها اليابان في واشنطن في ١٩ يناير ١٩٦٠م والترتيبات المتعلقة بها، وكذلك تطبيق المادة الخامسة من الاتفاقية بموجب المادة السادسة من معاهدة التعاون والأمن المتبادلين بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان الخاصة بالمنشآت والمناطق، ووضع القوات المسلحة الأمريكية في اليابان، والمرافق والمناطق التي سيتم منح استخدامها للولايات المتحدة الأمريكية في تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ [١٢٩].

كما قبلت اليابان أن تتنازل عن جميع مطالباتها ضد الولايات المتحدة الأمريكية ورعاياها وضد السلطات المحلية لجزر ريوكيو وجزر دايتو الناشئة عن وجود، أو عمليات، أو أعمال لقوات، أو سلطات الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الجزر، أو من وجود، أو عمليات، أو أعمال قوات، أو سلطات الولايات المتحدة الأمريكية التي كان لها تأثير على هذه الجزر – قبل تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، ولا يشمل التنازل سالف الذكر مطالبات المواطنين اليابانيين المعترف بها على وجه التحديد في قوانين الولايات المتحدة الأمريكية أو القوانين المحلية لهذه الجزر المعمول بها خلال فترة إدارة الولايات المتحدة لهذه الجزر، ويحق لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية الاحتفاظ بمسئوليتها المخولة لها حسب الأصول في جزر ريوكيو وجزر دايتو من أجل التعامل مع هذه المطالبات وتسويتها في تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ وبعده وفقًا للإجراءات التي يتم إنشاؤها بالتشاور مع حكومة اليابان(١٣٠).

وكذلك تقدم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تبرعات على سبيل الهبة لاستعادة الأراضي لمواطني اليابان الذين تضررت أراضيهم في جزر ريوكيو وجزر دايتو قبل الأول من يوليو ١٩٥٠، بينما كانوا يخضعون لاستخدام سلطات الولايات المتحدة، وتم إطلاق سراحهم من استخدامها بعد ٣٠ يونيو ١٩٦١، وقبل تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ تم تقديم هذه الإسهامات بطريقة منصفة فيما يتعلق بموجب مرسوم المفوض السامي رقم ٦٠ لعام ١٩٦٧ للمطالبات بالتعويض عن الأضرار التي تمت قبل الأول من يوليو ١٩٥٠ للأراضي التي تم الإفراج عنها قبل الأول يوليو ١٩٦١.

وتدرك اليابان صحة جميع الأفعال والإغفالات التي تمت خلال فترة إدارة الولايات المتحدة لجزر ريوكيو وجزر دايتو بموجب أو نتيجة لتوجيهات الولايات المتحدة أو السلطات المحلية – المصرح بها بموجب القانون الحالي خلال تلك الفترة – وعدم اتخاذ أي إجراء يُخضع مواطني الولايات المتحدة أو سكان هذه الجزر للمسئولية المدنية أو الجنائية الناشئة عن أعمال الإغفال هذه (١٣١).

وأقرت اليابان بصلاحية الأحكام النهائية في القضايا المدنية التي تصدرها أي محكمة في جزر ريوكيو وجزر دايتو، وتظل سارية المفعول والتأثير الكامل قبل تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، شريطة أن يكون هذا الاعتراف أو الاستمرار غير متعارض مع السياسة العامة دون التأثير بأي شكل من الأشكال سلبًا على الحقوق والمواقف الجوهرية للمتقاضين المعنيين، وتتولى اليابان الولاية القضائية ومواصلة الحكم وتنفيذ أي قضية مدنية معلقة اعتبارًا من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في أي محكمة في جزر ريوكيو وجزر دايتو، وكذلك دون التأثير سلبًا بأي شكل من الأشكال على الحقوق الجوهرية للمتهم أو المشتبه به المعني، وتمارس اليابان الولاية القضائية على المتهمين بقضايا جنائية، ويمكن أن تواصل أو تبدأ الإجراءات فيما يتعلق بأي قضايا جنائية يتم رفعها إلى أي محكمة في جزر ريوكيو وجزر دايتو من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، أو كان من الممكن ضبطها لو كانت الإجراءات قد أقيمت قبل هذا التاريخ، وقد تواصل اليابان تنفيذ أي أحكام نهائية صادرة في القضايا الجنائية من قبل أي محكمة في جزر ريوكيو وجزر دايتو(١٣٢).

واستكمالا لعودة جزر أوكيناوا لليابان، تم نقل ممتلكات شركة ريوكيو للطاقة الكهربائية Ryukyu Electric Power Corporation، وشركة ريوكيو للمياه المنزلية Ryukyu Household Water Corporation، وشركة ريوكيو لقروض التنمية Ryukyu Development Loan Corporation إلى حكومة اليابان في تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، ويجب أن تكون حقوق والتزامات الشركات المذكورة التي تولتها حكومة اليابان في ذلك التاريخ وفقًا لقوانين وأنظمة اليابان، وجميع الممتلكات الأخرى لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية الموجودة في جزر ريوكيو وجزر دايتو اعتبارًا من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتقع خارج المرافق والمناطق المنصوص عليها في ذلك التاريخ وفقًا للمادة الثالثة من هذه الاتفاقية يتم نقلها إلى حكومة اليابان في ذلك التاريخ، باستثناء تلك الموجودة على الأراضي التي أعيدت إلى

مالكي الأراضي المعنيين قبل تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، وبالنسبة لأولئك الذين تم الاحتفاظ بحق الملكية لهم من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك التاريخ بموافقة حكومة اليابان(١٣٣).

أما عن الأراضي في جزر ريوكيو وجزر دايتو التي أخذتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والأراضي المستصلحة الأخرى التي حصلت عليها في هذه الجزر فتحتفظ بها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حتى تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، ومن بعدها تصبح ملكًا لحكومة اليابان، والولايات المتحدة الأمريكية ليست ملزمة بتعويض اليابان أو مواطنيها عن أي تغيير يتم إجراؤه قبل تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ على الأراضي التي توجد عليها الممتلكات التي تم نقلها إلى حكومة اليابان بموجب الفقرتين ١ و٢ سالفة الذكر. (١٣٤)

وكذلك أشارت الاتفاقية إلى عدة أمور منها: أنه يجري نقل أصول الولايات المتحدة إلى حكومة اليابان بموجب المادة السادسة من هذا الاتفاق، وأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بإعادة جزر ريوكيو وجزر دايتو إلى اليابان بطريقة تتفق مع سياسة حكومة اليابان على النحو المحدد في الفقرة ٨ من البيان المشترك الصادر في ٢١ نوفمبر ١٩٦٩م، وأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تتحمل تكاليف إضافية، لا سيما في مجال التوظيف بعد العودة، وتدفع حكومة اليابان إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالدولارات الأمريكية مبلغًا إجماليًا قدره (٣٢٠) ثلاثمائة وعشرون مليون دولار أمريكي على مدى خمس سنوات من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، وتدفع حكومة اليابان مائة مليون (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي) من المبلغ المذكور في غضون أسبوع واحد بعد تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، والباقي على أربعة أقساط سنوية متساوية في شهر يونيو من كل سنة تقويمية تالية للسنة التي يدخل فيها هذا الاتفاق حيز التنفيذ(١٣٥).

كما تقرر موافقة حكومة اليابان على استمرار حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في تشغيل محطة نقل صوت أمريكا في جزيرة أوكيناوا لمدة خمس سنوات من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ وفقًا للترتيبات الخاصة بين الحكومتين، وتدخل الحكومتان في مشاورات بعد عامين من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بشأن التشغيل المستقبلي لصوت أمريكا في جزيرة أوكيناوا.

وقد تم التصديق على هذه الاتفاقية، وتم تبادل وثائق التصديق في طوكيو، وتدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد شهرين من تاريخ تبادل وثائق التصديق، وإثباتا لذلك، قام الموقعون أدناه – يتم حسب الأصول إذن من جانب حكوماتهم – بالتوقيع على هذه الاتفاقية، وقد حررت في واشنطن وطوكيو في اليوم السابع عشر من شهر يونيو عام ١٩٧١م من نسختين باللغتين الإنجليزية واليابانية [١٣٦].

وبذلك انتهت الأزمة السياسية بين البلدين (الولايات المتحدة الأمريكية واليابان)، وكذلك على الصعيد الداخلي لليابان، ولأهالي أوكيناوا وسكانها من الأمريكان، وقد ظلت عالقة تقريبا حوالي ٣٧ عامًا منذ وقوع أوكيناوا واليابان تحت الاحتلال الأمريكي، ولكن الوجود الأمريكي على أراضي أوكيناوا لم ينتهي؛ حيث تحتضن أوكيناوا ٣٢ قاعدة عسكرية أمريكية (٦٢ بالمئة من القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في اليابان) تغطي حوالي (٢٥)% من مساحة أراضي الجزيرة، وتستوعب حوالي ٥٠ ألف مواطن أمريكي من بينهم ٢٦ ألف عسكري وعامل مدني، وتشكل هذه القوة حوالي ٥٠% من العدد إجمالي الوحدات الأمريكية المرابطة في اليابان، الأمر الذي يحول أوكيناوا إلى معقل جيوسياسي بالغ الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة تستخدمه من أجل الدفاع عن مصالحها وتوسيع نفوذها في منطقة جنوب شرق آسيا المجاورة للصين، إحدى أكبر القوى في العالم التي تسعى إلى وضع حد للهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية[١٣٧].

ولايزال اليابانيون يحتجون على الوجود العسكري الأمريكي الواسع في اليابان، وارتكاب العسكريين الأمريكيين جرائم خطيرة بحق المواطنين المحليين، مطالبين بمراجعة الأحكام التي تنظم الإجراءات القضائية ضد العسكريين الأمريكيين العاملين في البلاد؛ فقد وصل الأمر إلى أن (٥٧١) من الجرائم المرتكبة بحق أهالي أوكيناوا تصنف من الجرائم الخطرة، حتى أصدرت الإدارة الأمريكية قرارات بعدم مغادرة الجنود الأمريكيين في أوكيناوا القاعدة العسكرية ومنازلهم، كما يحظر الحصول على الكحول واستهلاكه من قبل عناصر الجيش الأمريكي في القواعد وخارجها وفي عموم أنحاء اليابان(١٣٨).

النتائج والتوصيات:

مما سبق عرضه اتضح الآتي:

إن اليابان بشكل عام وجزر أوكيناوا بشكل خاص شغلت موقعًا استراتيجيًا لدى الولايات المتحدة الأمريكية، ربما كان ناتجًا عن موقع الجزيرة الاستراتيجي على المحيط الهادئ، علاوة على الظروف الكائنة آنذاك، خاصة أحداث ووقائع الحرب الباردة والسياسات المترتبة عليها.

منذ اللحظة الأولى لوقوع جزر أوكيناوا تحت الاحتلال الأمريكي حتى يومنا هذا، لم تكن لدى الولايات المتحدة أي نية لإخلاء الجزر وإعادتها كاملة للسيادة اليابانية؛ فحتى بعد مفاوضات ساتو– نيكسون وتوقيع اتفاقية أوكيناوا ودايتو بين البلدين لم تُعِد الولايات المتحدة الجزيرة كاملة لليابان، بل تشغل القواعد العسكرية الأمريكية حوالي ٢٠% من مساحة الجزيرة.

أوضحت الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت الجزيرة في التخزين النووي وأسلحة الدمار الشامل رغم أنه لا توجد وثائق تشير إلى اتفاقية ين البلدين بشأن التخزين النووي بأوكيناوا، وفيما يبدو أن هذا تم من جانب واحد فقط أو دون موافقة الحكومة اليابانية.

لـم يـرضَ الشـعب اليابـاني أو أهـالي أوكينـاوا إطلاقـا علـى الوجـود الأمريكـي بالأراضـي اليابانيـة، رغم تراخـي وتماهي الحكومـات اليابانيـة المتعاقبـة فـي الأمر، فمنذ اللحظـة الأولـى للوجـود الأمريكـي بالأراضـي اليابانيـة والشـعب اليابـاني فـي مظـاهرات واحتجاجات مستمرة، وهو الأمر الذي شكل أزمة بين البلدين على الصعيدين الداخلي والخارجي.

كان لسوء الإدارة الأمريكية في جزر أوكيناوا سواء العسكرية أو حتى المدنية دور كبير في تأزم الموقف بين البلدين؛ حيث الاستيلاء على أراضي السكان، والتدخل في عزل عمدة المدينة أكثر من مرة، وكذلك تفاقم الوجود العسكري الأمريكي على أرض الجزيرة، والتعديات التي قامت بها القوات العسكرية الأمريكية على الأهالي.

تُعد العلاقات اليابانية – الأمريكية من أنجح العلاقات الثنائية في التاريخ؛ فقد ساعد التحالف القوي بين الولايات المتحدة واليابان على ضمان السلام والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ خلال الحرب الباردة، كما أدت أوكيناوا دورًا بارزًا في الحرب الفيتنامية، فقد كانت مركز تخزين وتوزيع للقوات والأسلحة الأمريكية.

بتتبع وضع أوكيناوا تحت الاحتلال الأمريكي، يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية رغم طول فترة بقائها في أوكيناوا لم تستطع بناء أوكيناوا لتلعب دورًا مشابهًا لليابان؛ ربما بسبب عدها منطقة جزرية صغرى لا توجد بها قاعدة صناعية لتبدأ بها، وكل ما قدمته كان موقعًا جيوستراتيجيًا، رغم أن ماك آرثر فصل أوكيناوا عن المحافظات اليابانية الأخرى منذ يناير ١٩٤٦م دون إبداء سبب واضح، فإن إصراره في ذلك الوقت على ذلك الأمر هو تحرك إداري بحت.

أوضحت الدراسة أيضًا أن الوجود الأمريكي في أوكيناوا منذ البداية برغبة الإمبراطور هيروهيتو"؛ حيث نقل تيراساكي مستشار الإمبراطور هيروهيتو – بعبارات لا لبس فيها – آمال هيروهيتو في أن تواصل الولايات المتحدة احتلالها لأوكيناوا من أجل المنفعة الأمنية المتبادلة لكلا البلدين، فقد شعر هيروهيتو أن الولايات المتحدة يجب أن

تحتفظ بأوكيناوا لمدة ٢٥-٥٠ عامًا، بناءً على "وهم عقد إيجار طويل الأجل"، لكن السيادة النهائية للجزر ستكون مع اليابان من وجهة نظر الإمبراطور ورئيس حكومته يوشيدا، وفيما يبدو أن استمرار الوجود الأمريكي في اليابان وعلى أراضي أوكيناوا أكثر من خمسة وثلاثين سنة، وتحقيق نمو اقتصادي، وازدهار الاقتصاد الياباني – ناتج عن تحالف والتزامات الحكومتين، وكذلك إسهامات الشعبين الياباني والأمريكي اللذين تشاركا في عبء تأمين الحرية والديمقراطية، خاصة أولئك الذين يدعمون التحالف، وكذلك اليابانيين الذين تحملوا عبء القوات الأمريكية طيلة تلك السنوات، وأولئك الأمريكيين الذين يكرسون أنفسهم بعيدًا عن الوطن.

أوضحت الدراسة أنه منذ نهاية الحرب الباردة تراجعت إمكانية نشوب صراع مسلح عالمي، وزادت نسبة نشوب الحروب الأهلية أو المحلية التي يتدخل بها أطراف دولية، وكذلك زيادة نسبة ما يُعرف بـ "الحرب بالوكالة".

كانت هناك ميزة لصالح اليابان في بداية الأمر، وهي التشاور المسبق بين الحكومتين بشأن الشروط والأحكام التي تم بموجبها إدخال القوات والمعدات الأمريكية إلى اليابان – تم تحديدها من خلال الاتفاقيات الإدارية بين الحكومتين، ولكن بمرور الوقت فقدت الحكومة اليابانية هذه الميزة؛ حيث أصبحت أوكيناوا موقعًا للكثير من أنواع الأسلحة الأكثر إثارة للجدل في ترسانة الولايات المتحدة، مثل: الأسلحة البيولوجية، والكيميائية، والنووية، واحتجت الحكومة اليابانية على عدم المساواة في وطالبت بمراجعة لاحقة، ولكن الشعب الياباني لم يضطر أبدًا لتحمل الرعب النفسي الذي يعيشه سكان أوكيناوا الذين يعيشون بالقرب من صوامع الصواريخ أومرافق التخزين، ويمكن اعتبار هذا الأمر سببًا كافيًا أو فتيلا لأزمة متعددة الجوانب بين البلدين.

كذلك أوضحت الدراسة أنه لا تزال هناك تمركزات كبرى للقوة العسكرية الأمريكية في مناطق متفرقة من العالم، بما في ذلك الترسانات النووية، وانتشار أسلحة

الدمار الشامل، ووسائل إيصالها، كلها تشكل مصادر لعدم الاستقرار، وهناك الكثير من النزاعات الإقليمية غير المحسومة، والنزاعات الإقليمية المحتملة.

تظل معاهدة التعاون والأمن المتبادل بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان حجر الزاوية في العلاقة الأمنية الأمريكية اليابانية القائمة على تحقيق الأهداف الأمنية المشتركة، والحفاظ على بيئة مستقرة ومزدهرة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ حسب تعبيرات الأمريكان.

رغم عقد اتفاقية عودة أو استرداد أوكيناوا وانتهاء الأزمة السياسية، فإن الولايات المتحدة لم تنسحب بالكامل، ومازال اليابانيون يحتجون على الوجود العسكري الأمريكي الواسع في اليابان، وكذلك على ارتكاب العسكريين الأمريكيين جرائم خطيرة بحق المواطنين المحليين، مطالبين بمراجعة الأحكام التي تنظم الإجراءات القضائية ضد العسكريين الأمريكيين العاملين في البلاد، فهي تعد مسألة شائكة جدًّا حتى الآن رغم تسلُّم اليابان إدارة أوكيناوا منذ ١٩٧٢م.

تحملت جزر أوكيناوا القواعد العسكرية الأمريكية، ومازالت تتحمل عبئًا ضخمًا دون أن تدري بسبب عوامل جيوسياسية خارجة عن إرادتها؛ فاستمرار الحرب الأهلية بين القوميين الصينيين والقوى الشيوعية والتهديد بانتصار الأخيرة، أو الصراع بين فيتنام الجنوبية وفيتنام الشمالية كان يعني استمرار بل وتكثيف الوجود العسكري في أوكيناوا.

توصي الباحثة بضرورة تناول هذا الموضوع في دراسة موسعة كرسالة ماجستير أو دكتوراه، أو عمل مؤلف جماعي في هذه الأزمة؛ لأنه نموذج حي لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، ليس فقط في اليابان، وإنما في مناطق متعددة، خاصة مع توفر المادة الوثائقية بغزارة لهذا الموضوع.

الهوامش

(١) اجتمع الثلاثة الكبار – الزعيم السوفيتي جوزيف ستالين، ورئيس الوزراء البريطاني وينستون تشرتشل، والرئيس الأمريكي هاري ترومان – في بوتسدام بألمانيا في الفترة من ١٧ يوليو إلى ٢ أغسطس ١٩٤٥ م بعد مؤتمر يالطا في فبراير ١٩٤٥م للتفاوض على شروط لنهاية الحرب العالمية الثانية؛ حيث اتفق الثلاثة على الاجتماع بعد استسلام ألمانيا لتحديد حدود ما بعد الحرب في أوروبا، واستسلمت ألمانيا في ٨ مايو١٩٤٥م، وذلك لمواصلة المناقشات التي بدأت في يالطا، وعلى الرغم من أن الحلفاء ظلوا ملتزمين بالقيام بحرب مشتركة في المحيط الهادئ، فإن عدم وجود عدو مشترك في أوروبا أدى إلى صعوبات في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إعادة الإعمار بعد الحرب في القارة الأوروبية.

فقد كانت القضية الرئيسة في بوتسدام هي مسألة كيفية التعامل مع ألمانيا في يالطا، وقد ضغط السوفييت من أجل الحصول على تعويضات كبرى بعد الحرب من ألمانيا، نصفها يذهب إلى الاتحاد السوفييتي، وقد وافق مفاوضو بوتسدام على تشكيل مجلس وزراء خارجية يتصرف نيابة عن الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفيتي والصين لصياغة معاهدات سلام مع حلفاء ألمانيا السابقين، كما وافق المشاركون في المؤتمر على مراجعة اتفاقية مونترو لعام ١٩٣٦م التي منحت تركيا السيطرة الوحيدة على المضائق التركية، كما أصدرت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والصين "إعلان بوتسدام" الذي هدد اليابان بـ "التدمير الفوري والكامل" إذا لم تستسلم على الفور دون قيد أو شرط، وإن لم تذعن اليابان لذلك سيتم غزو الجزر اليابانية الرئيسة، ويُعامل الإمبراطور الياباني كمجرم حرب، وإذا وافقت اليابان على ذلك؛ فمن لحظة الاستسلام تخضع سلطة الإمبراطور والحكومة اليابانية وحكم الدولة بشكل عام للقائد الأعلى لقوات الحلفاء الذين سيتخذون الخطوات التي يراها مناسبة لتفعيل شروط الاستسلام، ويطلب من الإمبراطور والقيادة العليا اليابانية التوقيع على شروط الاستسلام الضرورية لتنفيذ أحكام إعلان بوتسدام، وإصدار أوامر إلى جميع القوات المسلحة اليابانية بوقف الأعمال القتالية وتسليم أسلحتهم، والأوامر الأخري اللازمة لتفعيل شروط الاستسلام، وفور الاستسلام تنقل الحكومة اليابانية أسرى الحرب والمعتقلين المدنيين إلى أماكن آمنة – حسب توجيهاتهم – حيث يمكن وضعهم بسرعة على متن طائرات الحلفاء، وأن الشكل النهائي لحكومة اليابان يجب – وفقا لإعلان بوتسدام – أن يتم تأسيسه بإرادة الشعب الياباني و التعبير عنها بحرية، وكذلك تبقى القوات المسلحة لقوات الحلفاء في اليابان إلى أن تتحقق الأهداف المنصوص عليها في إعلان بوتسدام.

ولم يوقع الاتحاد السوفيتي على الإعلان؛ لأنه لم يعلن الحرب بعد على اليابان، ربما يكون مؤتمر بوتسدام معروفًا على نحو أنه أفضل حوار تم بين الرئيس ترومان في ٢٤ يوليو١٩٤٥م مع ستالين، وخلال ذلك الوقت أبلغ الرئيس الزعيم السوفيتي أن الولايات المتحدة نجحت في تفجير أول قنبلة ذرية في ١٦ يوليو١٩٤٥م، وغالباً ما يفسر المؤرخون أن ترومان –إلى حد ما – كان حازمًا خلال المفاوضات لاعتقاد فريق التفاوض الأمريكي أن القدرة النووية الأمريكية ستعزز قدرتها على المساومة، بيد أن ستالين كان على علم تام بالبرنامج النووي الأمريكي بفضل شبكة المخابرات السوفيتية، حتى أنه بقي ثابتا في مواقفه، وقد جعل هذا الوضع المفاوضات صعبة بين قادة الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفيتي الذين – على الرغم من اختلافاتهم – ظلوا حلفاء طوال الحرب، ولم يلتقوا مرة أخرى بشكل جماعي لمناقشة التعاون في إعادة الإعمار بعد الحرب. انظر:

- Foreign Relations of the United States: Diplomatic Papers, 1945, Europe, Volume IV; Document no 950, Memorandum of Conversation, by the Acting Secretary of State, Washington,18 July, 1945, p1011. And see also; Foreign Relations of the United States: Diplomatic Papers, 1945, The British Commonwealth, The Far East, Volume VI, Document 660, The Under Secretary of State (Grew) to the Secretary of State, Washington,] August 7, 1945, pp 905- 906. And also; Foreign Relations of the United States: Diplomatic Papers, 1945, The British Commonwealth, The Far East, Volume VI, Document no 405, Telegram from, The Secretary of State to the Ambassador in the United Kingdom (Winant), Washington, 10 August, 1945, p 1474.

(٢) أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد، محفظة بعنوان(الحرب الأوربية ١٩٣٩م)، ملف بعنوان: وضع الممتلكات اليابانية تحت تصرف الحلفاء جزء أول، تحت كود أرشيفي –0078 037105، وتحمل المحفظة التوراخ ١٩٤٥/٨/٢٤ – ١٩٤٨/١٠/٢٠م، كذلك يوجد بالمحفظة نفسها ملف بعنوان: وضع الممتلكات اليابانية تحت تصرف الحلفاء، جزء ثان، ويحمل كود أرشيفي 0078–014208، وتحمل المحفظة التواريخ ٧ نوفمبر ١٩٤٨ – ٣١ يناير ١٩٥٠م، انظر أيضا: فوزي درويش: اليابان الدولة الحديثة والدور الأمريكي، مطابع غباشي، القاهرة، ١٩٩٤، ص١٩٢.

(٣) أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد، محفظة بعنوان (الحرب الأوربية ١٩٣٩م)، ملف بعنوان: وضع الممتلكات اليابانية تحت تصرف الحلفاء جزء أول، مرجع سبق ذكره. وانظر أيضا: فوزي درويش: مرجع سبق كره، ص ١٩٤. وانظر أيضا: عبد الخبير محمود عطا: النظام السياسي في اليابان... رؤية عربية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٩، ص ١٣٢.

(٤) ضبيان شمام الزبيدي: العلاقات الأمريكية اليابانية بعد انتهاء الحرب الباردة، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧، ص ٢٦.

(٥) غانم علوان جواد الجميلي: جذور نهضة اليابان، مكتبة العبيكان، الرياض،٢٠١٤، ص ١٧٢.

(٦) وهي الولاية رقم ٤٧ لبقية اليابان في عام ١٩٤٧م، وعلاوة على الجزر الأربع الرئيسة لليابان هناك محافظة أوكيناوا، وهي عبارة عن أرخبيل مكون من أكثر من ألف جزيرة، وتمتد من جنوب مدينوكيوشو إلى تايوان، وتعد أوكيناوا أكبر جزيرة في هذه المجموعة من الجزر، وتقع في أقصى الجنوب للجزر اليابانية في بحر الفلبين. للمزيد انظر: غانم علوان جواد الجميلي: مرجع سبق ذكره، ص ٣٦.

(7) Foreign Relations of the United States, 1949, The Far East and Australasia, Volume VII, Part 2, Executive Secretariat Files, document No 13, Report by the National Security Council on Recommendations With Respect to United States Policy Toward Japan, The Peace Treaty, Washington, May 6, 1949, pp 731- 732.

(8) Foreign Relations of the United States: Diplomatic Papers, Conferences at Malta and Yalta, 1945, Document 266, Memorandum by the United States Chiefs of Staff, Operations for the Defeat of Japan, Washington, 22 January 1945, p369. And see also;

- نجاة سليم محاسيس: معجم المعارك التاريخية، المنهل، بيروت، ٢٠١١، ص ص ٧٠ – ٧١.

(9) Foreign Relations of the United States: Diplomatic Papers, Conferences at Malta and Yalta, 1945, Document 266, Op.cit, p369.and see also; SSgt Rudy R. Frame، Jr.; Okinawa: The Final Great Battle of World War II An American triumph through bloodshed, Gazette journal, Volume 96, Issue 11, November 2012, p213.

(10) Foreign Relations of the United States,1946, The Far East: China, Volume X, Document 25, Telegram Colonel J. Hart Caughey to General Marshall, at Kuling, August 18, 1946. P 55. And see also; Hanson W. Baldwin., "Battles Lost and Won", Harper and Row Publishers, New york, Evanston & London, 1966.

(١١) غانم علوان جواد الجميلي: مرجع سبق ذكره، ص ١٦١. وانظر أيضًا: ضبيان شمام الزبيدي: مرجع سبق ذكره، ص ٢٧.

(١٢) فوزي درويش: مرجع سبق ذكره، ص١٩٤– ١٩٥.

(13)Foreign Relations of the United States, 1964–1968, Volume XXIX, Part 2, Japan, Document No57. Letter From the Under Secretary of State (Ball) to Secretary of Defense McNamara, Washington, July 31, 1965, p113.and see also,

– فوزي درويش: مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٢٦

(١٤) المرجع نفسه: ص ص٢٢٦–٢٢٧

(15) Foreign Relations of the United States, Milestones in the History of U.S. Foreign Relations, Occupation and Reconstruction of Japan, 1945–52, Washington, 1952. And see also;

– فوزي درويش: مرجع سبق ذكره، ص ص١٩٦– ١٩٨.

(16) Foreign Relations of the United States, Milestones in the History of U.S. Foreign Relations, Occupation and Reconstruction of Japan, 1945–52, Washington, 1952.

(17) Foreign Relations of the United States, 1955–1957, Japan, Volume XXIII, Part 1, Document 88, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, 14 August, 1956, pp 201-202.

(18) Foreign Relations of the United States, 1958–1960, Japan; Korea, Volume XVIII, document no Memorandum From the Joint Chiefs of Staff to Secretary of Defense McElroy, Strategic Importance of Okinawa, Washington, May 1, 1958, p 30

(19) Foreign Relations of the United States, 1949, The Far East and Australasia, Volume VII, Part 2, document no 12, Memorandum of Conversation, by the Chief of the Division of Northeast Asian Affairs (Bishop), Washington, February 16, 1949, p 656.

(20) Foreign Relations of the United States, 1949, The Far East and Australasia, Volume VII, Part 2m, Executive Secretariat Files, Note by the Executive Secretary (Souers) to the National Security Council, Strategic Evaluation of United States Security Needs in Japan, Washington, 9 June 1949, p 775.

(21) Foreign Relations of the United States, 1964–1968, Volume XXIX, Part 2, Japan, Document 36, Telegram From Secretary of State Rusk to the Department of State New York, December 5, 1964, p 54.

(22) Foreign Relations of the United States, 1958 -1960, Volume XXIX, Part 2, Japan, Document 12, Memorandum From the Joint Chiefs of Staff to Secretary of Defense McElroy, subject, Strategic Importance of Okinawa, Washington, May 1, 1958, p 30

(23) Ibid, p30.

(24) Ibid, 31.

(25) Ibid, 31.

(٢٦) وقد حضره الموظفون الآتون في الإدارة: السيد راسك (UNA)، والسيد باترورث (FE)، والسيد ماكسويل هاميلتو (FE)، السيد هيوبورتون (FE)، والسيد جون أليسون (NA)، والسيد جون ديفيز (S/P)، والسيد Robert Fearey (NA)، والسيد Marshall Green (NA)، والسيد Cargo (DA).

(27) Foreign Relations of the United States, 1948, The Far East and Australasia, Volume VI, Document 523, Memorandum by Mr. William I. Cargo, of the Division of Dependent Area Affairs, to the Chief of the Division (Gerig) Washington, April 5, 1948, p 722

(28) Ibid, p 72**3**

(29) Ibid, p 723

(30) Ibid, p 724

(31) Ibid, p 724

(32) Foreign Relations of the United States, 1949, The Far East and Australasia, Volume VII, Part 2m, Executive Secretariat Files, report Note by the Executive Secretary (Souers) to the National Security Council, Strategic Evaluation of United States Security Needs in Japan, Washington, 9 June 1949, p 776

(33) Foreign Relations of the United States, 1949, The Far East and Australasia, Volume VII, Part 2m, Executive Secretariat Files, Note by the Executive Secretary (Souers) to the National Security Council, Strategic Evaluation of Untited States Security Needs in Japan, Op.cit, p 776

(34) Ibid; p 777

(35) Ibid, p 778

(36) Foreign Relations of the United States, 1949, The Far East and Australasia, Volume VII, Part 2,The Secretary of Defense (Johnson) to the Secretary of State,Washington, 23 Dec 1949.

(٣٧) أرشيف وزارة الخارجية: أرشيف البلدان، محافظ اليابان، فيلم رقم (٥٦)، محفظة رقم (٨٦) بعنوان تقارير سياسية للمفوضية المصرية في طوكيو باليابان، ملف رقم (٤)، مذكرة من السفارة المصرية بواشنطن إلى وزارة الخارجية المصرية، بعنوان" رد الفعل الناشئ بشأن المفاوضات التي جرت في موسكو(١٥-١٩ أكتوبر ١٩٥٦م بين اليابان والاتحاد السوفيتي" مؤرخة بـ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٧م.

(38) Foreign Relations of the United States, 1951, Asia and the Pacific, Volume VI, Part 1, Document 674, The Prime Minister of Japan (Yoshida) to the Consultant to the Secretary (Dulles), Tokyo, August 6, 1951, p 1242

(39) Foreign Relations of the United States, 1951, Asia and the Pacific, Volume VI, Part 1, docment no 495, Editorial Note, Washington, February 3, 1951, p810.

(40) Foreign Relations of the United States, 1951, Asia and the Pacific, Volume VI, Part 1, Document 668, Telegram, The Secretary of State to the United States Political Adviser to SCAP (Sebald), Washington, August 2, 1951.

(٤١) أقيمت مراسم التوقيع على معاهدة السلام اليابانية في دار الأوبرا في سان فرانسيسكو صباح ٨ سبتمبر/ أيلول ١٩٥١. الموقعون هم: الأرجنتين، أستراليا، بلجيكا، بوليفيا، البرازيل، كمبوديا، كندا، سيلان، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إثيوبيا، فرنسا، اليونان، غواتيمالا، هايتي، هندوراس، إندونيسيا، إيران، العراق، لاوس، لبنان، ليبيريا، لوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، باكستان، بنما، باراجواي، بيرو، الفلبين، المملكة العربية السعودية، سوريا، تركيا، اتحاد جنوب إفريقيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، أوروجواي، فنزويلا، فيتنام، اليابان. انظر:

- Foreign Relations of the United States, 1951, Asia and the Pacific, Volume VI, Part 1, Document 735, Editorial Note

(42) Foreign Relations of the United States, 1951, Asia and the Pacific, Volume VI, Part 1, Document No 735, Editorial Note,

(٤٣) أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم (٢٥٢) من الكود الأرشيفي ٣٦٠٦٣- ٠٠٧٨ إلى الملف رقم الكود الأرشيفي ٠٣٦٠٧٢- ٠٠٧٨، ملف رقم (٦) اليابان معاهدات مختلفة بين اليابان وبعض الدول الأجنبية، محفظة رقم ٢٥٢م، مرفوعة من وزارة الحربية والبحرية، مذكرة من الاتفاقية العسكرية بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية ١٩٥٣/٢/٦م. وانظر أيضًا:

- Foreign Relations of the United States, 1951, Asia and the Pacific, Volume VI, Part 1, Document 675, Memorandum by the Secretary of State to the President, Japanese Treaty, Washington, August 7, 1951, p p1244 - 1246.and also; Foreign Relations of the United States, 1951, Asia and the Pacific, Volume VI, Part 1, Document 666, United States-Japanese Draft of a Bilateral Security Treaty, Washington, July 31, 1951, p135.

(44) Foreign Relations of the United States, 1952–1954, China and Japan, Volume XIV, Part 2, Document No. 557, Memorandum by the Secretary of State and the Secretary of Defense (Lovett) to the President, Subject: Future Relationships Between the Chiefs of the United States Diplomatic Mission in Japan and the Commander-in-Chief, Far East, Washington, April 22, 1952, Pp 1244- 1246.

(٤٥) أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد، رقم الفليم (٣٤٤)، محفظة رقم (٦٨٩)، المحفظة بعنوان "التقارير السياسية للسفارة المصرية في طوكيو"، الملف الخامس بعنوان "التقارير السياسية للجمهورية العربية في طوكيو في اليابان"، الكود الأرشيفي ٠٤١٨٥– ٠٠٧٨، وثيقة بعنوان "تقرير عن اتجاهات اليابان الخارجية"، مصدر سبق ذكره.

(46) Foreign Relations of the United States, 1952–1954, China and Japan, Volume XIV, Part 2, No. 508, Memorandum by the Joint Chiefs of Staff to the Secretary of Defense (Lovett), Subject: Proposed Changes to the Draft Administrative Agreement Between the United States and Japan, Washington, 11 February 1952, Pp 1157- 1158.

(٤٧) أما عن باقي الدول الأسيوية التي لم توقع مع اليابان معاهدة الصلح خلال مؤتمر سان فرانسيسكو؛ فقد عقدت مع تايوان معاهدة صلح في عام ١٩٥٢م كما ذكرنا، وفي العام نفسه وقعت على معاهدة أخرى للصلح مع الهند، وفي عام ١٩٥٥م حضرت اليابان مؤتمر باندونج، وفيه أوضحت اليابان بجلاء رغبتها في السلام، وكذلك تم حل مشكلة التعويضات التي تدفعها اليابان للدول المجاورة مثل: بورما، والفلبين، وإندونيسيا. وكانت الخطوة الكبرى على طريق السلام وعودة اليابان للمجتمع الدولي هي صدور الإعلان الياباني الروسي المتروك الذي تم في أكتوبر ١٩٥٦م عند زيارة رئيس الوزراء الياباني هاتوياما لموسكو، وعلى أساس هذا الإعلان أيد الاتحاد السوفيتي انضمام اليابان للأمم المتحدة، وفي عام ١٩٥٧م عادت العلاقات ما بين اليابان وتشيكوسلوفاكيا. انظر:

– أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد، رقم الفليم (٣٤٤)، محفظة رقم (٦٨٩)، المحفظة بعنوان "التقارير السياسية للسفارة المصرية في طوكيو"، الملف الخامس، بعنوان "التقارير السياسية للجمهورية العربية في طوكيو في اليابان"، الكود الأرشيفي ٠٤١٨٥– ٠٠٧٨، وثيقة بعنوان "تقرير عن اتجاهات اليابان الخارجية"، مصدر سبق ذكره.

(٤٨) أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد، رقم الفليم (٣٤٤)، محفظة رقم (٦٨٩)، المحفظة بعنوان "التقارير السياسية للسفارة المصرية في طوكيو"، الملف الخامس، بعنوان "التقارير السياسية للجمهورية العربية في طوكيو في اليابان"، الكود الأرشيفي ٠٤١٨٥- ٠٠٧٨، وثيقة بعنوان "تقرير عن اتجاهات اليابان الخارجية"، مصدر سبق ذكره.

(٤٩) أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد، رقم الفليم (٣٤٤)، محفظة رقم (٦٨٩)، المحفظة بعنوان "التقارير السياسية للسفارة المصرية في طوكيو"، الملف الخامس، بعنوان "التقارير السياسية للجمهورية العربية بطوكيو في اليابان"، الكود الأرشيفي ٠٤١٨٥- ٠٠٧٨، وثيقة بعنوان "بشأن خطاب وزير الخارجية الياباني" مرفوعة من السفارة المصرية بطوكيو إلى وزارة الخارجية المصرية، مؤرخ مارس ١٩٥٢م.

(٥٠) المصدر نفسه.

(٥١) المصدر نفسه.

(٥٢) أرشيف وزارة الخارجية، الأرشيف السرى الجديد: أرشيف البلدان، محافظ اليابان، فيلم رقم (٥٦) محفظة رقم (٨٦)، الأرشيف السرى الجديد، ملف رقم (٣)، بعنوان Amami، تحت كود أرشيفي (٥٣٦٠٦٣- ٠٠٧٨)، وثيقة بعنوان "مذكرة مرفوعة من السفارة المصرية باليابان بطوكيو إلى وزارة الخارجية المصرية بشأن استعادة اليابان سيطرتها الإقليمية على جزرAmami ٢٤ ديسمبر ١٩٥٣م"، مؤرخة بـ ٢٨ ديسمبر ١٩٥٣م.

(٥٣) أرشيف وزارة الخارجية، الأرشيف السرى الجديد: أرشيف البلدان، محافظ اليابان، فيلم رقم (٥٦) محفظة رقم (٢٥٢م)، الأرشيف السرى الجديد، ملف رقم (٤١)، بعنوان اليابان معاهدات مختلفة بين اليابان وبعض الدول الأجنبية ، تحت كود أرشيفي (٠٣٦٠٦٨- ٠٠٧٨) وثيقة بعنوان "مذكرة مرفوعة من السفارة المصرية باليابان بطوكيو إلى وزارة الخارجية المصرية بعنوان بشأن زيارة وزير خارجية أمريكا لليابان ١٩٥٣م، مؤرخة بـ يوليو١٩٥٥م.

(54) Foreign Relations of the United States, 1955–1957, Japan, Volume XXIII, Part 1, Do No 79, Letter From the Secretary of State to the Secretary of Defense, Washington, June 22, 1956, p180

(٥٥) أرشيف وزارة الخارجية: أرشيف البلدان، محافظ اليابان، فيلم رقم (٥٦)، محفظة رقم (٨٦) بعنوان "تقارير سياسية للمفوضية المصرية في طوكيو باليابان"، ملف رقم (٤)، بعنوان "النزاع حول جزيرة أوكيناوا"، مذكرة من السفارة المصرية بطوكيو إلى وزارة الخارجية المصرية، بعنوان "بشأن جزر أوكيناوا"، مؤرخ ب ٢/٧/ ١٩٥٦م.

(٥٦) المصدر نفسه.

(٥٧) أرشيف وزارة الخارجية: أرشيف البلدان، محافظ اليابان، فيلم رقم (٥٦)، محفظة رقم (٨٦) بعنوان "تقارير سياسية للمفوضية المصرية في طوكيو باليابان"، ملف رقم (٤)، بعنوان "النزاع حول جزيرة أوكيناوا"، مذكرة من السفارة المصرية بطوكيو إلى وزارة الخارجية المصرية، بعنوان "بشأن جزر أوكيناوا"، مؤرخ ب ٢/٧/ ١٩٥٦م.

(58) Foreign Relations of the United States, 1955–1957, Japan, Volume XXIII, Part 1, Do No 79, Letter From the Secretary of State to the Secretary of Defense, Op.Cit, p180.

(59) Foreign Relations of the United States, 1955–1957, Japan, Volume XXIII, Part 1

Dc No 80. Memorandum From the Assistant Secretary of State for Far Eastern Affairs (Robertson) to the Secretary of State, about, The Okinawan Land Problem and Tenure of American Bases in Japan, Washington, June 25, 1956. P182.

(60) Ibid, p183

(٦١) أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد، رقم الفليم (٣٤٤)، محفظة رقم (٦٨٩)، المحفظة بعنوان "التقارير السياسية للسفارة المصرية في طوكيو"، الملف الثالث، بعنوان "التقارير السياسية للجمهورية العربية في طوكيو في اليابان"، تحت الكود الأرشيفي ٠٤١٨٥- ٠٠٧٨، وثيقة بعنوان "بشأن سياسة عمدة مدينة ناها مؤرخ ٢٥ فبراير ١٩٥٧م". وانظر أيضًا:

- Foreign Relations, 1964–1968, Volume XXIX, Memorandum of Conversation, Do No 14, subject: U.S. Policy toward the Ryukyu Islands, Washington, June 4, 1964. P 14.

(٦٢) أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد، رقم الفليم (٣٤٤)، محفظة رقم (٦٨٩)، المحفظة بعنوان "التقارير السياسية للسفارة المصرية في طوكيو"، الملف الثالث، بعنوان "التقارير السياسية للجمهورية العربية في طوكيو في اليابان"، الكود الأرشيفي ٠٤١٨٥- ٠٠٧٨، وثيقة بعنوان "بشأن سياسة عمدة مدينة ناها مؤرخ ٢٥ فبراير ١٩٥٧م".

(63) Foreign Relations of the United States, 1955–1957, Japan, Volume XXIII, Part 1, Document 249, Letter From the Assistant Secretary of State for Far Eastern Affairs (Robertson) to the Assistant Secretary of Defense for International Security Affairs (Sprague), Washington, 11 December, 1957. Pp 545- 546.

(٦٤) أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد، رقم الفليم (٣٤٤)، محفظة رقم (٦٨٩)، المحفظة بعنوان "التقارير السياسية للسفارة المصرية في طوكيو"، الملف الثالث، بعنوان "التقارير السياسية للجمهورية العربية في طوكيو في اليابان"، تحت الكود الأرشيفي (٠٤١٨٥- ٠٠٧٨)، وثيقة بعنوان "بشأن من السفارة المصرية بطوكيو إلى وزارة الخارجية بالقاهرة، بشأن انتخاب عمدة جديد لمدنية ناها عاصمة جزيرة أوكيناوا"، مؤرخ بـ ٢٦ /١٢/ ١٩٥٧م.

(65) Foreign Relations of the United States, 1955–1957, Japan, Volume XXIII, Part 1, Document No 249, Op.cit. P 545.

(٦٦) أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد، رقم الفليم (٣٤٤)، محفظة رقم (٦٨٩)، المحفظة بعنوان: "التقارير السياسية للسفارة المصرية في طوكيو"، الملف الثالث بعنوان "التقارير السياسية للجمهورية العربية في طوكيو في اليابان"، الكود الأرشيفي ٠٤١٨٥- ٠٠٧٨، وثيقة "بعنوان بشأن منصب عمدة مدينة ناها"، مؤرخ ٢٥ فبراير ١٩٥٤م.

(67) Foreign Relations of the United States, 1955–1957, Japan, Volume XXIII, Part 1, Document No 249, Op.cit. Pp 545- 546. Pp 545- 546.

(٦٨) أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد، رقم الفليم (٣٤٤)، محفظة رقم (٦٨٩)، وثيقة بعنوان "بشأن منصب عمدة مدينة ناها"، مرجع سبق ذكره.

(69) Foreign Relations of the United States, 1955–1957, Japan, Volume XXIII, Part 1, Document No 249, Op.cit. P 546.

(70) Foreign Relations of the United States, 1955–1957, Japan, Volume XXIII, Part 1, Dc No73. Memorandum From the Acting Director of the Office of Northeast Asian Affairs (Hemmendinger) to the Assistant Secretary of State for Far Eastern Affairs (Robertson), about United States Ground Forces and Long-Term Base Rights in Japan, Washington, April 19, 1956, p 171.

(71) Ibid, p 172.

(72) Ibid, p 173.

(73) Ibid, p 173

(74) Ibid, p 174.

(75) Foreign Relations of the United States, 1958–1960, Japan; Korea, Volume XVIII

150. National Intelligence Estimate, PROBABLE DEVELOPMENTS IN JAPAN, Washington, February 9, 1960, p 287.

(76) Foreign Relations of the United States, 1961–1963, Volume XXII, Northeast Asia

262. Memorandum From the Executive Secretary of the Department of State (Brubeck) to the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy) SUBJECT: Reopening of Status of Forces Negotiations with Korea, Washington, June 11, 1962., p 573. And see also: Foreign Relations of the United States, 1964–1968, Volume XXVII, Mainland Southeast Asia; Regional Affairs, Document No 315, Memorandum of Conversation, SUBJECT:SOFA, Canberra, June 28, 1966, p 686

(77) Ibid, p 778

(78) Foreign Relations of the United States, 1961–1963, Volume XXII, Northeast Asia Document No 262, Op.cit., p 573. And see also: Foreign Relations of the United States, 1964–1968, Volume XXVII, Mainland Southeast Asia; Regional Affairs, Document No 315, Op.cit, p 686

(79) Foreign Relations of the United States, 1958–1960, Japan; Korea, Volume XVIII, Document No 164. Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State0Tokyo, May 26, 1960, Pp 307- 308.

(80) Foreign Relations of the United States, 1958–1960, Japan; Korea, Volume XVIII, Document No 129. Memorandum From the Deputy Assistant Secretary of State for Far Eastern Affairs (Steeves) to Secretary of State Herter, SUBJECT, Status of US-Japan Treaty Negotiations, Washington, December 26, 1959, p 257.

(81) Foreign Relations of the United States, 1958–1960, Japan; Korea, Volume XVIII, Document No 158. Memorandum of Conference With President Eisenhower, Washington, May 23, 1960, p 301

(82) Foreign Relations of the United States, 1958–1960, Japan; Korea, Volume XVIII, Document No 178. Telegram From the Department of State to the Embassy in Japan, Washington, June 12, 1960, p 489, and see also; oreign Relations of the United States, 1958–1960, Japan; Korea, Volume XVIII, doc No, 159, Telegram From the Department of State to the Embassy in Japan, Washington, May 23, 1960, p 302. Foreign Relations of the United States, 1958–1960, Japan; Korea, Volume XVIII, Document No 162. Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, May 25, 1960, 305, and doc no 163

(83) Foreign Relations of the United States, 1958–1960, Japan; Korea, Volume XVIII, Document No 181, National Security Council report, june 11, 1960, pp 339-341

(84) Foreign Relations of the United States, 1958–1960, Japan; Korea, Volume XVIII

Document No 169. Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State

Tokyo, June 4, 1960, p 316

(85) Foreign Relations of the United States, 1958–1960, Japan; Korea, Volume XVIII Document No 170. Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, June 6, 1960, p 317

(86) Foreign Relations of the United States, 1958–1960, Japan; Korea, Volume XVIII, Document No 164, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State Tokyo, May 26, 1960, p 307.

(87) Foreign Relations of the United States, 1958–1960, Japan; Korea, Volume XVIII Document No 173. Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State Tokyo, June 10, 1960, p 332.

(88) Foreign Relations of the United States, 1958–1960, Japan; Korea, Volume XVIII, document No 174. Telegram From the Department of State to the Embassy in Japan, Washington, J Document No une 10, 1960, p 334.

(89) Foreign Relations of the United States, 1958–1960, Japan; Korea, Volume XVIII, Document No 171. Memorandum of Telephone Conversation Between President Eisenhower and Secretary of State Herter, Washington, June 7, 1960, p 328

(90) Foreign Relations of the United States, 1958–1960, Japan; Korea, Volume XVIII, Document No 181, National Security Council report, june 11, 1960, pp 339-341

(91) Foreign Relations of the United States, 1958–1960, Japan; Korea, Volume XVIII, document No 195, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, July 27, 1960, p 308.

(92) Foreign Relations of the United States, 1958–1960, Japan; Korea, Volume XVIII Document No 190. Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State Tokyo, June 24, 1960, p378- 380

(93) Foreign Relations of the United States, 1958–1960, Japan; Korea, Volume XVIII 150. National Intelligence Estimate, PROBABLE DEVELOPMENTS IN JAPAN, Washington, February 9, 1960, p 287

(94) Ibid, p 288

(95) Foreign Relations of the United States, 1964–1968, Volume XXIX, Part 2, Japan, document No108. Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Subj: Nuclear weapons and Bonin negotiations, Tokyo, December 29, 1967, p211.

(96) Foreign Relations of the United States, 1969-1976, Volume XIX, Part 2, Japan, 1969-1972, 1. Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, January 14, 1969, p 3- 4

(٩٧) هناك ثلاثة أسطر من الوثيقة لم ترفع عنهم السرية.

(98) Foreign Relations of the United States, 1969-1976, Volume XIX, Part 2, Japan, 1969-1972, 23. Memorandum From Secretary of State Rogers to President Nixon, SUBJECT: Sato Visit—Main Issues, Washington, November 14, 1969.

(٩٩) **صاروخ (يوجي إم-٢٧ بولاريس** (UGM-27 Polaris): هو صاروخ بالستي يطلق من غواصة بتسليح نووي في أثناء الحرب الباردة، تم تصميم وإنتاج الصاروخ من قبل شركة لوكهيد للاستخدام من قبل بحرية الولايات المتحدة بدلًا من صاروخ رجيولس الجوال، وكإضافة إلى ترسانة الولايات المتحدة من الأسلحة النووية، وعرف بصاروخ الأسطول البالستي، وتم إطلاقه لأول مرة في7 يناير 1960من رأس كانافيرال، وقد تم استخدام الصاروخ من قبل البحرية الملكية وفق اتفاقية بيع بولاريس في عام ١٩٦٣م، وتم استخدام صواريخ البولاريس على غواصات البحرية الملكية ما بين عام ١٩٦٨م ومنتصف ١٩٩٠م، وحل الصاروخ بوسيدون محل البولاريس عام ١٩٧٣م من قبل البحرية الأمريكية، وتم تبديل الصاروخين بصاروخ تريدنت في الثمانينيات، وصاروخ يوجي إم-٧٣ بوسيدون UGM-73 Poseidon تم تصنيعه في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان صاروخ يو. جي. إم -٧٣ بوسيدون ثاني صاروخ بالستي مسلح نوويًا يطلقه سلاح نووي (SLBM) مدعومًا بصاروخ ثنائي الوقود يعمل بالوقود الصلب، وقد نجحت في إطلاق يو جي إم-٢٧ بوسيدون بداية من عام ١٩٧٢م، مما أدى إلى تقدم كبير في الرؤوس الحربية ودقتها، ثم تلاه يو جي إم-٩٦ ترايدنت ١ في عام ١٩٧٩م. للمزيد انظر:

- Foreign Relations Of The United States, 1981–1988, Volume XI, START I, Document No 260. National Security Decision Directive 295**,** Instructions For The Ninth Nst Negotiating Round (C), Washington, January 14, 1988, Pp 1156 -1169. and see also; Foreign Relations of the United States, 1958–1960, Western Europe, Volume VII, Part 2, document No369. Memorandum From Secretary of State Herter to President Eisenhower, SUBJECT: Macmillan Talks: U.K. Interest in Skybolt and Polaris, March 27, 1960, p 861**.**

(100) Foreign Relations of the United States, 1969-1976, Volume XIX, Part 2, Japan, 1969-1972, document no 140. Telegram tttttae3zFrom the Embassy in Japan to the Department of State, 1969. P 315

(101) Foreign Relations of the United States, 1969-1976, Volume XIX, Part 2, Japan, 1969-1972, document no19. Memorandum From the Assistant Secretary of State for East Asian and Pacific Affairs (Green) to the Acting Secretary of State (Richardson), SUBJECT: Removal of gas weapons from Okinawa-Action Memorandum, Washington, September 26, 1969, p 66.

(102) Foreign Relations of the United States, 1969-1976, Volume XIX, Part 2, Japan, 1969-1972, document No 63. Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to Secretary of Defense Laird, Subject: Relocation of Chemical Munitions from Okinawa to Johnston Island Washington, December 5, 1970.

(103) Foreign Relations of the United States, 1964–1968, Volume XXIX, Part 2, Japan, document No 87, Memorandum of Conversation, Subject: Okinawa and the Bonin Islands, Washington, July 10, 1967, p 176.

(104) Ibid, p 177-178.

(105) Ibid, p 181.

(106) Ibid.

* وقعت هذه الحادثة يوم الثاني من يونيو خلال رحلة تدريب ليلية، ضربت الطائرة مبنى تحت الإنشاء في جامعة كيوشو، وتجنبت بصعوبة إصابة مبنى تخزين قريب يحتوي على الكوبالت ٦٠، وأثار الحادث مظاهرات طلابية، وأشعل معارضة محتدمة لقواعد الولايات المتحدة في المناطق المكتظة بالسكان أو حولها. وتقارير الانهيار وتوابعه موجودة في إدارة المحفوظات والسجلات الوطنية، RG 59، 1967–69 Central Files، DEF 15 JAPAN-US؛ ومكتبة جونسون، ملف الأمن القومي، ملف الدولة، اليابان. واندلعت الردود التي أثارها حادث تحطم الطائرة جنبًا إلى جنب مع المشاعر الكامنة التي أثارتها زيارة السفينة السطحية التي تعمل بالطاقة النووية USS Enterprise، والتلوث المزعوم الناجم عن الغواصة التي تعمل بالطاقة النووية USS Swordfish، وحوادث أخرى – في مظاهرات واسعة النطاق في في السابع من يونيو في جميع أنحاء اليابان، وأدى إلى تراكم "الكثير من الضغط ضد القواعد لدرجة أن الأصدقاء المخلصين للأمريكان بين المحافظين غير قادرين على فصل أنفسهم عن المطالب المناهضة للقاعدة، وتم

لفت انتباه الوزير كليفورد إلى الموقف في مذكرة من مساعد الوزير وارنك الذي أشار إلى الضغوط المتزايدة النامية في اليابان حول قضية القواعد الأمريكية. في ضوء هذا الموقف وبالنظر إلى مشكلات ميزان المدفوعات السلبية التي عانت منها الولايات المتحدة – أوصى وارنك بإعادة فحص القواعد في اليابان لتحديد ما إذا كان يمكن إغلاق أي منها أو توحيدها. انظر:

- Foreign Relations Of The United States, 1964–1968, Volume XXIX, Part 2, Japan, Document No122, Editorial Note, p277

* في أوائل مايو١٩٦٨، تسببت عن التسرب المزعوم للمواد المشعة الغواصة التي تعمل بالطاقة النووية USS Swordfish في أثناء وجودها في ميناء في ساسيبو في أزمة في الشئون العامة الداخلية والخارجية باليابان، فقد أسفرت قراءات الإشعاع التي تم التقاطها في ٦ مايو في المياه المحيطة بساسيبو عن نتائج عليا بشكل غير طبيعي، على الرغم من أن الاختبارات التي أجريت في اليوم التالي أظهرت مستويات إشعاع طبيعية في الميناء. واقترحت التغطية الصحفية اليابانية التستر على حادثة ٦ مايو من قبل وكالة العلوم والتكنولوجيا اليابانية (STA) التي كانت مسئولة عن مراقبة السفن الأمريكية التي تعمل بالطاقة النووية في أثناء تواجدها في الموانى اليابانية. على الرغم من أن STA قضت في البداية على سمك أبوسيف كمصدر للإشعاع، فإنها بدأت تشير إلى عكس ذلك بعد أن استهدفتها وسائل الإعلام. حقق خبراء من الولايات المتحدة – بما في ذلك من لجنة الطاقة الذرية – في التسريبات المزعومة، ووجدوا أن قراءات الإشعاع مستمدة من أوجه القصور في مرافق المراقبة اليابانية. وكشف التحقيق أيضًا أن سمك أبوسيف لم يفرغ سائل التبريد في أثناء بقائه، وبالتالي لا يضيف شيئًا إلى المياه، على الرغم من القضاء على سمك أبوسيف كمصدر للتلوث الإشعاعي، تم تعليق زيارات الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية حتى يتم تثبيت ضمانات المراقبة المناسبة. وتوجد حركة مرور طويلة عبر الكبلات الناتجة عن الحادث، وفي سبتمبر عادت القضية إلى الواجهة بسبب تقارير صحفية حول الاشتباه في زيادة النشاط الإشعاعي في ميناء أوكيناوا وفي ناها، حيث تم العثور على آثار من الكوبالت ٦٠ في عينات الطين. واشتدت المشكلة عند ورود تقارير لاحقة عن ثلاثة غواصين من ريوكيو يُزعم أنهم يعانون من التعرض للإشعاع بعد تواجدهم في المياه في ناها. وبمجرد أن تم فحص الغواصين بدقة وإعلان صحتهم من قبل الأطباء الأمريكيين ثبت ادعاؤهم، إلا أن الصحافة والاهتمام العام بهذه القضية قد خفت بمرور الوقت. انظر:

- Foreign Relations of the United States, 1964–1968, Volume XXIX, Part 2, Japan, document No. 121, Editorial Note.

(107) Foreign Relations of the United States, 1969-1976, Volume XIX, Part 2, Japan, 1969-1972, document No 34. Memorandum of Conversation, SUBJECT: President's Meeting with Congressional Leaders on Okinawa, Washington, November 21, 1969, p 106.

(108) Ibid, p 108.

(109) Foreign Relations of the United States, 1964–1968, Volume XXIX, Part 2, Japan, document No120. Memorandum From the Department of State's Country Director for Japan (Sneider) to the Assistant Secretary of State for East Asian and Pacific Affairs (Bundy), Subject: Japan: Partner in Possible Disarray, Washington, April 26, 1968., p 272- 275.

(110) Foreign Relations of the United States, 1964–1968, Volume XXIX, Part 2, Japan, document No 114. Memorandum From the President's Special Assistant (Rostow) to President Johnson, Subject: Visits of U.S. Nuclear Ships to Japan, Washington, January 26, 1968, p263.

(111) Foreign Relations of the United States, 1964–1968, Volume XXIX, Part 2, Japan, Document No 138, Memorandum From the Country Director for Japan) Sneider (to the Assistant Secretary of State for East Asian and Pacific Affairs) Bundy, SUBJECT: Trip Report: Okinawan Reversion on the Front Burner, Washington ،December 24, 1968, pp 311- 312.

(112) Ibid, p 314.

(113) Ibid, 315.

(114) Ibid, p 315.

(115) Ibid, p 316.

(116) Foreign Relations of the United States, 1964–1968, Volume XXIX, Part 2, Japan, document No 17. Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, July 7, 1964, p23.

(117) Foreign Relations of the United States, 1964–1968, Volume XXIX, Part 2, Japan, Document No 32, Memorandum From James C. Thomson, Jr., of the National Security Council Staff to Robert Komer of the National Security Council Staff, SUBJECT: Interim Thoughts on Okinawa, Washington, October 29, 1964, p41.

(118) Foreign Relations of the United States, 1969-1976, Volume XIX, Part 2, Japan, 1969-1972, document No 23. Memorandum From Secretary of State Rogers to President Nixon, Subject; Sato Visit—Main Issues, Washington, November 14, 1969, p 72.

(119) Foreign Relations of the United States, 1964–1968, Volume XXIX, Part 2, Japan 137. Research Memorandum From the Director of the Bureau of Intelligence and Research (Hughes) to Secretary of State Rusk, SUBJECT: The Okinawa Elections Increase Pressure for Reversion, Washington, November 23, 1968, p 309.

(120) Foreign Relations of the United States, 1969-1976, Volume XIX, Part 2, Japan, 1969 - 1972, document No 34. Memorandum of Conversation, Subject: President's Meeting with Congressional Leaders on Okinawa, Op. cit, p 108

(121) Ibid, p 109

(122) Foreign Relations of the United States, 1969-1976, Volume XIX, Part 2, Japan, 1969-1972, document No 23. Memorandum From Secretary of State Rogers to President Nixon, Subject; Sato Visit—Main Issues, Op.cit, p 73

(123) Ibid, p 74

(124) Foreign Relations of the United States, 1969-1976, Volume XIX, Part 2, Japan, 1969-1972, Document No 47. Telegram From the Department of State to the Embassy in Japan, Washington, June 25, 1970, p 138.

(125) Ibid, p 139

(126) oreign Relations of the United States, 1969-1976, Volume XIX, Part 2, Japan, 1969-1972, document no 15. Memorandum of Conversation, SUBJECT: Aichi Call on the President, Washington, June 2, 1969, p56

(127) Ibid, p58

(128)Department of stat; United States Treaties And Other International Agreements; Agreement Between the United States of America and Japan Concerning the Ryukyu Islands and the Daito Islands, Washington and Tokyo (simultaneously, The United States of America and Japan,17 th June,1971

(129) Ibid.

(130) Ibid.

(131) Ibid.

(132) Ibid.

(133) Ibid.

(134) Ibid.

(135) Ibid.

(136) Ibid.

(137) Mike Mochizuki and Michael O'Hanlon, Solving the Okinawa Problem How many Marines do we still need in Japan? foreign policy, October 12, 2012,

(138) By Joshua Keating, Is Okinawa a 'disputed' island too? foreign policy, July 23, 2012,

By Kevin Baron, U.S., Japan to announce new plan for Okinawa, foreign policy, April 4, 2013.